شرح الفواكه الجنية

على متممة الآجرومية للفاضل النحرير

والعالم الشهير الشيخ عبد الله

ابن أحمد الفاكهي

نفع الله به

آمين



﴿ وبهامشه متن ذلك الشرح وهو متممة الآجرومية في علم العربية للعالم العلامة شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي تغمده الله برحمته آمين ﴾

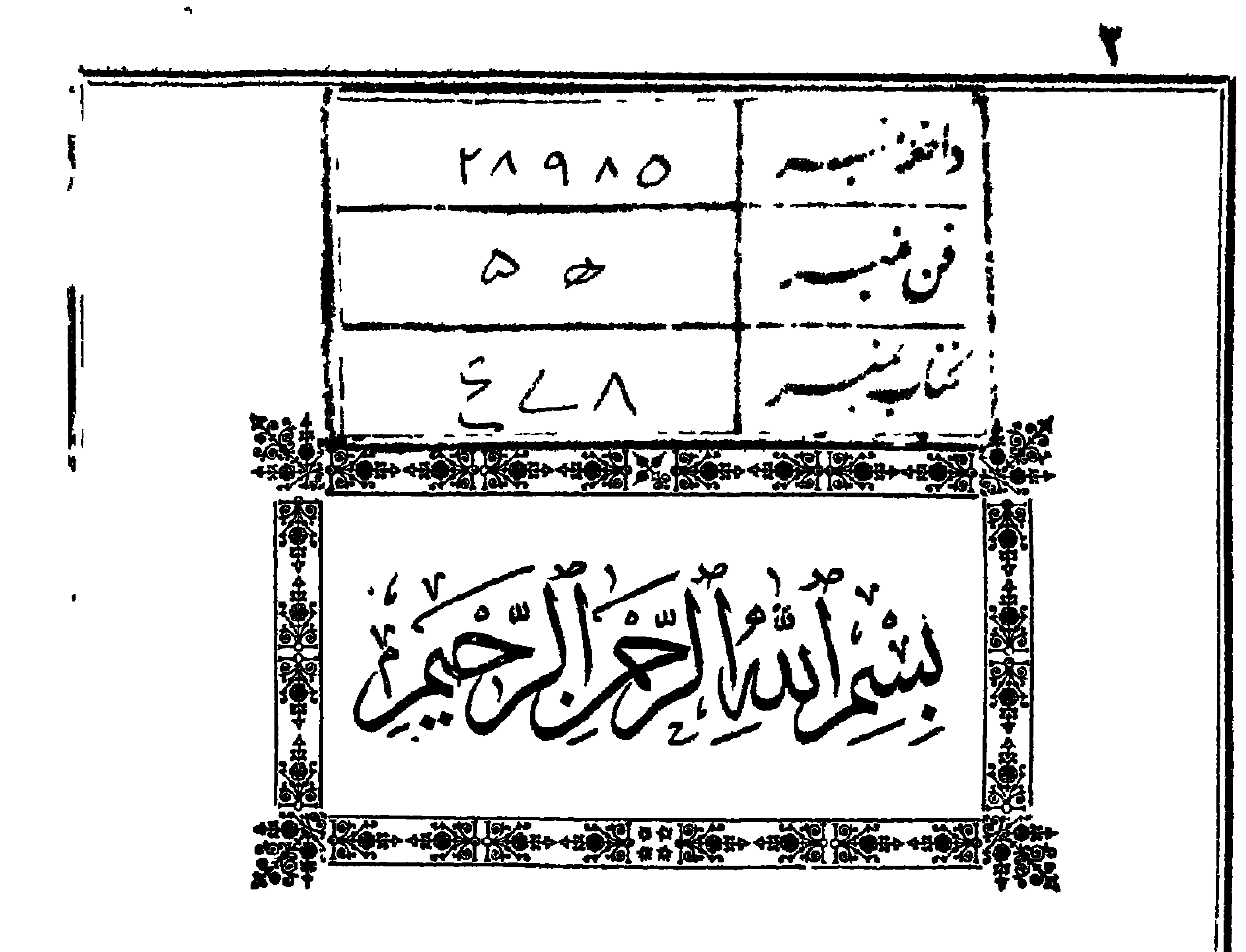
﴿ طبع بمطبعة ﴾

دار الكتب العربية الكبرى

(على نفقة أصحابها)

(مصطفى البابي الحلبي وأخويه بكري وعيسى)

(بمصر)



(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله

أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه وأصلي وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه ﴿وبعد﴾ فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي تغمده الله برحمته قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد جمه وزوائد مهمه ﴿وسميته﴾ الفواكه الجنيه على متممة الآجروميه والله أسأل أن ينفع به انه قريب مجيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب قال مؤلفها (الحمد لله) افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء والحمد لغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معنى اذ المراد بها ايجاد الحمد لله لا الاعلام بمضمونها من أنه مالك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام وآثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالتها على الدوام والثبات (رب العالمين) أي مالك جميع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل منها يطلق عليه عالم وغلب في جمعه بالياء والنون أولو العلم على غيرهم وقيل انه اسم جمع محمول على الجمع لا جمع لعالم لانه لو كان جمعا له لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وعطف على الجملة قوله (والصلاة) وهي من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة المقرونة بالتعظيم ويختص لفظها بالانبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم الا تبعا (والسلام) أي التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهية افراد أحدهما على الآخر (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم فهو سيد وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء واطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقرونا بال أم لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه به (محمد) عطف بيان أو بدل لا نعت لان العلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة (وعلى آله) هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل

مؤمن

مؤمن لخبر ضعيف فيه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله عند سيبويه أهل لتصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا والقلب الاول شاذ سهله الثاني وعند الكسائي أول بواو مفتوحة من آل اليه يؤول لتصغيره على أويل قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قيل وهو الظاهر ولا يستعمل الا في الاشراف بخلاف أهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف واضافته الى الضمير جائزة على الاصح كما استعمله المصنف (وصحبه) اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش والصحابي من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة ومات مؤمنا وان لم يره ولم يروعنه وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم (أجمعين) توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن الاضافة أي وبعد ما ذكر من الحمد والصلاة والسلام (فهذه) اشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو الى معقول ان تقدمت عليه والاتيان بالفاء على تقدير أما اذ الاصل أما بعد ولكون أصلها ذلك لزمتها الفاء في حيزها غالبا لتضمنها معنى الشرط (مقدمة) بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم وبفتحها على قلة في لغة من قدم المتعدي ويحتمل أن تكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدي لان معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه (في علم العربية) أي علم النحو وهو لغة القصد واصطلاحا علم باصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها اللاحقة لها من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه وسبب تسمية هذا العلم بذلك ماروى أن عليا رضي الله عنه لما أشار على أبي الاسود الدؤلي أن يضعه علمه الاسم والفعل والحرف وشيأ من الاعراب ثم قال له انح هذا النحو يا أبا الاسود فسمي بذلك تبركا وتيمنا بلفظ الواضع له (متممة) أي هذه المقدمة (لمسائل الآجرومية) نسبة لابن آجروم (تكون واسطة بينها وبين غيرها من) الكتب (المطولات) لاشتمالها على مالم يشتمل عليه أصلها من الفوائد (نفع الله بها) أي بهذه المقدمة الطالب لها فانه لا يخيب من اعتمد عليه ولجأ في مهماته اليه (كما نفع باصلها في الحياة) بان يلهمه الاعتناء بها تفهما وحفظا (وبعد الممات) بالفوز الى دار السلام (انه قريب) ممن سأله ودعاه بعلمه (مجيب الدعوات) أي دعوات الداعي بالاتيه ماسأله واعلم انه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الاعراب الذي به يعرف صواب الكلام من خطئه والاعراب لا يوجد الا فيما يقع في التركيب الاسنادي الذي لا يوجد الا في الكلام بدأ المؤلف رحمه الله بتعريف الكلام وان كان الاولى البداءة بالكلمة لانها جزؤه والشيء انما يعرف بعد معرفة أجزائه فقال (الكلام هو) لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه واصطلاحا ما جمع قيودا أربعة وهي المشار اليها بقوله (اللفظ) أي الصوت المتضمن بعض الحروف الهجائية تحقيقا أو تقديرا دل على معنى ام لا وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم أطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول (المركب) من كلمتين فاكثر تركيبا اسناديا أفاد أم لا (المفيد) بان أفهم معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون المسند اليه وبالعكس وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزاما اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع أجزائها تصريحا (بالوضع) أي بالقصد وهو أن يقصد المتكلم بما تلفظ به افادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوي وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوي اذا علمت ذلك فالقيد الاول وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو مفيد وباقي القيود بمنزلة الفصل فالمركب يخرج المفرد والمفيد يخرج مالا فائدة فيه كان قام زيد والوضع أي القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النائم والجملة المقصودة لغيرها كصلة الموصول واعلم أن صور تأليف الكلام ستة اسمان

وصحبه أجمعين (وبعد) فهذه مقدمة في علم العربية متممة لمسائل الآجرومية تكون واسطة بينها وبين غيرها من المطولات نفع الله بها كما نفع باصلها في الحياة وبعد الممات انه قريب مجيب الدعوات * الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع

فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكما (نحو زيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز فى التثنية والجمع (ومن فعل واسم نحو قام زيد) وانما لا يتألف من فعلين أو حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل لان الكلام لابد فيه من التركيب والتركيب العقلى من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع لكن لم يجئ منها الا ما ذكره المؤلف لان الكلام لا يتحقق بدون اسناد والاسناد يقتضى مسندا ومسندا اليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين أو اسما وفعلا وأما المنادى مع حرف النداء كيا زيد فقيامه مقام الفعل لغرض الانشاء اذ تقديره أنادى زيدا (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما (قول) أى لفظ موضوع لمعنى والمراد به هنا اسم المفعول أى مقول حقيقة كزيد أو حكما كالضمير المستتر فانه من حيث وقوعه محكوما عليه ومؤكدا ومعطوفا عليه فى حكم الملفوظات الحقيقية كاسكن أنت وزوجك (مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا من أجزائه التى هى ذوات حروفه الثلاثة اذا أفرد لا يدل على شئ مما دلت عليه الجملة بخلاف غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزأيه دال على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنسا تحتها حقائق مختلفة هى أنواعها أشار الى بيان ذلك بقوله (وهى اسم وفعل وحرف) أى الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة انقسام الكلى الى جزئياته فيصح اطلاق المقسوم على كل من أقسامه وبهذا اندفع ما قيل من ان العطف بواو الجمع يقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه انحصارها فى الثلاثة عقلا على ما قيل ان الكلمة موضوعة لمعنى كامن فتكون دالة لا محالة لكون الوضع من أسباب الدلالة وحينئذ فاما أن تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية أو لا الاول الحرف والثانى اما أن يدل على اقتران معناها باحد الازمنة الثلاثة أو لا الاول الفعل والثانى الاسم وقيد الحرف بقوله (جاء لمعنى) لاخراج التهجى فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج اليه وقد عدل المؤلف عن عبارة الاصل لجعل هذه الثلاثة أقساما للكلمة لا للكلام اذ لا يصح جعلها أقساما له لا من تقسيم الكلى الى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم الكل الى أجزائه لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال وقدم الاسم فى الذكر لسموه على قسيميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولاصالته فى الاعراب وأتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ولحلوله محل الاسم ودخول الاعراب فى بعض أنواعه واذا عرفت أن الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة (فالاسم) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أى يميز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا (بالاسناد اليه) أى كون الاسم مسندا اليه سواء كان المسند فعلا كقام زيد أم اسما كأنا مؤمن أم جملة نحو أنا قمت وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبها استدل على اسمية التاء من قولك ضربت بتثليثها وعلى اسمية ما فى قوله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه وأما تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (و) يعرف أيضا (بالخفض) المعبر عنه أيضا بالجر وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفا أم اسما واختص بالاسم لانهم قصدوا أن يوفوه لاصالته فى الاعراب حركاته الثلاثة وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (و) يعرف أيضا (بالتنوين) وهو نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم فتنوين التمكين وضع لدلالة على مكانة الاسم فى الاسمية والاعراب كزيد أى على رسوخ قدمه فيهما أى لم يشبه الحرف فيبنى

وأقل ما يتألف من اسمين نحو زيد قائم أو من فعل واسم نحو قام زيد (والكلمة) قول مفرد وهى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم يعرف بالاسناد اليه وبالخفض وبالتنوين

ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين التنكير لانه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصه ومه والفعل لا يكون الا نكرة فلم يحتج الى الفارق وتنوين المقابلة لانه الداخل على جمع المؤنث السالم كمسلمات في مقابلة نون جمع المذكر السالم وذا لا يتحقق في غير الاسم وتنوين العوض لانه في الغالب يكون عوضا عن المضاف اليه كيومئذ أي يوم اذ كان كذا والمضاف اليه لا يكون الا اسما (و) يعرف أيضا (بدخول الالف واللام) عليه في أوله و يعبر عنهما بال وهو أولى سواء كانت معرفة كالداخلة على نكرة كالرجل أم زائدة كما في قوله * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل على الفعل الا في ضرورة خلافا لابن مالك واختصت به لان المعرفة وضعت لتعين الذات والموضوع للذات هو الاسم وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطيتا حكمها (و) يعرف أيضا بدخول حرف من (حروف الخفض) عليه من أوله سواء كان اسما صريحا كمررت بزيد أم مؤولا به كعجبت من أن قت فان قت وان كان في الظاهر ليس باسم فهو في التقدير اسم لانه في معنى قيامك وأما قولهم ماهي بنعم الولد وعلى بئس العير فمؤول على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامه وانما اختصت حروف الخفض بالاسم لانها وضعت لتجر معاني الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء فلاجرم امتنع دخولها الا على الاسم بعد مجيء فعل لفظا أو تقديرا وسيأتي الكلام على حروف الخفض ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره أخذ يتكلم على ما يميز الفعل اجمالا فقال (والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أي يميز عن قسيميه بثلاث علامات (بقد) الحرفية وهي علامة مشتركة تارة تدخل على الماضي لافادة تقريبه من الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقه نحو ونعلم أن قد صدقتنا وتارة على المضارع لافادة التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق ولا يخفى أن هذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الافعال ولا تدخل قد على فعل الامر أصلا (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو سيقوم أو سوف يقوم وانما اختصا به لانهما وضعا لتاخير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس لان كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وهذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع الان سوف تحكى على الفتح اسما وأما السين فمعرب غير محكي ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على صورته تحقيقا للشبه (وتاء التأنيث الساكنة) كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضي اشعارا بتأنيث الفاعل (وهو) أي الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع وانما كانت الافعال ثلاثة لان الازمنة التي هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة (ماض) أصله ماضي استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وهو ما دل على معنى وجد في الزمان الماضي دلالة وضعية وقدمه لمجيئه على الاصل اذ هو متفق على بنائه وحيث قدمه كان الاولى له أن يتبعه بالامر لما قلنا (و يعرف) أي يميز عن المضارع والامر (بتاء التأنيث الساكنة) وضعا الدالة على تأنيث ما أسند اليه الفعل وتلحقه متصرفا كان (نحو قامت) هند (وقعدت) أو جامدا كما سيأتي ولا يقدح في ذلك عدم الحاقها بعض الافعال الماضية كافعال الاستثناء لانهم التزموا تذكير فاعلها وخرج بالساكنة المتحركة فانها خاصة بالاسماء وربما دخلت على بعض الحروف واختصت الساكنة بالفعل لثقله والمتحركة بغيره طلبا للتعادل ولو قال نحو قام وقعد لكان أولى لانه الذي يقبل التاء فيميز بها (و) الفعل الماضي (منه نعم وبئس) على الاصح لقبولهما التاء المذكورة ففي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل وفيه أيضا وأعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة وقيل انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ماهي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير والجواب يعلم مما مر (و) كذا منه (ليس وعسى على الاصح) لقبولهما التاء أيضا نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فهل

وبدخول الالف واللام وحروف الخفض * والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة وهو ثلاثة أنواع ماض ويعرف بتاء التأنيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنه نعم وبئس وليس وعسى على الاصح

عسينم ان توليتم وقيل انهما حرفان لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولتوقف افادة معناهما على غيرهما كسائر الحروف وأجيب بأن عدم الدلالة عارض و بأن توقف الافادة على ذكر الغير انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فاعطيا حكمه فى التوقف المذكور ولا يقدح فى فعلية الثلاثة الاول خروجها فى الظاهر عن أوزان الفعل لان أصلها فعل بفتح الفاء وكسر العين لا فعل بفتحها أيضا ولا فعل بضمها (ومضارع) وهو ما دل على معنى مقترن باحد زمنى الحال والاستقبال و يتخلص لاحدهما بقرينة وسمى مضارعا لمشابهته الاسم فى اعتوار المعانى عليه وقيل لمشابهته له فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته (ويعرف) أى يميز عن الماضى والامر (بدخول لم عليه) بان يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم) وقد مر أنه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه وانما اقتصر المؤلف على لم لان لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى المضى حتى صارت كجزئه قاله الرضى ولو قال نحو يقوم لكان أولى لانه يقبل لم (ولا بد فى أوله من احدى الزوائد الاربع) المسماة باحرف المضارعة (وهى الهمزة والنون والياء) المثناة من تحت (والتاء) المثناة من فوق (يجمعها) أى يجمع تلك الزوائد الاربع (قولك نايت) وأنيت أو أتين أو ناتى وانما زادوها فرقا بينه و بين الماضى وخصوا الزيادة به لانه مؤخر بالزمان عن الماضى والاصل عدم الزيادة فاخلفت التقدم وانما لم يجعل المؤلف هذه الاحرف علامة للمضارع أيضا لوجودها فى أول الماضى كأكرم وتعلم ونرجس و يرنأ وانما ذكرها توطئة وتمهيدا لقوله (و يضم أوله) أى الحرف المفتتح به المضارع (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) سواء كان كل حروفه أصولا (كدحرج) فانه ماض أصلى الحروف فتقول فى مضارعه (يدحرج) بضم أوله أو بعضها زائدا (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة فتقول فى مضارعه (يكرم) بضم أوله (و) كذا تقول فى مضارع (فرح) بتشديد الراء (يفرح) بضم أوله لزيادة تكرير العين أى الراء فى ماضيه (و) فى مضارع (قاتل يقاتل) بضم أوله لزيادة الالف فى ماضيه (ويفتح) أوله (فيما سوى ذلك) أى فيما سوى المضارع الذى ماضيه رباعى بان كان ماضيه ثلاثيا (نحو نصر) فتقول فى مضارعه (ينصر) بفتح أوله أو خماسيا (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول فى مضارعه (ينطلق) بفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول فى مضارعه (يستخرج) بفتح أوله أيضا والاولى أن تجعل هذه الاحرف علامة ثانية للمضارع ولا نسلم وجودها فى أول الفعل الماضى لان المعنى بها الهمزة التى للمتكلم وحده والنون التى له مع غيره والياء التى للغائب المذكر مطلقا أو لجمع المؤنث الغائب والتاء التى للمخاطب مطلقا أو للغائبة أو للغائبتين (و) فعل (أمر) وهو ما دل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال (و يعرف) أى يميز عن المضارع والماضى (بدلالته) وضعا (على الطلب وقبوله ياء المخاطبة) وذلك (نحو قومى واضربى) فان كلا منهما دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة فلا بد فيه من مجموع الامرين حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهى اسم فعل كنزال أو مصدر كضربا زيدا أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهى فعل مضارع كتقومين ولو قال نحو قم واضرب لكان أولى لانه الذى يقبل ياء المخاطبة (ومنه) أى من فعل الامر (هات) بكسر التاء الا اذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين فانه حينئذ بضم نحو هاتوا (و) كذا منه (تعال) بفتح اللام لا غير (على الاصح) فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما فى ارم ومن تعال الالف كما فى اخش فان أمرت بهما مؤنثا كانا مبنيين على حذف النون نحو هاتى وتعالى بالياء فيهما اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وذهب بعضهم الى أن هات وتعال اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل (و) أما (الحرف) فهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط فعلامته التى امتاز به عن أخويه عدمية وهى انه (ما لا يصلح معه دليل الاسم) أى واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) أى واحد من علاماته أيضا فترك العلامة له علامة ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء نقطة من فوق وعلامة الحاء المهملة

* ومضارع و يعرف بدخول لم عليه نحو لم يقم ولا بد فى أوله من احدى الزوائد الاربع وهى الهمزة والنون والياء والتاء يجمعها قولك نأيت و يضم أوله ان كان ماضيه على أربعة أحرف كدحرج يدحرج وأكرم يكرم وفرح يفرح وقاتل يقاتل و يفتح فيما سوى ذلك نحو نصر ينصر وانطلق ينطلق و ستخرج يستخرج

*وأمر ويعرف بدلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة المؤنثة نحو قومى واضربى ومنه هات وتعال على الاصح

* والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل

المهملة عدم النقطة قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لانه في نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور والتسلسل فاذا عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت عنها أهي اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها علامات الاسماء أولا فان قبلت شيأ منها فاسم والا فاعرض عليها علامات الافعال فان قبلت شيأ منها ففعل والا فاحكم بحرفيتها اذ لا تخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء ثم الحرف ثلاثة أقسام لانه ان لم يختص بالاسماء ولا بالافعال لم يعمل (كهل) وانما عملت ما النافية مع أنها لا تختص حملا لها على ليس وان اختص بالاسماء عمل فيها الجر كمن (وفي) أو الرفع والنصب كان وأخواتها وانما لم تعمل أل مع اختصاصها بالاسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل وان اختص بالافعال عمل فيها الجزم كلما النافية (ولم) أو النصب كان

*(باب) بيان * الاعراب والبناء*

اللذين لا يخلو آخر كل كلمة من أحدهما وبدأ ببيان الاعراب لشرفه وشرف محله فقال (الاعراب) هو مصدر أعرب يجيء لغة لمعان منها الابانة والتحسين والتغيير وهذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي المشار اليه بقوله (تغيير أواخر الكلم) حقيقة أو حكما والكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه اذ لا يعرب من الكلمات سواهما وتغيير أواخره هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يرشد اليه قوله (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي على الكلم لفظا أو تقديرا بخلاف التغيير الحاصل في الآخر لغير عامل كتغيير دال قد أفلح بحركة النقل في قراءة ورش وكالتغيير الحاصل بحركة الاتباع والتخلص من التقاء الساكنين فانه لا يسمى اعرابا لانه ناشئ عن غير عامل والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الاواخر واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم ثم التغيير المذكور يكون في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (لفظا أو تقديرا) فالاقسام أربعة لفظي وتقديري في الاسم المفرد ومثل ذلك في الفعل فاللفظي ما يظهر في آخر الكلمة كما في آخر زيد نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وآخر يضرب في نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب والتقديري ما لا يظهر في الآخر بل يفرض وينوى كالمنوي في آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يخشى من نحو زيد يخشى ولن يخشى وآخر يكن من نحو لم يكن الذين كفروا وأو للتقسيم وليس دخولها في الحد مما يفسده وانما يفسده اذا كان المراد بها الشك ثم الحد الذي ذكره ظاهر في أن الاعراب معنوي وعليه كثيرون ويتضح عليه أن يقال الرفع مثلا علامات وقيل انه لفظي واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين وعليه فيقال في حده الاعراب ما اختلف به آخر المعرب قال المرادي رحمه الله تعالى وهو أقرب الى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع الخ كما سيأتي ولان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون بالاثر لا بالتغيير وأما الاضافة في قولهم حركات الاعراب وعلاماته فمن اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة (وأقسامه) أي أنواع الاعراب (أربعة) لا زائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف وجعل هذه الاربعة أنواعا للاعراب أنسب بمن جعله لفظيا وانما كانت أربعة لانه اما سكون وهو واحد أو حركة وهي ثلاثة وقدم الرفع لان الكلام لا يستغني عنه ولان المعرب به مقدم على المعرب بالنصب ثم النصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة للمجرور ثم الخفض لاختصاصه بالاشرف وهو الاسم وأخر الجزم لانه مختص بغير الاشرف وهو الفعل (فللاسماء) المتمكنة وهي السالمة من شبه الحرف المقتضي للبناء (من ذلك) أي من تلك الاربعة (الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) أي في الاسماء (وللافعال) المضارعة العارية مما يوجب بناءها (من ذلك الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك (ولا خفض فيها) أي في الافعال وانما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصد التعادل لان الاسم خفيف اذ مدلوله بسيط والفعل ثقيل اذ مدلوله مركب من الحدث

كهل وفي ولم
(باب الاعراب والبناء)
الاعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وأقسامه أربعة رفع ونصب وخفض وجزم فللاسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها وللافعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها

والزمان والسكون أخف من الحركة فاعطى الخفيف الثقيل والثقيل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وتعادل ثقل الفعل خفة السكون وقد أفهم كلامه أن هذه الاربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة أقسام ماهو مشترك بين الاسماء والافعال وهو الرفع والنصب وماهو خاص بالاسماء وهو الخفض وماهو خاص بالافعال وهو الجزم فحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب (والبناء) وهو لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا ضد الاعراب وهو (لزوم أواخر الكلم) حالا واحدا لفظا أو تقديرا (حركة) أو حرفا (أوسكونا) أوحذفا لغير عامل وهذا التعريف بناء على القول بان البناء معنوى ومناسب لمن جعل الاعراب معنويا كالمؤلف (وأنواعه) المعبر عنها أيضا بالالقاب (أربعة ضم) كحيث (وفتح) كأين (وكسر) كامس (وسكون) ككم و يسمى وقفا وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة تكون مبنية على الحرف كما سيأتى فى النداء والفرق بين هذه و بين أقسام الاعراب أن تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه ولهذا عبر عن هذه بما يدل على اللزوم وعن تلك بما يدل على الانتقال (والاسم) بعد التركيب (ضربان) لانه اما أن يختلف آخره بسبب العوامل أولا فالاول (معرب وهو الاصل) لان الاعراب أصل فى الاسماء لاعتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لايميزها الا الاعراب ولهذا قدمه (وهو ماتغير آخره) أى بان يتصف الحرف الذى هو آخر المعرب بصفة أخرى حقيقة أو حكما ان كان اعرابه بالحركة أو بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أوحكما ان كان اعرابه بالحروف ولا بد فى هذا التغير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف مايعمل البعض الآخر ثم التغير المذكور (اما) أن يكون تغيرا (لفظا) وذلك (كزيد وعمرو) فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظا كما فى نحو جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (واما) تغيرا (تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتى) مما يتعذر ظهور الاعراب فى آخره فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يفرض و ينوى أن آخره قد تغير فى المعنى وان لم يوجد تغير فى اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظا (و) الثانى (مبنى) أصله مبنوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء (وهو الفرع) لجريانه على خلاف الاصل ومن ثم لايبنى الا اذا أشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال أو الافتقار المتأصل أو شابه مبنى الاصل و يكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد من شبهه بالفعل من وجهين (وهو) بخلاف المعرب أى (مالا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أى لايتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لان البناء ضد الاعراب فهما متقابلان تقابل الضدين وتقسيم الاسم الى معرب ومبنى هو من تقسيم الشئ الى ماهو أخص منه مطلقا لامن تقسيم الشئ الى ماهو أعم منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقا من المقسوم (كالمضمرات) متصلها ومنفصلها فانها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى لتضمنها معنى من المعانى التى تؤدى بالحرف وهو التكلم والخطاب والغيبة وقيل فى الوضع لان أكثرها على حرف أو حرفين وحمل باقيها عليها (وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين وأيان فانها بنيت لشبهها بالحرف فى المعنى لتضمنها معنى الحرف الذى هو الاستفهام والشرط وقد وضع لكل منهما حرف يؤدى به نعم يستثنى مما ذكر أى فانها معربة لضعف الشبه فيها بما عارضه من مجيئها غالبا ملازمة للاضافة التى هى من خواص الاسماء (وأسماء الاشارة) كذا وذى وثم وهؤلاء فانها بنيت لشبهها بالحرف فى المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة وان لم تضع العرب له حرفا يؤدى به كما وضعوا للتمنى والترجى (وأسماء الافعال) كصه وآمين وايه وهيت فانها بنيت لشبهها بالحرف فى الاستعمال فانها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا فانهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما (وأسماء الموصولات) كالذى والتى والذين واللائى فانها بنيت لشبهها بالحرف فى الاستعمال أيضا لانها مفتقرة افتقارا متأصلا الى ما يتم به معناها وهى الصلة فاشبهت الحروف فى افتقارها

* والبناء لزوم أواخر الكلم حركة أوسكونا وأنواعه أربعة ضم وفتح وكسر وسكون والاسم ضربان معرب وهو الاصل وهو ماتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه امالفظا كزيد وعمرو واما تقديرا نحو موسى والفتى ومبنى وهو الفرع وهو مالا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كالمضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة وأسماء الافعال وأسماء الموصولات

فنه ماينى على السكون نحوكم ومنه ماينى على الفتح كأين ومنه ماينى على الكسر كامس ومنه ماينى على الضم كحيث والاصل فى المبنى أن يبنى على السكون والفعل ضربان مبنى وهو الاصل ومعرب وهو الفرع والمبنى نوعان أحدهما الفعل الماضى و بناؤه على الفتح الااذا اتصل به واوالجماعة فيضم نحو ضربوا أواتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن نحو ضربت وضربنا والثانى فعل الامر و بناؤه على السكون نحو اضرب واضربن الااذا اتصل به ضمير تثنية أوضمير جمع أوضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربى والا المعتل فعلى حذف حرف العلة نحو اخش واغزوارم * والمعرب من الافعال الفعل المضارع بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو يضرب

فى افادة معناها الى ذكر متعلقها او يستثنى من اطلاقه أى الموصولة فانها معربة الااذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا ثم ان المبنى ينقسم الى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله (فنه ماينى على السكون نحوكم) استفهامية كانت أوخبرية وقدمه لاصالته (ومنه ماينى على الفتح كأين) هو اسم استفهام يسئل به عن المكان (ومنه ماينى على الكسر كامس) هو اسم لليوم الذى قبل يومك (ومنه ماينى على الضم كحيث) ظرف مكان وقد يفتح للخفة ويكسر على أصل التقاء الساكنين و يقال حوث وحاث بتثليث الثاء فيهما فهذه تسع لغات (والاصل فى) الاسم (المبنى) بل وفى غيره أيضا (أن يبنى على السكون) لخفته واستصحابا للاصل الذى هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة الالسبب يقتضى العدول وحينئذ فاذا جاء شئ الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسئل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أوعلى حركة يسئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شئ مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون يسئل عنه سؤال واحد لم بنى أوعلى حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا (والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبنى وهو الاصل) لان البناء أصل فى الافعال لانها لاتعتورها معان مختلفة تفتقر فى تمييزها الى الاعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها فان حصل لبس فى بعض المواضع بقبولها لصيغة واحدة لمعان مختلفة كما فى نحو لاتأ كل السمك وتشرب اللبن فيمكن ازالته باظهار الناصب أوالجازم (و) ضرب (معرب) وهو المضارع لشبهه الاسم (وهو الفرع) لجريانه على خلاف أصله وسيأتى (والمبنى) من الافعال (نوعان) أحدهما الفعل الماضى وقدمه للاتفاق على بنائه (و بناؤه على الفتح) ثلاثيا كان أورباعيا مجردا كان أومزيدا فيه كضرب ودحرج وانطلق واستخرج وضربك وضرباوأما نحورمى وعفا فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه والاصل رمى وعفو قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما وكان القياس أن يبنى على السكون لانه الاصل فى البناء ولكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بنى على الحركة وكانت فتحة طلبا للخفة (الااذا اتصل به واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) للمناسبة لاضم بناء كما هو ظاهر عبارته وانما فتحوا نحو اشتروا ودعوا لان الاصل اشتريوا بياء مضمومة ودعووا بواوين أولهما مضمومة ثم حركت الياء والواو وانفتح ماقبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (أواتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (نحو ضربت) بتثليث التاء (وضربنا) باسكان الباء والنسوة ضربن وجزم فى التوضيح بان السكون فيه عارض كالضم فيما قبله و بنى على السكون لانه الاصل فى البناء ولاستثقال توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل وخرج بضمير الرفع النصب كضربك و بالمتحرك ضمير الرفع الساكن كضربا ففى هاتين الحالتين يبنى على الفتح الذى هو الاصل فيه كما اذا تجرد كما أشرنا الى ذلك فيما مر (و) النوع (الثانى فعل الامر) مبنى على الاصح و (بناؤه على السكون) اذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) أواتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (واضربن) ياهندات (الااذا اتصل به ضمير تثنية أوضمير جمع أوضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه سواء كان صحيح الآخر (نحو اضربا واضربوا واضربى) أومعتلا نحو اغزوا واغزوا واغزى فهذه الامثلة الستة مبنية على حذف النون كما أن مضارعها يجزم بحذفها ولوأخرهذا الاستثناء عما بعده لكان أولى (والاالمعتل) منه وهو ما آخره واو أوألف أوياء ولم يتصل به ماتقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (نحو اخش واغزوارم) فاخش مبنى على حذف الالف واغز على حذف الواو وارم على حذف الياء (والمعرب من الافعال الفعل المضارع) على خلاف الاصل فيرفع بحركة أوحرف و ينصب بحركة أوحذف حرف ويجزم بحذف حركة أوحرف لكن (بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة) أى المتصلة به من غير حاجز لالفظا ولاتقديرا ثقيلة كانت أوخفيفة (نحو يضرب) مما هو صحيح

الآخر فانه يرفع بضمة ظاهرة (و) نحو (يخشى) مما هو معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة (فان اتصلت به نون الاناث بنى) معها على الاصح (على السكون) وذلك (نحو والوالدات يرضعن) فالوالدات مبتدأ و يرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بالنون وهى فى محل رفع على الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع على أنها خبر المبتدأ و بنى الفعل معها لانه انما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التى لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية فرد الى ما هو أصل الفعل وهو البناء و بنى على السكون لانه الاصل فى البناء وحملا له على الماضى المتصل بها (وان اتصلت به نون التوكيد المباشرة) له لفظا أو تقديرا (بنى) معها على الاصح (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسجنن) أو خفيفة نحو (وليكونا) لتركبه معها تركيب خمسة عشر ولهذا وفصل بينهما فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء و بنى على الفتح لخفته فان لم تباشره أعرب نحو لتبلون ولا يصدنك (وانما أعرب المضارع) على خلاف الاصل (لمشابهته الاسم) فى أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لكن لما كانت المعانى المتداولة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره كاظهار الناصب أو الجازم جعل الاعراب أصلا فى الاسم فرعا فى المضارع (وأما الحروف فمبنية كلها) أحادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا تزيد على ذلك اذ ليس فيها مقتض للاعراب فانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبنى على السكون كهل و بل أو على الفتح كلعل وليت أو على الكسر كلام الجر و بائه أو على الضم كمنذ على لغة من جر بها

﴿باب معرفة علامات﴾ أقسام (الاعراب) اصالة ونيابة ❁

العلامات هى الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سيأتى فى ذلك وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال (الرفع) وهو ما يحدثه عامله سواء كان عامله لفظيا أو معنويا وهذا هو القسم الاول من أقسام الاعراب (أربع علامات) احداها (الضمة وهى الاصل) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها وانما كانت أصلا لغيرها لان الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف ولهذا قدمها (و) الثلاثة الاخر (الواو والالف والنون وهى) فرع لان كل علامة منها (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة منها عند الاشباع أقيمت مقامها والالف أختها اذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة حملا على أختها والنون تقارب الواو فى المخرج ولهذا تدغم فيها فاقيمت أيضا مقام الضمة ولكل منها مواضع تخصها أشار اليها مبتدئا بالاصل بقوله (فاما الضمة فتكون علامة للرفع) اصالة (فى أربعة مواضع) لا زائد عليها الاول (فى الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة (منصرفا كان) وهو ما دخله الصرف الذى هو التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان بخلافه فالاول (نحو قال الله) تعالى فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة فى آخره والثانى نحو (واذ قال ابراهيم) فابراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة فى آخره ولا فرق فى رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهرا فيه الاعراب كما مر أو مقدرا كما فى نحو (واذ قال موسى) فموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر اذ الالف لا تقبل الحركة لذاتها (و) الموضع الثانى (فى جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقا أو تقديرا بزيادة أو نقص أو تبديل (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو قال أصحاب موسى) فاصحاب جمع تكسير مفرده صحب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة فى آخره وموسى مضـ[illegible]ـه وعلامة جره الفتحة والثانى نحو (ومساكن ترضونها) فمساكن جمع تكسير مفرده مسكن غير منصرف للجمعية المكررة مرفوع بالعطف على آباؤكم الذى هو اسم كان وجملة ترضونها فى محل رفع على انها نعت له ولا فرق فى رفعه بالضمة أيضا بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا كما فى نحو (ومن آياته الجوار) فالجوار جمع تكسير ومفرده

ويخشى فان اتصل به نون الاناث بنى على السكون نحو والوالدات يرضعن وان اتصل به نون التوكيد المباشرة بنى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا وانما أعرب المضارع لمشابهته الاسم وأما الحروف فمبنية كلها

﴿باب معرفة علامات الاعراب﴾

للرفع أربع علامات الضمة وهى الاصل والواو والالف والنون وهى نائبة عن الضمة فاما الضمة فتكون علامة للرفع فى أربعة مواضع فى الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو قال الله واذ قال ابراهيم واذ قال موسى وفى جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو قال أصحاب موسى ومساكن ترضونها ومن آياته الجوار

إبيار يةمرفوع على انه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه منقوص ومن آياته جار ومجرور فى محل رفع على انه خبر مقدم (و) الموضع الثالث (فى جمع المؤنث السالم) وهو ماسلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما أم صفة ولو عبر بالجمع بالالف والتاء لكان أولى لما سيأتى (و) فى (ماحمل عليه) مما هو اسم جمع أو جمع مسمى به فالاول (نحو اذا جاءك المؤمنات) فالمؤمنات فاعل جاء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط التاء لانها كلمة جىء بها للدلالة على التأنيث وليست من بنية الكلمة والثانى نحو (وأولات الاحمال) فاولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء والاحمال مضاف اليه وخبره الجملة الاسمية من قوله أجلهن أن يضعن حملهن (و) الموضع الرابع (فى الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (الذى لم يتصل بآخره شئ) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه و رفعه بالضمة يكون تارة لفظا وتارة تقديرا فالاول (نحو نرفع درجات من نشاء) فنرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ودرجات مفعول به ومن اسم موصول فى محل جر بالاضافة وجملة نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والثانى نحو (والله يدعو الى دار السلام) فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء و يدعو فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة فى الواو منع من ظهورها الاستثقال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والى دار السلام جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالفعل والجملة الفعلية فى محل رفع على الخبرية ومثل ذلك والله يقضى بالحق ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى فيقضى و يخشى كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الآخر منع من ظهورها فى الاول الاستثقال وفى الثانى التعذر وقيد الفعل بعدم اتصال شئ به لانه لو اتصل به نون التوكيد أو الاناث كان مبنيا أو اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه وهذا هو الذى عناه المؤلف بالشئ ولما فرغ من مواضع الضمة أشار الى مواضع ماناب عنها من الاحرف فقال (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة على الضمة (فى موضعين) لا ثالث لهما الاول (فى جمع المذكر السالم) وهو مادل على أكثر من اثنين بزيادة فى آخره مع سلامة بناء واحده سواء كان واحده علما أو صفة (و) فى (ماحمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط فى الجمع المذكور فالاول (نحو و يومئذ يفرح المؤمنون) فالمؤمنون جمع مؤمن وقد سلم فيه بناء واحده وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم والظرف متعلق بالفعل واذ مضاف اليه والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة ومثله فرح المخلفون بمقعدهم وجاء المعذرون من الاعراب والثانى نحو (ان يكن منكم عشرون صابرون) فعشرون محمول على الجمع المذكور اذ لا واحد له من لفظه ومثله ثلاثون وأربعون الى تسعين بادخال الغاية وهو مرفوع بيكن على أنه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وصابرون صفة له ومنكم جار ومجرور فى محل نصب على أنه خبر مقدم ليكن (و) الموضع الثانى (فى الاسماء الستة) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (وهى أبوك وأخوك وحموك) بكسر الكاف ولو قال وحموها لكان أولى لان الحم قريب زوج المرأة (وفوك وهنوك وذو مال) أى صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية (نحو قال أبوهم) فأبوهم فاعل قال ومضاف اليه وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء الستة (و) نحو (ليوسف وأخوه أحب الى أبينا) يوسف مبتدأ وأخوه معطوف عليه وهو مرفوع لان المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء الستة وأحب هو الخبر والى أبينا جار ومجرور متعلق به ولو صرح المؤلف بما قدرناه لكان أولى (و) نحو (جاء حموك) فحموك فاعل جاء وعلامة رفعه الواو (وهذا فوك وهنوك) فهذا اسم اشارة فى محل رفع على أنه مبتدأ وفوك خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع (وانه لذو علم) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والضمير المتصل بها فى محل نصب على انه

وفى جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو اذا جاءك المؤمنات وأولات الاحمال وفى الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ نحو نرفع درجات من نشاء والله يدعو الى دار السلام وأما الواو فتكون علامة للرفع فى موضعين فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو و يومئذ يفرح المؤمنون ان يكن منكم عشرون صابرون وفى الاسماء الستة وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال نحو قال أبوهم وليوسف وأخوه أحب الى أبينا وجاء حموك وهذا فوك وهنوك وانه لذو علم

اسمها ولله وعلم خبرها ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتداء (وأما الالف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى المثنى) وهو مادل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكرا كان أو مؤنثا معرفة كان أو نكرة وعدل عن عبارة الاصل لما فيها من التجوز (و) فى (ماحمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط فى المثنى فالاول (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف لانه مثنى والثانى نحو (ان عدة الشهور عند الله اثناعشر شهرا) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة الشهور اسمها وعند الله ظرف متعلق بالاسم واثناعشر خبر ان وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة حملا له على المثنى اذلامفرد له وشهرا تمييز (فانفجرت منه اثنتاعشرة عينا) فاثنتاعشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الالف لانه مما حمل على المثنى اذ لاواحد له أيضا وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية) سواء كان حاضرا أو غائبا فالاول نحو أنتما تقومان والثانى (نحو والنجم والشجر يسجدان) فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير تثنية وهو الالف وهو مع فاعله فى محل رفع خبر عن المبتدأ (أو) اتصل به (ضمير جمع المذكر) حاضرا كان أو غائبا فالاول نحو أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون فتبنون فعل مضارع خال من الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده من الافعال والثانى (نحو الذين يؤمنون بالغيب) فيؤمنون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة فعلية لامحل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وهو الذين والموصول فى محل جر صفة لما قبله أو بدل منه وبالغيب متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا أتعجبين من أمر الله) فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ومن أمر الله متعلق به * ولما أنهى الكلام على علامات القسم الاول من أقسام الاعراب وهو الرفع اصالة ونيابة أخذ يتكلم على علامات القسم الثانى من أقسام الاعراب وهو النصب اصالة ونيابة فقال (وللنصب) وهو مايحدثه عامله سواء كان فعلا أو اسما أو حرفا (خمس علامات) احداها (الفتحة وهى الاصل) كما مر ولهذا لايقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها (و) الاربعة الباقية هى (الالف والكسرة والياء وحذف النون وهى) فروع عن الفتحة لان كل علامة منها (نائبة عن الفتحة) أما الالف فلانها نشأ عنها فقامت مقامها والياء أخت الالف فقامت مقام الفتحة كأختها والكسرة أصل الياء فاقاموها مقام الفتحة حملا على فرعها وحذف النون أقيم مقام الفتحة لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا أن يكون حذفها علامة للنصب وأما مواضعها فاشار اليها مبتدئا بالاصل بقوله (فاما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع) لازائد عليها الاول أن تكون علامة للنصب (فى الاسم المفرد) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل وفاعل والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره ومثله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير والثانى نحو (ووهبنا له اسحق ويعقوب) فوهبنا فعل وفاعل وله جار ومجرور متعلق به واسحق منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره ولم ينون لانه غير منصرف للعجمة وكذلك يعقوب منصوب لانه معطوف على اسحق وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر أو مقدرة كما فى نحو (واذ واعدنا موسى) فواعدنا فعل وفاعل وموسى منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها تعذر تحريك الالف ومثله واذ آتينا موسى الكتاب (و) الموضع الثانى أن تكون الفتحة علامة للنصب (فى جمع التكسير) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول نحو (وترى الجبال)

* وأما الالف فتكون علامة للرفع فى المثنى وما حمل عليه نحو قال رجلان ان عدة الشهور عند الله اثناعشر شهرا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا * وأما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية نحو والنجم والشجر يسجدان أو ضمير جمع المذكر نحو الذين يؤمنون بالغيب أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا أتعجبين من أمر الله * وللنصب خمس علامات الفتحة وهى الاصل والالف والكسرة والياء وحذف النون وهى نائبة عن الفتحة فاما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع فى الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو واتقوا الله ووهبنا له اسحق ويعقوب واذ واعدنا موسى وفى جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو وترى الجبال

فترى فعل وفاعل والجبال منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره وهو جمع تكسير منصرف والثانى نحو (وعدكم الله مغانم كثيرة) وعد فعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول أول والاسم الكريم فاعل ومغانم مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره وهو جمع تكسير لمنه غير منصرف للجمعية المكررة ولا فرق فى نصبه بالفتحة بين أن يكون الاعراب ظاهرا فيه كما مر أو مقدرا كما فى نحو (وأنكحوا الايامى) أنكحوا فعل وفاعل والايامى منصوب بانكحوا على انه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة فى الالف منع من ظهورها التعذر لانه مقصور وهو جمع تكسير لايم وهى من ليس لها زوج بكرا كانت أو ثيبا (و) الموضع الثالث أن تكون الفتحة علامة للنصب (فى الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتله (اذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره شئ) يوجب بناءه أو ينقل اعرابه كما تقدم فى علامات الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة فالاول نحو (لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) لن حرف نفى ونصب و ينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره والاسم الكريم منصوب على التعظيم ولحومها فاعل مؤخر ولا دماؤها معطوف عليه والثانى فى الفعل المضارع المعتل بالالف نحو لن ترانى فترى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة فى الالف منع من ظهورها التعذر ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى ولما فرغ من مواضع الفتحة أشار الى مواضع ما ناب عنها بقوله (وأما الالف فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى الاسماء الستة) المتقدمة فى علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) فما حرف نفى وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ومحمد اسمها وأبا أحد منصوب بالالف خبرها لانه من الاسماء الستة ومن رجالكم متعلق بمحذوف صفة لاحد ونحو (ونحفظ أخانا) نحفظ فعل وفاعل وأخانا منصوب بالالف على انه مفعول لانه من الاسماء الستة ومثله نحو ارجعوا الى أبيكم فقولوا يا أبانا (وتقول رأيت حماك) بكسر الكاف (وهناك) رأيت فعل وفاعل وحماك منصوب بالالف على أنه مفعول وكذا هناك لانه معطوف عليه (و) قال الله تعالى (أن كان ذا مال) كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها مستتر فيها وذا مال خبرها منصوب بالالف لانه من الاسماء الستة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة فى جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع بالف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا لمؤنث أم لمذكر سالما كان أم ذا تغير ولو عبر به لكان أولى لما ذكر (و) فى (ما حمل عليه) فالاول (نحو خلق الله السموات) خلق فعل ماض والاسم الكريم فاعل والسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به أو مطلق حملا للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم ولئلا يلزم ان للفرع زيادة مزية على أصله وهو جمع المذكر السالم ومثله نحو ان الحسنات يذهبن السيئات والثانى نحو (وان كن أولات حمل) فاولات خبر كن وهو منصوب بالكسرة واسمها النون المدغمة فيها نون كن وأصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين لاسناده الى ضمير رفع فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى موضعين) لا ثالث لهما الاول (فى المثنى) المتقدم ذكره فى علامات الرفع (و) فى (ما حمل عليه) مثال المثنى (نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك) اجعلنا فعل وفاعل ومفعول أول ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملا للنصب على الجر لاشتراكهما فى كون كل واحد منهما فضلة مستغنى عنه (و) مثال ما حمل عليه نحو (اذ أرسلنا اليهم اثنين) فارسلنا فعل وفاعل واليهم متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء حملا له على المثنى لما مر ونحو (ربنا أمتنا اثنتين) ربنا منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأمتنا فعل وفاعل ومفعول واثنتين منصوب نعت لمصدر محذوف أى اماتتين وعلامة نصبه الياء حملا له على المثنى كما مر (و) الموضع الثانى (فى جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره أيضا ثم (و) فى (ما حمل عليه) مثال الاول

وعدكم الله مغانم كثيرة وأنكحوا الايامى وفى الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها * وأما الالف فتكون علامة للنصب فى الاسماء الستة نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ونحفظ أخانا وتقول رأيت حماك وهناك وأن كان ذا مال * وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة فى جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو خلق الله السموات وان كن أولات حمل * وأما الياء فتكون علامة للنصب فى موضعين فى المثنى وما حمل عليه نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك واذ أرسلنا اليهم اثنين ربنا أمتنا اثنتين وفى جمع المذكر السالم وما حمل عليه

(نحو ننجى المؤمنين) فننجى فعل وفاعل والمؤمنين جمع مؤمن منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه الياء
المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها حملا للنصب على الجر كالمثنى كما مر ومثله ان المتقين فى جنات ونهر ومثال
الثانى نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) واعدنا فعل وفاعل وموسى مفعول أول وثلاثين مفعول ثان على حذف
مضاف أى انقضاء ثلاثين وعلامة نصبه الياء حملا له على الجمع اذ لا مفرد له وليلة تمييز (وأما حذف النون فيكون
علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى الافعال) المضارعة (التى رفعها بثبات النون) اذا دخل عليها ناصب ويعبر
عنها بالامثلة الخمسة كما سيأتى (نحو الا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين) فان حرف مصدرى ونصب
وتكونا فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الامثلة الخمسة والضمير المتصل به فى محل
رفع على أنه الاسم وملكين هو الخبر ومثله فلا جناح عليهما أن يصالحا (ونحو وان تصوموا خير لكم) فان حرف
مصدرى ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لما مر وان والفعل فى تأويل
مصدر على أنه مبتدأ وخبره خير لكم ومثله نحو ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ونحو ألم أحسب الناس أن
يتركوا أن يقولوا (و) نحو (لن تقومى) فلن حرف نفى ونصب وتقومى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه
حذف النون لما مر وفى الحديث تريدين ن ترجعى الى رفاعة * ولما فرغ من علامات القسم الثانى من أقسام
الاعراب وهو النصب أخذ يتكلم على علامات الخفض الذى هو القسم الثالث من أقسام الاعراب أصالة
ونيابة فقال (وللخفض) المتقدم بيانه فى علامات الاسم (ثلاث علامات) اصالة ونيابة لا زائد عليها احداها
(الكسرة وهى الاصل) فى بابها لما مر ولهذا قدمها (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء والفتحة وهما) فرعان
لأنهما (نائبتان عن الكسرة) أما الياء فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها وأما الفتحة فلان الكسرة نابت عنها فيما
جمع بالف وتاء فتعارضتا ولكل منهما مواضع تخصها وبدأ بالاصل فقال (فاما الكسرة فتكون علامة للخفض)
اصالة (فى ثلاثة مواضع) لا زائد عليها الاول أن تكون علامة للخفض (فى الاسم المفرد) المتقدم بيانه
(المنصرف) وهو ما يدخله التنوين على مامر سواء كان الخفض بالحرف (نحو) الذين يؤمنون بالغيب أم
بالمضاف نحو هديا بالغ الكعبة أم بالتبعية على رأى نحو وتوكل على العزيز الرحيم وقد اجتمعت الثلاثة فى (بسم
الله الرحمن الرحيم) فالاسم مجرور بالباء والله مجرور بالمضاف والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفض
الجميع كسرة ظاهرة فى الآخر ولا فرق فى خفضه بالكسرة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا
نحو (أولئك على هدى) فاولئك اسم اشارة فى محل رفع على الابتداء وهدى مجرور بعلى وعلامة خفضه كسرة
مقدرة على الالف لم تظهر تعذرا وهو فى محل رفع خبر المبتدأ ومثله نحو عندها جنة المأوى ونحو وهو بالافق
الاعلى (و) الموضع الثانى أن تكون الكسرة علامة للخفض (فى جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف)
مذكرا كان أو مؤنثا (نحو للرجال نصيب) مما اكتسبوا فنصيب مبتدأ مؤخر وللرجال خبر مقدم وهو جمع
تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه كسرة ظاهرة فى آخره وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما
منصرفين لاخراج غير المنصرف منهما لان خفضه بالفتحة كما سيأتى (و) الموضع الثالث أن تكون الكسرة
علامة للخفض فى (جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون الا منصرفا (و) فى (ما حمل عليه) مثال الاول
نحو و محصنات من المؤمنات و (نحو وقل للمؤمنات) قل فعل وفاعل والمؤمنات جمع مؤمنة مجرور بالحرف
وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره (و) مثال الثانى نحو (مررت باولات الاجمال) مررت فعل وفاعل وباولات
الاجمال جار ومجرور ومضاف اليه وعلامة خفض أولات كسرة ظاهرة فى آخره حملا له على الجمع اذ لا واحد
له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى ثلاثة مواضع) لا رابع لها الاول
أن تكون علامة للخفض (فى الاسماء الستة) التى تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره
(نحو ارجعوا الى أبيكم) ونحو يخل لكم وجه أبيكم فارجعوا فعل وفاعل وأبيكم مجرور فى الاول بالحرف

نحو ننجى المؤمنين
وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة * وأما حذف
النون فيكون علامة
للنصب فى الافعال التى
رفعها بثبات النون نحو
الا أن تكونا ملكين
وان تصوموا خير لكم
ولن تقومى وللخفض
ثلاث علامات
الكسرة وهى الاصل
والياء والفتحة وهما
نائبتان عن الكسرة
فاما الكسرة فتكون
علامة للخفض فى
ثلاثة مواضع فى الاسم
المفرد المنصرف نحو
بسم الله الرحمن الرحيم
أولئك على هدى وفى
جمع التكسير المنصرف
نحو للرجال نصيب وفى
جمع المؤنث السالم وما
حمل عليه نحو وقل
للمؤمنات ومررت
باولات الاجمال وأما *
الياء فتكون علامة
للخفض فى ثلاثة
مواضع فى الاسماء الستة
نحو ارجعوا الى أبيكم

وفى الثانى بالمضاف وعلامة جره الياء لانه من الاسماء الستة ونحو (كما أمنتكم على أخيه) ونحو أخذ برأس أخيه فاخيه مجرور فى الاول بالحرف وفى الثانى بالمضاف وعلامة خفضه الياء لما مر وهو فى الاول متعلق بالفعل الواقع صلة لما المصدرية (و) تقول (مررت بحميك) بكسر الكاف (وفيك وهنيك) مررت فعل وفاعل وحيك مجرور بالباء وعلامة جره الياء لما مر وكذا ما بعده لانه معطوف عليه وقال تعالى عند ذى العرش مكين فذى مجرور بالمضاف وهو عند وقال (والجار ذى القربى) فذى صفة لما قبله وعلامة جره الياء فيهما لما مر القربى مضاف اليه فى الثانى والعرش فى الاول (و) الموضع الثانى أن تكون علامة للخفض (فى المثنى) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) فى (ما حمل) عليه مثال الاول (نحو) قد كان لكم آية فى فئتين ففئتين مجرور بالحرف وعلامة جره الياء لانه مثنى ونحو (حتى أبلغ مجمع البحرين) فالبحرين مجرور بالمضاف الذى هو مفعول أبلغ وعلامة خفضه الياء لانه مثنى (و) مثال الثانى نحو (مررت باثنين) رجلين (واثنتين) امرأتين فاثنين مجرور بالباء وعلامة جره الياء حملا له على المثنى واثنتين عطف عليه (و) الموضع الثالث أن تكون علامة للخفض (فى جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه اسما كان أو صفة مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) فى (ما حمل عليه) مثال الاول (نحو قل للمؤمنين) وسلام على المرسلين فالمؤمنين والمرسلين مجروران بالحرف الاول باللام والثانى بعلى وعلامة جر كل منهما الياء لانه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفرده ومنه نحو وما كنت متخذ المضلين عضدا ونحو الا أن تأتيهم سنة الاولين فالمضلين جمع مضل والاولين جمع أول وهما مجروران بالمضاف وعلامة الجر فى كل منهما الياء (و) مثال الثانى (نحو فاطعام ستين مسكينا) فستين مخفوض باضافة المبتدأ اليه وعلامة خفضه الياء حملا له على الجمع اذ لا مفرد له من لفظه ومسكينا تمييز وخبر المبتدا محذوف ومنه سلام على نوح فى العالمين والحمد لله رب العالمين فالعالمين مجرور فى الاول بالحرف وفى الثانى بالمضاف وعلامة جره الياء حملا له على الجمع لما مر (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى الاسم الذى لا ينصرف) سواء كان مخفوضا بحرف أم بغيره حملا للخفض على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذى لا ينصرف (نحو وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل) فاوحينا فعل وفاعل والى ابراهيم جار ومجرور واسمعيل معطوف عليه وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة فى آخره لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ونحو (فحيوا بأحسن منها) فحيوا فعل وفاعل وأحسن مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة لانه اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنه نحو من مقام ابراهيم فابراهيم مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة وكذا نحو رب موسى وهرون (أو جمع تكسير نحو) يعملون له ما يشاء (من محاريب) وتماثيل فمحاريب جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه وهذا الحكم مستقر فيما لا ينصرف (الا اذا أضيف) الى ما بعده فانه حينئذ يجر بالكسرة على الاصل (نحو فى أحسن تقويم) فاحسن اسم غير منصرف مجرور بالكسرة لاضافته الى ما بعده وكذلك اذا تلا أل كما أشار اليه بقوله (أو دخلت عليه أل) معرفة أو موصولة أو زائدة (نحو وأنتم عاكفون فى المساجد) فانتم مبتدأ وعاكفون خبره والمساجد غير منصرف مجرور بالكسرة لدخول أل عليه وانما جر بالكسرة على الاصل لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الاضافة وأل فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المسئلتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم انه باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفى المسئلة ثلاثة أقوال أقربها انه ان زالت منه احدى علتيه بأل أو بالاضافة فمنصرف والا فممنوع الصرف ففى مثاليه المذكورين ممنوع الصرف كما ذكرنا وفى نحو مررت باحمدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الاعراب وهو الخفض شرع يتكلم على علامات الجزم الذى هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الاعراب أصالة ونيابة فقال (وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف للجازم (علامتان) أصالة ونيابة لا ثالث

كما أمنتكم على أخيه ومررت بحميك وفيك وهنيك والجار ذى القربى وفى المثنى وما حمل عليه نحو حتى أبلغ مجمع البحرين ومررت باثنين واثنتين وفى جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو قل للمؤمنين ونحو فاطعام ستين مسكينا * وأما الفتحة فتكون علامة للخفض فى الاسم الذى لا ينصرف مفردا كان نحو وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل فحيوا بأحسن منها أو جمع تكسير نحو من محاريب الا اذا أضيف نحو فى أحسن تقويم أو دخلت عليه أل نحو وأنتم عاكفون فى المساجد * وللجزم علامتان

لهما احداهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الاصل) فى بابه ولهذا قدمه (و) الثانية (الحذف) وهو
سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون لانه (نائب عنه) لما تقدم من أن الاصل
فى الاعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك الاصل ثم أخذ
يتكلم على موضع كل منهما مبتدئا بالاصل فقال (فاما السكون فيكون علامة للجزم) اصالة لفظا أو تقديرا (فى
الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف علة (الذى لم يتصل بآخره شئ) مما مر (نحو لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا أحد) فهذه الافعال الثلاثة مجزومة بلم وعلامة جزمها سكون آخرها وحذفت الواو من الاول
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ومن الثالث لالتقاء الساكنين وأحد اسم يكن وكفوا خبره وله متعلق بكفوا
وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لاخراج المعتل وحكمه سيأتى وبكونه لم يتصل بآخره شئ لانه لو اتصل به شئ مما مر
فى علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون فى موضعين
لا ثالث لهما الاول (فى الفعل المضارع المعتل الآخر) باضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أى الذى اعتل آخره
والمعتل اسم فاعل من اعتل أى مرض فكان ينبغى أن يقيده بما قيد به ماقبله اذ لا فرق (وهو) اصطلاحا
(ما آخره حرف علة) بخلافه فى اصطلاح أرباب التصريف فانه عندهم ما أحد أصوله حرف علة (وحروف
العلة) من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازا (الالف والواو والياء) سميت أحرف علة لان من شأنها أن
ينقلب بعضها عن بعض وحقيقة العلة تغيير الشئ عن حاله وتسمى أيضا أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع
الامتداد فان لم يكن ما قبلهما من جنسهما سميت أحرف لين لا مد هذا فى الواو والياء وأما الالف فحرف مد أبدا
(نحو ولم يخش الا الله) لم حرف نفى وجزم وقلب ويخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف آخره وهو
الالف والفتحة قبلها تدل عليها والا حرف استثناء والاسم الكريم منصوب على المفعولية ونحو (ومن يدع
مع الله) فيدع فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو والضمة قبلها تدل عليها
والظرف بعده متعلق به (و) نحو (من يهد الله) فيهد فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف
آخره وهو الياء والكسرة قبلها تدل عليها وأما نحو انه من يتق ويصبر باثبات الياء فى قراءة قنبل فالياء فيه
تولدت عن اشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم أو انه عومل المعتل معاملة الصحيح فى جزمه
بحذف الحركة وهى لغة طائفة من العرب حيث يراعى الحركة المقدرة فيحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة كما فى
قول الشاعر * ألم يأتيك والانباء تنمى * وقوله لم تهجو ولم تدع (و) الموضع الثانى (فى الافعال) الخمسة
(التى رفعها بثبات النون) اذا دخل عليها الجازم (نحو ان تتوبا) ان حرف شرط وجزم وتتوبا فعل مضارع
مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة ونحو (وان تصبروا وتتقوا) اعرابه كالذى قبله
ونحو (ولا تخافى ولا تحزنى) لا حرف نهى وجزم وتخافى فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف
النون لما مر وما بعده كذلك * ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر علامات أقسام الاعراب على التفصيل
السابق بأتم بيان أخذ يتكلم فى ذكرها على الاجمال تمرينا للطالب وترسيخا لذلك فى ذهنه ولان بمعرفة ذلك
ينفتح له النظر فى النحو ولهذا قيل ان هذا الباب أس العربية فقال

(فصل جميع ما تقدم) ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو كما يعلم مما مر الاسم المتمكن والفعل المضارع
بشرطه (قسمان) بالاستقراء لا زائد عليهما (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة
أو بالسكون وقدمه لان الاعراب بالحركات وبالسكون أصل للاعراب بالحروف وبالحذف (وقسم يعرب
بالحروف) الاربعة الواو والالف والياء والنون أو بالحذف وأصل ما كان اعرابه بالحروف أن يكون رفعه
بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب وأصل الاعراب مطلقا أن يكون ملفوظا
به فان كان مقدرا فلعلة (فالذى يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) نوع منها خاص بالفعل وسيأتى والبقية

السكون وهو الاصل
والحذف وهو نائب
عنه فاما السكون فيكون
علامة للجزم فى الفعل
المضارع الصحيح الآخر
الذى لم يتصل بآخره
شئ نحو لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا أحد
* وأما الحذف فيكون
علامة للجزم فى الفعل
المضارع المعتل الآخر
وهو ما آخره حرف علة
وحروف العلة الالف
والواو والياء نحو ولم
يخش الا الله ومن يدع
مع الله ومن يهد الله وفى
الافعال التى رفعها بثبات
النون نحو ان تتوبا
وان تصبروا وتتقوا
ولا تخافى ولا تحزنى

(فصل) جميع
ما تقدم من المعربات
قسمان قسم يعرب
بالحركات وقسم يعرب
بالحروف فالذى يعرب
بالحركات أربعة أنواع

خاصة بالاسماء وهي (الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فالاولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث ان كان منصرفا والا فبحركتين وأما الثالث فيعرب بحركتين لاغير (و) نوع الافعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما تقدم فيعرب بحركتين و بالسكون ان كان صحيح الآخر وقد أشار الى ماذكرناه بقوله (وكلها) أي مجموع الاربعة لاجميعها لتخلف بعض الاحكام في بعضها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هذا هو الاصل كما يعلم مما مر وقد تبع المؤلف الاصل فيما عبر به فاوهم دخول الخفض في الفعل والجزم في الاسم لكن هذا الوهم يندفع بما قررناه أولا من أن الجر مختص بالاسماء والجزم بالافعال ولما كان كلامه كالاصل يوهم أن جمع المؤنث السالم ومالا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقا أشار الى رفع ذلك الوهم بقوله (وخرج عن ذلك) أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها (الاسم الذي لاينصرف مفردا كان أو جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة) لابالكسرة وكان القياس أن يخفض بها (مالم يضف أو تدخل عليه أل) فانه حينئذ يخفض بالكسرة كما علم مما تقدم (و) ثانيها (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فانه ينصب بالكسرة) لابالفتحة وان كان القياس يقتضي ذلك (و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره) لابالسكون وكان حقه أن يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك) فلا يحتاج الى اعادتها وهذه الاشياء الثلاثة من أبواب النيابة وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحا في كلامه وقد أشار الى بقيتها بقوله (والذي يعرب بالحروف) هذا هو القسم الثاني (أربعة أنواع) أيضا نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي والبقية خاصة بالاسماء وهي (المثنى) هو أولى من التثنية كالزيدان والمسلمان (وما حمل عليه) كاثنان واثنتان (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حمل عليه) كأولو وعشرون (والاسماء الستة) التي تقدم ذكرها في علامات الرفع وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم (والامثلة الخمسة) هي أولى من الافعال الخمسة لما يعلم مما سيأتي ثم هذا القسم على ضربين ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة عن جميع الحركات وهو الاسماء الستة وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع الحركات وهو المثنى والمجموع على حده * ولما فرغ من تعداد هذا القسم أخذ في بيان حكمه فقال (فاما المثنى فيرفع بالالف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (و ينصب و يجر بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين وفيه لغة أخرى وهي لزوم الالف في الاحوال الثلاثة وهي أحسن مايخرج عليه قراءة ان هذان لساحران (والحق به) في اعرابه بالالف والياء خمسة ألفاظ ثلاثة بلاشرط وهي (اثنان) للمذكرين (واثنتان وثنتان) في لغة تميم للمؤنثين (مطلقا) عن تقييدها بما سيأتي لان وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد (و) لفظان بشرط وهما (كلا) للمذكرين (وكلتا) للمؤنثين (بشرط اضافتهما الى الضمير نحو جاءني كلاهما وكلتاهما و رأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما) فكلا وكلتا في المثال الاول فاعل وعلامة رفعهما الالف وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما الياء أيضا (فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف في الاحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر (وكان اعرابهما) فيها (بحركات مقدرة في تلك الالف) كاعراب المقصور (نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) جاء فعل ماض والنون نون الوقاية والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية وكلا وكلتا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر ومابعدهما مضاف اليهما (و رأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) فكلا وكلتا في المثال الاول مفعول وفي الثاني مجرور وعلامة الاعراب مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا وانما أعربا بالحروف والحركات لانهما مفرد اللفظ مثنيا المعنى فاعربا بالحركات نظرا الى

يتصل بآخره شيء وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون * وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء الاسم الذي لاينصرف مفردا كان أو جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة مالم يضف أو تدخل عليه أل وجمع المؤنث السالم فانه ينصب بالكسرة والفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره وتقدمت أمثلة ذلك والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع المثنى وماحمل عليه وجمع المذكر السالم وماحمل عليه والاسماء الستة والامثلة الخمسة * فاما المثنى فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها وألحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا بشرط اضافتهما الى المضمر نحو جاءني كلاهما وكلتاهما ورأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف في الاحوال الثلاثة وكان اعرابهما بحركات مقدرة في تلك الالف نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين

وأما جمع المذكر السالم فيرفـع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعـدها وألحق به أولو وعالمون وعشرون ومابعده من العقود الى تسـعين وأرضون وسنون وبابه وأهلون وعليون نحو ولا يأتل أولو الفضـل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القـربى وان فى ذلك لذكرى لاولى الالباب والحمد لله رب العالمين وثلثمائة سنين والذين جعلوا القرآن عضين

اللفظ و بالحروف نظرا الى المعنى وانما خصا بالاعراب بالحروف مع المضمر لانه فرع المظهر فلما أضيفا الى الفرع روعى جانب المعنى الذى هو فرع اللفظ فاعربا بالحروف لانه فرع الاعراب بالحركات التى هى الاصل ولما أضيفا الى الظاهر الذى هو الاصل روعى جانب اللفظ الذى هو الاصل فاعربا بالحركات التى هى الاصـل سلوكا لمسالك التناسب (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نيابة عن الضـمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين وانمـا فتحوا ماقبل ياء المثنى وكسروا ماقبل ياء الجمع لان المثنى أكثر دورا من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع وشرط هـذا الجمع أن يكون مفرده اما علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب واما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه التى يشاركه فيها المثنى وقد ذكرت جميع ذلك فى شرح القطر وانما أعربا بالحروف لانهما فرع الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل وأما اختصاصهما بهذا الاعراب المعين فليطلب من المطولات (وألحق به) فى اعرابه بالواو والياء أربعة أنواع أحدها أسماء جموع لاواحد لها من لفظها منها (أولو) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه (وعالمون) لاواحد له من لفظه على مافى التوضيح تبعا لابن مالك لانه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفى غيره والجمع لايكون أخص من مفرده (وعشرون) اسم جمع أيضا لاجمع عشرة والا لجاز اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ولانه يدل على عدد معين وليس ذلك شأن الجمع (و) مثله (مابعده من العقود) من ثلاثين (الى تسعين) بادخال الغاية كثلاثين فانه اسم جمع لاجمع ثلاثة والا لجاز اطلاقه على تسعة وليس كذلك وقس على ذلك بقية العقود (و) الثانى جموع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهى مؤنثة لاتعقل (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها وهى مؤنثة لاتعقل أيضا واصلها سنو أو سنه بدليل جمعها على سنوات أو سنهات (وبابه) أى سنون وهو كل ما كان جمعا لثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعضة وعضـين وعزة وعزين فلا يجمع هذا الجمع نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف منها الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ونحو اسم وبنت وأخت لان العوض غـير الهاء ونحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاه (و) الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) ووابلون الاول جمع أهل والثانى جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا صفة (و) الرابع ماسمى به من هذا الجمع كزيدون علما وعما ألحق به نحو (عليون) هو فى الاصل جمع على بكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمى به أعلى الجنة قال الزمخشرى هو ديوان الخير الذى دون فيه كل ماعملته الملائكة وصلحاء الثقلين ويجوز فى هذا النوع ثلاث لغات لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ولزوم الواو والاعراب كذلك ولزوم الواو وفتح النون مطلقا وعلى هذه اللغة يكون الاعراب مقدرا على الواو ونظير هذه اللغة من يلزم المثنى الالف مطلقا ويكسر النون ثم أخذ يذكر بعض أمثلة ماحمل عليه حسب ما اتفق له فقال (نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى) فاولو فاعل بيأتل المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه الواو والفضل مضاف اليه وأولى منصوب بيؤتوا على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء والقربى مضاف اليه (و) نحو (ان فى ذلك لذكرى لاولى الالباب) ان حرف توكيد ونصب وفى ذلك خبر مقدم ولذكرى اسمها مؤخر وأولى مجرور باللام وعلامة جره الياء والالباب مضاف اليه (و) نحو (الحمد لله رب العالمين) فالعالمين مجرور باضافة رب الواقع صفة لله وعـلامة جره الياء والحمد لله مبتدأ وخبر (و) نحو ولبثوا فى كهفهم (ثلثمائة سنين) فسنين بدل من ثلثمائة وعلامة نصبها الياء ان نونت مائة ومضاف اليها ان لم تنون مائة وعلامة خفضها الياء (و) نحو (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء والموصول فى محل جر على أنه صفة لماقبله (و) نحو

(شغلتنا أموالنا وأهلونا) فأهلونا مرفوع بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو (و) نحو (من أوسط ماتطعمون أهليكم) فأهليكم مفعول تطعمون الواقع صلة لما الموصولة وعلامة نصبه الياء والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره قوتا ونحو والمؤمنون (الى أهليهم) أبدا ونحو ان الابرار (لفى عليين) فالمجرور بالحرف فى كل منهما علامة جره الياء واللام فى الثانى لام الابتداء وهو فى محل رفع خبر ان ونحو (وما أدراك ماعليون) فعليون مرفوع على انه خبر ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو والجملة مفعول ثان لادراك وأدراك ومابعده فى محل رفع خبر ما الاولى لانها فى محل رفع أيضا على الابتداء وهى استفهامية أيضا (وأما الاسماء الستة فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة وانما تعرب بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها (فان أفردت عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط (نحو وله أخ) مبتدأ وخبر (و) نحو (ان له أبا) فأبا اسم ان مؤخر وعلامة نصبه الفتحة وله خبرها مقدما (و) نحو (بنات الاخ) فالاخ مجرور بالاضافة وعلامة جره الكسرة وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو وأما ذو فانه ملازم للاضافة الى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه (و) ثانيها (أن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم) بان تضاف الى ظاهر أو ضمير مخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء (فان أضيفت للياء المذكورة أعربت) على الاصح (بحركات مقدرة) فى الاحوال الثلاثة (على ماقبل الياء) كغيرها مما يضاف الى الياء (نحو ان هذا أخى) فأخى مرفوع على أنه خبر ان وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (و) ثالثها (أن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) فى الاحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات (نحو هذا أبيك) وأخيك وحميك وهنيك وذوى مال وكذا تقول فى تصغير فوك فويهك برد الهاء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها فهذا اسم اشارة فى محل رفع على أنه مبتدأ وأبيك خبره ومابعده معطوف عليه (و) رابعها (أن تكون مفردة فان ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى) بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا (و) اعراب ذلك (المجموع) الذى جمعت به فان كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الاصل كجاء آباؤك أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كجاء أبون وأخون ولا يجمع هذا الجمع الا الاب والاخ والحم وقد ذكرت وجه اعرابها بالحروف فى شرح القطر فراجعه ان شئت ويشترط فيها أيضا أن لا تكون منسوبة فلو نسبتها نحو أبوى وأخوى أعربت بالحركات على ياء النسبة ولم يتعرض له المؤلف لان شرط الاضافة مغن عنه (والافصح فى الهن) اذا استعمل مضافا (النقص أى حذف آخره) جعل ماقبله آخرا بان يجرى (الاعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغد ونحوه مما حذف آخره وجعل الاعراب على ماقبله (نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) واعرابه ظاهر وفى كلامه اشارة الى أن اعراب الهن بالحروف لغة قليلة ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فانكراها (ولهذا لم يعده صاحب الآجرومية ولا غيره فى هذه الاسماء وجعلوها خمسة) وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لها قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظى من الفضل باوفر نصيب ويجوز النقص أيضا فى الاب والاخ والحم لكن القصر فيهن أولى منه (وأما الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعيانها وانما هى أمثلة يكنى بها على كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة بادراج المخاطبتين تحت المخاطبين (فهى كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تثنية) مسند اليه سواء كان الضمير لغائبين (نحو) الزيدان (يفعلان) بالياء المثناة تحت أو لمخاطبين أو لغائبتين (و) ذلك نحو أنتما (تفعلان) والهندان تفعلان بالمثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسند اليه سواء كان لغائبين (نحو) الزيدون (يفعلون) بالمثناة تحت أو مخاطبين (و) ذلك نحو أنتم (تفعلون) بالمثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسندا اليه (نحو) أنت (تفعلين) بالمثناة فوق لا غير وأشار الى حكم هذه الامثلة بقوله (فانها

وشغلتنا أموالنا وأهلونا ومن أوسط ماتطعمون أهليكم الى أهليهم لفى عليين وما أدراك ماعليون * وأما الاسماء الستة فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء بشرط ان تكون مضافة فان أفردت عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة نحو وله أخ وان له أبا وبنات الاخ وأن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم فان أضيفت للياء أعربت بحركات مقدرة على ماقبل الياء نحو ان هذا أخى وأن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو هذا أبيك وأن تكون مفردة فان ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى والمجموع والافصح فى الهن النقص أى حذف آخره والاعراب بالحركات على النون نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولهذا لم يعده صاحب الآجرومية ولا غيره فى هذه الاسماء وجعلوها خمسة * وأما الامثلة الخمسة فهى كل فعل اتصل به ضمير تثنية نحو يفعلان وتفعلان أو ضمير جمع نحو يفعلون وتفعلون أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو تفعلين فانها

ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون (تنبيه) علم مما تقدم أن علامات الاعراب أربع عشرة منها أربع أصول الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر والسكون للجزم وعشرة فروع نائبة عن هذه الاصول ثلاثة تنوب عن الضمة وأربع عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحدة عن السكون وان النيابة واقعة في سبعة أبواب الاول باب ما لا ينصرف الثاني باب جمع المؤنث السالم الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر * الرابع باب المثنى * الخامس باب جمع المذكر السالم السادس باب الاسماء الستة السابع باب الامثلة الخمسة

* (فصل) * تقدر الحركات الثلاث في الاسم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي وابني وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو الفتى والمصطفى وموسى وحبلى ويسمى مقصورا

ترفع بثبوت النون) نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) الاولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون وأما نحو الا أن يعفون فالواو أصل لا ضمير والنون ضمير النسوة ونحو أتحاجوني في الله في قراءة من خفف فالمحذوف منه نون الوقاية وانما حذفت النون للناصب والجازم لانها علامة للرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف الحركة كذلك تحذف النون وحذفها للجزم هنا أصل كالياء في الجر في المثنى والمجموع وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء واغتفر الفصل هنا بين اللفظ المعرب وعلامة اعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل لانه لما كان لازما للفعل ظاهرا أو مضمرا صار كاحد حروف الفعل فلم يعد فصله فصلا * (تنبيه) * هو لغة الايقاظ للشيء واصطلاحا الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا مما قبله (علم مما تقدم) في الباب السابق (أن علامات الاعراب أربع عشرة) للرفع أربع علامات وللنصب خمس وللخفض ثلاث وللجزم اثنتان فهذه أربع عشرة (منها أربع أصول) وهي (الضمة للرفع) فالاصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه (بالضمة والفتحة للنصب) فالاصل في كل منصوب أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالاصل في كل اسم مجرور أن يكون جره بالكسر (والسكون للجزم) فالاصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون (و) منها (عشرة فروع نائبة عن هذه الاصول) الاربع وتنقسم الى أربعة أقسام (ثلاثة) منها تنوب عن الضمة (وهي الواو والالف والنون وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي الالف والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نياباتها وأما بحسب ذواتها فهي سبع الواو والالف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النيابة) عن تلك الاصول واقعة في سبعة أبواب تسمى أبواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل * الباب (الاول باب ما لا ينصرف) ناب فيه حرف عن حركة * الباب (الثاني باب جمع المؤنث السالم) والاولى أن يقال ما جمع بألف وتاء مزيدتين كما مر ناب فيه أيضا حركة عن حركة * الباب (الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون وتقييده الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه * الباب (الرابع باب المثنى) ناب فيه حرف عن حركة * (الباب الخامس باب جمع المذكر السالم) ناب فيه أيضا حرف عن حركة * الباب (السادس باب الاسماء الستة) ناب فيه أيضا حرف عن حركة * الباب (السابع باب الامثلة الخمسة) ناب فيه حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكون

* (فصل) * فيما اعرابه تقديري * والاعراب التقديري جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في ذلك المعرب اما جميع حركاته أو بعضها فالاقسام أربعة الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه حركات اعرابه كلها شيآن أشار هنا الى أولهما بقوله (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة (في الاسم المضاف الى ياء المتكلم) وليس مثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالما كما يومئ الى ذلك قوله (نحو غلامي وابني) وانما قدرت لان ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد وقيل ان المضاف للياء مبني مطلقا واختار ابن مالك انه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة (و) تقدر كلها أيضا (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها ألفا ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة كفتى (وحبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه اذا كان منصرفا فأما غيره منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها فيه أيضا لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى (ويسمى) الثاني (مقصورا) لامتناع مده أو لانه قصر أي منع من ظهور الحركات فيه القسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات

اعرابه وهو المشار اليه بقوله (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) مقرونا بال (نحو القاضي والداعي والمرتقي) أولا كقاض وداع ومرتق وانما قدرتا لاستثقالهما على الياء ومحل ذلك مالم يكن على صيغة منتهى الجموع فان كان فالمقدر فيه الضمة والفتحة كجوار كما في المقصور (ويسمى) الاسم المذكور (منقوصا) لان لامه تحذف للتنوين كما مثلنا ولانه نقص منه بعض الحركات (نحو يوم يدعو الداعي) فالداعي فاعل يدعو وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال (و) نحو (مهطعين الى الداعي) فالداعي مجرور بالى وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر ومهطعين حال من الواو في يخرجون (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب مالم يضف لياء المتكلم (لخفتها نحو أجيبوا داعي الله) فداعي مفعول أجيبوا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره هذا ما يقدر في الاسماء وأما ما يقدر في الافعال فهو أيضا شيئان أحدهما ما يقدر فيه جميع حركاته واليه أشار بقوله (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى) فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الاعراب فيه مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا والى الثاني أشار بقوله (وتقدر الضمة فقط) أي دون الفتحة (في الفعل) المضارع (المعتل) آخره اما (بالواو أو بالياء) فالاول (نحو) زيد (يدعو) والثاني نحو زيد (يرمي) فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر استثقالا (وتظهر الفتحة) في آخره اذا دخل عليه ناصب (نحو لن يدعو ولن يرمي) لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (و) يكون (الجزم في) الافعال (الثلاثة) المعتلة اذا دخل على كل منها جازم (بالحذف) لاواخرهن (كما تقدم) بيان ذلك لان أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات فحذفها كما يحذف الحركات والقول بان الجازم حذف حرف العلة انما يتأتى على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع والفتحة في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته في شرح القطر ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف

(فصل) في موانع الصرف *(الاسم الذي لا ينصرف)* لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع احداهما اللفظ والاخرى المعنى (من علل تسع) صفة للعلتين كفاطمة وابراهيم (أو) فيه علة (واحدة) منها (تقوم) في الاستقلال بالمنع من الصرف (مقام العلتين) الاولى مقامهما كحبلى ومساجد (والعلل التسع) على سبيل الاجمال والتعداد (هي الجمع) فرع الواحد (و وزن الفعل) فرع وزن الاسم (والعدل) فرع المعدول عنه (والتأنيث) فرع التذكير (والتعريف) فرع التنكير (والتركيب) فرع الافراد (والالف والنون الزائدتان) فرع المزيد عليه (والعجمة) فرع العربية عندهم (والصفة) فرع الموصوف وهذه التسع (يجمعها) في بيت واحد على هذا الترتيب (قول الشاعر

اجمع و زن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

أي قد كمل به عدها والالف للاطلاق وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس واعلم ان الاسم اذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل لان فيه أيضا فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما من جهة الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر على الاصح وثانيتهما من جهة الافادة اذ الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم يستغني عنه فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع منه شيأ كان ليس في الفعل وهما الكسرة والتنوين ولا يخفى عليك أن تسمية كل واحدة من هذه التسع علة مجاز لا حقيقة اذ مجموع اثنين منها هو العلة واذا أردت معرفتها تفصيلا (فالجمع شرطه) في الاستقلال بمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) بغير هاء (وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور ولو تقديرا كدواب (أو) صيغة (مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن

والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو القاضي والداعي والمرتقي ويسمى منقوصا نحو يوم يدعو الداعي ومهطعين الى الداعي وتظهر فيه الفتحة لخفتها نحو أجيبوا داعي الله وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى وتقدر الضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو بالياء نحو يدعو ويرمي وتظهر الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والجزم في الثلاثة بالحذف كما تقدم

(فصل)

الاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقام العلتين والعلل التسع هي الجمع و وزن الفعل والعدل والتأنيث والتعريف والتركيب والالف والنون الزائدتان والعجمة والصفة يجمعها قول الشاعر

اجمع و زن عادلا أنث بمعرفة
وركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم أو مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير

وهذه العلة هي العلة الاولى من العلتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين * وأما وزن الفعل فالمراد به أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كشمر بتشديد الميم وضرب بالبناء للمفعول وانطلق ونحوه من الافعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل اذا سمي بشيء من ذلك أو يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل في وزنه كاحمد ويزيد وتغلب ونرجس * وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الاصلية اما تحقيقا كاحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهكذا الى العشرة فانها معدولة عن ألفاظ العدد الاصول المكررة فاصل جاء القوم أحاد جاؤا واحدا واحدا وكذا أصل موحد وأصل جاء القوم مثنى جاؤا اثنين اثنين وكذا الباقي واما تقديرا كالاعلام التي على وزن فعل كعمر وزفر وزحل فانها

ومايلي الالف مكسور أيضا وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميما وهو كذلك لان المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والزنة لافي الحروف ولهذا عبر صاحب الارشاد بفعالل وفعاليل دونهما ايذانا بان الزيادة والاصالة في بحث جمع التكسير غير معتبرة بل المعتبر الوزن العروضي لا التصريفي وسميت هذه الصيغة بهذا الاسم لان من جموع التكسير ما يجمع مرتين فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرى فانتهى تكسيرها المغير للصيغة وأما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة كما جمع صواحب على صواحبات وانما اشترطنا فيها أن تكون بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية ولهذا صرف نحو فرازنة وملائكة وصياقلة لان وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ككراهية بمعنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة واذا سمي بهذا الجمع كحضاجر علما للضبع امتنع صرفه نظرا الى الاصل (وهذه العلة) من العلل التسع (هي العلة الاولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) الاولى علتين وانما اقام الجمع مقامهما لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة أخرى ولهذا لو لحقته الهاء كما تقدم انصرف لشبهه بالمفرد (وأما وزن الفعل فالمراد به أن يكون الاسم) اما (على وزن خاص) في اللغة العربية (بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل (كشمر بتشديد الميم) فانه علم فرس منقول من شمر مجردا من فاعله يشمر تشميرا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص (و) كذا حال (ضرب بالبناء للمفعول وانطلق ونحوه من الافعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فانه (اذا سمي بشيء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص وانما قيد ضرب بالبناء للمفعول لانه بالبناء للفاعل غير مختص بالفعل (أو يكون) الفعل به أولى اما لكثرته فيه كاثمد وأصبع وأبلم لقلة أوزانها في الاسم وكثرتها في أمر الثلاثي أو يكون على وزن غير خاص به بل يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل لكن يكون (في أوله زيادة) أي زيادة حرف من حروف نأيت (كزيادة الفعل) أي مثل زيادته لكنها به أولى لدلالتها فيه على معنى بخلافها في الاسم (وهو) مع تلك الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كاحمد ويزيد وتغلب ونرجس) بفتح أوله وكسر ثالثه فان كلا منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفي أوله زيادة كزيادة الفعل ولا بد في الوزن المذكور أن يكون لازما غير مغير الى مثال هو للاسم فلو سمي بامرئ ورد وقيل لم يمنع من الصرف واذا سمي بفعل أوله همزة وصل وجب قطعها بخلاف ما اذا سمي باسم أوله همزة وصل فانه يبقى بعد التسمية على ما هو عليه (وأما العدل) هو مصدر مبني للمفعول أي معدولية الاسم (فهو خروج الاسم) اي كونه مخرجا (عن صيغته الاصلية) أي عن صيغته التي كان أصله أن يكون عليها الى صيغة أخرى مع بقاء المعنى والمادة فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة والخروج (اما تحقيقا) بان يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الاصلية الى أخرى (كاحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنى وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) كمثلث (وهكذا الى العشرة) بادخال الغاية (فانها) أي الامثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الاصول) من واحد الى عشرة حال كونها (مكررة) فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وهكذا لان المراد من أحاد واخواته العدد المكرر فاذا عرفت ذلك (فاصل) قولك (جاء القوم أحاد جاؤا واحدا واحدا وكذا أصل الموحد) في قولك جاء القوم موحد جاؤا واحدا واحدا (وأصل جاء قوم مثنى جاؤا اثنين اثنين وكذا الباقي) والدليل على أن أصلها كذلك أن معناها مكرر والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ أيضا مكررا ليوافق الدال المدلول فعلم أن أصلها لفظ مكرر (واما تقديرا) بان لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم الا انه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم (كالاعلام التي على وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كعمر وزفر وزحل فانها

لماسمعت) فى كلامهم (ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية) وكان من قاعدتهم أن الاسم لا يمنع من الصرف الا اذا كان فيه علتان (قدروا فيها العدل) لامكانه دون غيره (وانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل) أعلاما لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة (وأما التأنيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى فالتأنيث بالالف يمنع الصرف) أى يستقل بمنع صرف ماهى فيه (مطلقا) أى سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أم صفة و (سواء كانت) الالف (مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو) كانت (ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء) بهمزة بعد الالف (و) كذا (أشياء) عند سيبويه أصلها شيآء كصحراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهى الهمزة الاولى الى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء (وهذه هى العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أى تستقل بمنعه (وتقوم مقام العلتين) أى علتى منع الصرف لتكرارها لانها لازمة لما هى فيه لزوما لا تنفك عنه بحال فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فجعل لزومها له بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة لما هى فيه بحسب أصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوة اللزوم الوضعى (وأما التأنيث) اللفظى الحاصل (بالتاء فيمنع الصرف) أى صرف ماهو فيه بشرط كونه (مع العلمية) أى علمية ماهو فيه ليصير التأنيث حينئذ لازما لانه بدون العلمية فى معرض الزوال فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف ولهذا صرف قائمة فى نحو مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيهما من غير العلمية (سواء كان) ماهو فيه (علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة وسواء كان زائدا على ثلاثة أحرف أولا محرك الوسط أولا أعجميا أولا منقولا من مذكر الى مؤنث أولا (وأما التأنيث المعنوى) كزينب وسعاد وهو كون الاسم موضوعا للمؤنث خاليا من علامة التأنيث (فهو كالتأنيث بالتاء) فى اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) الاسم الصرف (مع العلمية) الا أن بينهما فرقا فانها فى التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه ولابد فى وجوبه من شرط آخر كما أشار اليه بقوله (لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر) علم لطبقة من طبقات جهنم لان تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط فان سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف لاجل الثقل فخفته تقاوم أحد السببين فجعل منصرفا (أو) ثلاثيا (ساكن الوسط أعجميا كجور) بضم الجيم اسم بلد بفارس لثقل العجمة فى لسان العرب مع أن أسباب منع الصرف اذا زادت على اثنين لم يقاومها سكون الوسط حتى يجوز الصرف (أو ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمى لكن منقولا من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة بزيد) فانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فان لم يكن شئ من ذلك) بان كان ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمى ولا مذكر الاصل (كهند ودعد جاز الصرف) نظرا الى خفة اللفظ بالسكون وانها قاومت أحد السببين وقيل بوجوبه (و) جاز (تركه) نظرا الى وجوب السببين فى الجملة وهما العلمية والتأنيث (وهو الاحسن عند الجمهور) والصرف عند أبى على وجوز بعضهم الوجهين أيضا فى المنقول الى المؤنث واذا كان المؤنث ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وقضية كلام التسهيل أن المنع أرجح واذا سمى مذكر بمؤنث فان كان ثلاثيا صرف على الصحيح أو زائدا على الثلاثة منع من الصرف (وأما التعريف) المعتبر فى منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لان تعريف المضمرات وأسماء الاشارات والموصولات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف بال والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو فى حكمه فلا يتصور كونهما سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى (وتمنع) العلمية (الصرف) أى صرف ماهى فيه (مع وزن الفعل) كأحمد ويزيد (ومع العدل) كعمر وزفر (ومع التأنيث) بغير الالف بل تتعين معه ليكون لازما

لماسمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية قدروا فيها العدل وانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى فالتأنيث بالالف يمنع الصرف مطلقا سواء كانت مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء وأشياء وهذه هى العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين * وأما التأنيث بالتاء فيمنع الصرف مع العلمية سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة وأما التأنيث المعنوى فهو كالتأنيث بالتاء فيمنع مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو ساكن الوسط أعجميا كجور أو منقولا من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة بزيد فان لم يكن شئ من ذلك كهند ودعد جاز الصرف

وتركه وهو الاحسن وأما التعريف فالمراد به العلمية وتمنع الصرف مع وزن الفعل ومع العدل ومع التأنيث

(كما تقدم) بيان ذلك (ومع التركيب المزجي) بل تتعين معه كما سيأتي في (ومع الالف والنون) كعثمان (ومع العجمة) بل تتعين معها أيضا (كما سيأتي) بيان ذلك وسكت عن الصفة لان العلمية لاتجامعها لما بينهما من التضاد اذ العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم و بينهما منافاة (وأما التركيب) المعتبر في منع الصرف (والمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة تاء التأنيث ولم يختم بويه والى هذا القيد أشار بقوله (المختوم بغير و يه كبعلبك) علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم و بك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا ومنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي (وحضرموت) علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ثم جعلا اسما واحدا ومنع من الصرف لما ذكر وخرج بالمزجي الاضافي كعبدالله علما والاسنادي المسمى به كتابط شرا أما الاول فلانه بعد العلمية في حكم الاضافة والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكمه كما مر فلا تصلح سببا لمنع الصرف وأما الثاني فلان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية وخرج بالقيد الاخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني على الاشهر ومثله ما ركب من الاعداد كخمسة عشر والظروف نحو هو يأتينا صباح مساء والاحوال نحو هو جاري بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا (فلا يمنع) التركيب المذكور (الصرف الامع العلمية) لانه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلافه اذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبرا (وأما الالف والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (فيمنعان) الاسم (الصرف) لمشابهتهما الالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما او كونهما زيدتا معا ومجيئهما بعد استيفاء الاصول فاذا كانا في اسم غير صفة فيمنعان (مع العلمية كعمران) بكسر أوله (وعثمان) لتحقق مشابهتهما بهما حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علما لم يمتنع دخول التاء عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة (و) ان كانا في صفة فيمنعان (مع الصفة بشرط أن لاتقبل التاء) لتحقق المشابهة بالفي التأنيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان وسيأتي الكلام على ذلك (وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية) أي بان تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الافرنج أو غير ذلك (كابراهيم واسمعيل واسحق و) يعقوب بل (جميع أسماء الانبياء) صلوات الله عليهم أجمعين (أعجمية) لانها من أوضاع غير العرب وتعرف عجمة الكلمة بنقل الائمة لها أو بخروجها عن وزن الاسماء في اللسان العربي أو بان يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كمنجنيق (الا أربعة) منها وهم (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فانها عربية ولهذا صرفت والحق بها في الصرف نوح ولوط لخفتهما وشمل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشري في الكشاف وذهب في المفصل الى أنه عربي على وزن أفعل ويدل لذلك تجويزهم تصغيره على أويدم وجمعه على أوادم (و يشترط فيها) أي في العجمة أي في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران أحدهما (أن يكون الاسم الذي فيه العجمة (علما) في اللغة (العجمية) حتى لاتجري عليه العرب حكما من أحكام لغتهم اذا استعملته لانه لو لم يكن علما لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف أو الاضافة أو التنوين أو غيرها فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف (ولذلك صرف لجام ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي وتصرفت فيه العرب بالاضافة والتعريف بال بل لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته في العجمية بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم الى العلمية سالما من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف أيضا كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى جيد استعملته العرب بان جعلته علما لشخص معين من أول الامر فكانه كان علما في العجمية ومن هذا يظهر أن شرط العجمة في منع الصرف ان تستعمله العرب أولا بالعلمية لأنه يكون علما في العجمية (و) الامر الثاني (أن يكون زائدا على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف كابراهيم لئلا تعارض الخفة أحد

كما تقدم ومع التركيب المزجي ومع الالف والنون ومع العجمة كما سيأتي وأما التركيب والمراد به التركيب المزجي المختوم بغير ويه كبعلبك وحضرموت فلا يمنع الصرف الامع العلمية وأما الالف والنون الزائدتان فيمنعان الصرف مع العلمية كعمران وعثمان ومع الصفة بشرط أن لاتقبل التاء كسكران * وأما العجمة فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية كابراهيم واسمعيل واسحق وجميع أسماء الانبياء أعجمية الا أربعة محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين ويشترط فيها أن يكون الاسم علما في العجمية ولذلك صرف لجام ونحوه وأن يكون زائدا على الثلاثة فلذلك صرف نوح ولوط

السببين فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع الصرف (فلذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلا منهما اسم أعجمي وعلم في كلام العجم وإنما وجب صرفهما وجاز في نحو هند الصرف وعدمه لان العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة بخلاف التأنيث في نحو هند فإنه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة وكالاعجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظا عند ابن الحاجب كشتر علم حصن في ديار بكر وكلام أكثر النحاة يأباه لان العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا ولان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه وعلى ذلك جرى المؤلف (وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهي كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع وان لم تكن باقية أو لم تستعمل الا وصفا كمثنى وثلاث كما سيأتي (فتمنع) الاسم (الصرف مع ثلاثة أشياء) أحدها (مع العدل كما تقدم في مثنى) أنه معدول عن اثنين اثنين (وثلاث) أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بها العدل المكرر فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الاصلية لان هذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة له فتكون أصلية فيما توجد منه وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية (ومع الالف والنون) الزائدتين (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان) بفتح الفاء (و) ان (لا يكون مؤنثه) أي فعلان (على وزن فعلانة) أي وبشرط أي لا يقبل تاء التأنيث لتحقق المشابهة بألفي التأنيث وقيل الشرط الثاني وجود فعلى لا انتفاء فعلانة لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فرحمن على الاول غير منصرف وعلى الثاني منصرف والراجح الاول لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات (نحو سكران) غير منصرف للصفة والزيادة على المذهبين (فان مؤنثه سكرى) لا سكرانة (ونحو ندمان منصرف) بلا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمانة اذا كان) ندمان بمعنى نديم (من المنادمة) وأما اذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف باتفاق لوجود الشرط لان مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانة وإنما قيد المؤلف فعلانة بفتح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات (ومع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء) أي وبشرط أن لا يقبل تاء التأنيث إما لانه لا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة وآدر لمن خصيتيه نفخ أوله مؤنث لكنه على فعلاء أو فعلى كأحمر وحمراء وأفضل وفضلى وقد تقدم أن شرط الصفة أن تكون ثابتة في أصل الوضع أي بأن تكون من أول الامر دالة على الوصفية وان لم تكن باقية ولهذا امتنع من الصرف أسود وأرقم وصرف أرنب بمعنى ذليل وأربع في نحو مررت بنسوة أربع (نحو أحمر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (فان مؤنثه حمراء) والصفة على وزن أفعل (ونحو أرمل منصرف) لانتفاء الشرط الثاني (لان مؤنثه) يقبل التاء فيقال (أرملة) وهي من لا زوج لها وكأحمر أحيمر وأعيمن فإنهما غير منصرفين للصفة ووزن الفعل لانهما على وزن يدحرج ويبيطر اذ هو المعتبر لا على وزن أفعل كما هو مقتضى عبارة المؤلف كالالفية

﴿تنبيه﴾ قد أفهم كلامه أن العلمية تجامع مؤثرة كلا من التأنيث والعجمة والتركيب والعدل والوزن والزيادة وأنها شرط في الثلاثة الاول فقط أي شرط في تأثير كل منها (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لا جعله منصرفا حقيقة لما تقدم من أن ما لا ينصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما وادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع سلاسلا) بالتنوين لمصاحبة أغلالا وسعيرا (وقوارير اقوارير ا) بتنوينهما أما الثاني فلمصاحبة الاول وأما الاول فلأنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما في آخر سائر الآيات (أو لضرورة الشعر) أي لضرورة وزن الشعر إما بأن لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما في قوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * أو يستقيم لكن

وأما الصفة فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء مع العدل كما تقدم في مثنى وثلاث ومع الالف والنون بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة نحو سكران فان مؤنثه سكرى ونحو ندمان منصرف لان مؤنثه ندمانة اذا كان من المنادمة ومع وزن الفعل بشرط أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء نحو أحمر فان مؤنثه حمراء ونحو أرمل منصرف لان مؤنثه أرملة ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب كقراءة نافع سلاسلا وقوارير اقوارير ا أو لضرورة الشعر

يحصل بمنعه زحاف يخرجه عن السلامة كقوله * أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * فان نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف واذا علمت ذلك فمراد المؤلف رحمه الله بالضرورة القدر المشترك بين ما يكسر الوزن و بين ما يزحف به ولهذا عبر بيجوز

(باب النكرة والمعرفة)

أي هذا باب بيان النكرة والمعرفة من أقسام الاسم ولهذا قال (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان أحدهما النكرة وهي الاصل) لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ولهذا بدأ بها (وهي كل اسم شائع في جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر كرجل وفرس وكتاب) فكل منها نكرة شائع في جنسه ألا ترى ان رجلا شائع في جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر وكذا حال فرس وكتاب فانهما شائعان الاول في جنس الخيل والثاني في جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من أفراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل واعلم أنه لا يشترط في النكرة كثرة الافراد المندرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها على الشيوع ألا ترى أن شمسا وقمرا نكرتان وان لم يوجد في الخارج منهما الا شمس واحدة وقمر واحد فهما من الكلي الذي لم يوجد منه الا واحد مع امكان الغير وأما جمعهما في قوله * وجوههم كأنها أقمار * وقوله * ما الشموس تقلها الاغصان * فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكان افرادهما متعددة وهذا الحد فيه غموض على المبتدئ (وتقريبها) أي تقريب حد النكرة (الى الفهم) أي فهم المبتدئ (أن يقال) الاسم (النكرة كل ما صلح دخول) الالف واللام (المؤثرتين) التعريف (عليه) في فصيح الكلام (كرجل وامرأة وثوب) فان كلا منها صالح لذلك بان يقال الرجل والمرأة والثوب ولما كان هذا الضابط يحتاج الى زيادة قال (أو) كل ما (وقع موقع ما يصلح دخول الالف واللام) المؤثرتين (عليه كذى) فانه لا يقبل أل لكنه يقع موقع ما يقبلها لانه (بمعنى صاحب) وصاحب يقبل أل لانه من الصفات التي غلبت عليها الاسمية أما ما لا يقبلها أو يقبلها لكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحارث فليس بنكرة ومن علاماتها أيضا دخول رب عليها وكم الخبرية و وقوعها حالا وتمييزا واسما للا التبرئة ولا يرد على التعريف المذكور الاسماء المتوغلة في الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها مع أنها نكرات لان هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس (والضرب الثاني المعرفة) وهي ما وضع ليستعمل في واحد بعينه (وهي) هنا (ستة أنواع) متفاوتة في التعريف كالنكرات (المضمر) و يقال له الضمير أيضا من أضمرت الشيء اذا أخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع (وهو أعرفها) عند الجمهور واعرف أصنافه المتكلم ثم المخاطب (ثم العلم) يلي المضمر في التعريف وقيل العلم الشخصي أعرفها لانه لا يتناول بوضع واحد الا شخصا واحدا بخلاف غيره منها فانه يتناول أمورا متعددة بوضع واحد (ثم اسم الاشارة ثم) اسم (الموصول ثم المعرف بالاداة و) أما (السادس) فهو ما أضيف الى واحد منها اضافة معنوية كغلام زيد وهذا والرجل (وهو) بحسب التعريف (في رتبة ما أضيف اليه) فالمضاف الى العلم في رتبة العلم وهكذا (الا) الاسم (المضاف الى الضمير) كغلامي (فانه) ليس في رتبة الضمير بل (في رتبة العلم) اذ لو كان في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه قال ابن هشام وزعم بعضهم أن ما أضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها و يدل على بطلانه قوله * تحذروف الوليد المتقب * فوصف المضاف الى المعرف بال بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف اه وانما قيدنا المضاف الى واحد منها بكون الاضافة معنوية لان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريف المضاف كما سيأتي في بابها وسيأتي أيضا أن المضاف اذا كان شديد التوغل في الابهام كغير ومثل لا يتعرف أيضا

(باب النكرة والمعرفة) الاسم ضربان أحدهما النكرة وهي الاصل وهي كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر كرجل وفرس وكتاب وتقريبها الى الفهم أن يقال النكرة كل ما صلح دخول الالف واللام عليه كرجل وامرأة وثوب أو وقع موقع ما يصلح دخول الالف واللام عليه كذى بمعنى صاحب * والضرب الثاني المعرفة وهي ستة أنواع المضمر وهو اعرفها ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المعرف بالاداة والسادس ما أضيف الى واحد منها وهو في رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم

فيخص به أيضا عموم كلامه (و يستثنى مما ذكر) قبل وهو أن المضمر أعرف المعارف (اسم الله تعالى فانه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف بالاجماع) وفى اعراب القرآن للشهاب الحلبي أن سيبويه رؤى فى المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال أدخلنى الجنة فقيل له بماذا قال بقولى ان اسمه أعرف المعارف

(فصل) فى بيان المضمر وأقسامه (المضمر والضمير) مدلولهما واحد لانهما (اسمان لما وضع لمتكلم) أى لمتلفظ بهذا اللفظ الموضوع (كانا أو) وضع لشخص (مخاطب) بذلك اللفظ (كانت) أو وضع لشخص (غائب) ليس متكلما ولا مخاطبا (كهو) خرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر الذى أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد فى قول من اسمه زيد مريدا نفسه زيد قائم وكقولك يازيد قم وزيد قام تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد وان اطلق فى الاول على المتكلم وفى الثانى على المخاطب وفى الثالث على الغائب الا انه ليس موضوعا لذلك بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير الغيبة وكذا اياى واياك وكاف اياك وهاء اياه فليست بضمائر فانها لا تدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهى أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو ايا لكنه لما وضع مشتركا بينها وأرادوا بيان ماعنوا به احتاج الى قرينة تبين ذلك وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو لانه اذا وضع لاحدهما صدق عليه الحد بالنظر الى تلك الحيثية ثم اذا وضع لآخرهما يكون الحد صادقا عليه أيضا من حيثية أخرى (وينقسم) المضمر (الى مستتر وبارز) تبع فى هذا التقسيم ابن هشام فى التوضيح وهو صريح فى أن المستتر قسيم للبارز المنقسم الى متصل ومنفصل كما سيأتى وكلام غيره كالصريح فى أنه قسم من المتصل ولك أن تقول هذه القسمة ناقصة لانها لا تشمل الضمير المحذوف اللهم الا أن يقال تفسيره للمستتر بما سيأتى شامل له ويفرق بينه وبين المحذوف أن المستتر اصطلاحا مرفوع وعامله لفظى والمحذوف أعم من ذلك نبه على ذلك بعض المتأخرين (فالمستتر ماليس له صورة فى اللفظ) بل ينوى (وهو اما) مستتر فى عامله (وجوبا) وهو الذى لا يمكن أن يحل الظاهر محله (كـ) الضمير (المقدر فى فعل أمر الواحد المذكر كاضرب وقم) ففى كل منهما تقدير ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا وأما نحو اذهب أنت وربك فانت تأكيد للمستتر بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحدة والمثنى والمجموع فانه بارز فى الجميع كقومى وقوما وقوموا (و) كالمقدر (فى المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم) يازيد (وتضرب) بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف مرفوع المبدوء بتاء خطاب الواحدة أو التثنية أو الجمع فانه بارز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (و) كالمقدر (فى المضارع المبدوء بالهمزة) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كاقوم واضرب أو) فى المضارع المبدوء (بالنون) للمتكلم ومن معه مذكرا كان أو مؤنثا (كنقوم ونضرب) فهذه أربعة مواضع استتر فيها الضمير وجوبا ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر (اما مستتر) فى عامله (جوازا) وهو الذى يحل الظاهر محله (كـ) الضمير (المقدر) فى فعل الغائب والغائبة (نحو زيد يقوم وهند تقوم) ففى كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازا لانه يحل محله الظاهر اذ لو قيل زيد يقوم أبوه أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا وقد يجب ابراز الضمير اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد يضربه هو اذا كانت الهاء للغلام وظاهر عبارته كغيره جواز ان يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح البدر بن مالك ونقل عن سيبويه أيضا وقد خالف فى ذلك ابن هشام فجزم بوجوب استتار الضمير فى نحو زيد قام وانه لا يقال قام هو على الفاعلية وكذا قال الرضى بوجوب الاستتار فى ذلك وفى جميع الصفات وما قالاه هو الموافق لقولهم انه متى أمكن اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (ولا يكون) الضمير (المستتر الا ضمير رفع) لانه لا يخلو (اما) ان يكون (فاعلا أو نائب الفاعل) والفاعل لا سيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من عامله فجوزوا فى

و يستثنى مما ذكر اسم الله تعالى فانه علم وهو أعرف المعارف بالاجماع

(فصل) المضمر والضمير اسمان لما وضع لمتكلم كانا أو مخاطب كانت أو غائب كهو وينقسم الى مستتر وبارز فالمستتر ماليس له صورة فى اللفظ وهو اما مستتر وجوبا كالمقدر فى فعل أمر الواحد المذكر كاضرب وقم وفى المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم وتضرب وفى المضارع المبدوء بالهمزة كاقوم واضرب أو بالنون كنقوم ونضرب واما مستتر جوازا كالمقدر فى نحو زيد يقوم وهند تقوم ولا يكون المستتر الا ضمير رفع اما فاعلا أو نائبا الفاعل

الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور فانهما فضلة يتم الكلام بدونهما ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظا يعبر به عنه ولكن لضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليما للمبتدي وليس هو اياه على الحقيقة (والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم الى متصل) بعامله وهو الاصل (و) الى (منفصل) عنه لمانع يمنع من الاتصال (فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق) أي لا يمكن الابتداء به في أول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان الافتتاح به ممكن عقلا (ولا يقع بعد) لفظ (الا) في الاختيار (كتاء قمت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل الاول مرفوع المحل والثاني منصوب به ولا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد الا اختيارا (والمنفصل هو) ما كان بخلافه فهو (ما يفتتح به النطق) أي ما يمكن الابتداء به من غير أن يتوقف التلفظ به على كلمة أخرى (ويقع بعد الا) اختيارا (نحو أنا تقول) اذا ابتدأت به (أنا مؤمن و) يستعمل بعد الا نحو (ما قام الا أنا) أو أنت أو هو (وينقسم) الضمير (المتصل الى مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل (ومجرور) المحل (فالمرفوع) المتصل اثنا عشر ضميرا اثنان للمتكلم (نحو ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وضربنا) بسكون الباء ونا ضمير بارز للمتكلم ومن معه أو للمعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله (نحو ضربت) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وضربت) بكسرها للمؤنثة المخاطبة (وضربتما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والالف علامة للتثنية (وضربتم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور (وضربتن) بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث وبما قررناه علم أن التاء في الجميع هو الضمير ولا يقع الا فاعلا أو نائبا عنه (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (ضرب) ففي ضرب ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره هو (و) الزيدان (ضربا) فالالف ضمير بارز متصل للمثناه (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير بارز متصل لجمعه وهند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة تقديره هي والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث (و) الهندان (ضربتا) فالالف ضمير بارز للمثناه والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت للمناسبة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير بارز متصل لجمعها وظاهر عبارته ان الضمير في ضرب وضربت متصل مع أنه مستتر وهو مخالف لما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو قسيم للمستتر فكيف يكون قسيم الشيء قسما منه (والمنصوب) المتصل اثنا عشر أيضا اثنان للمتكلم نحو (أكرمني) فالياء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأكرمنا بفتح) الميم ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله نحو (أكرمك) بفتح الكاف وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب (وأكرمك) بكسرها للمؤنثة المخاطبة (وأكرمكما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والالف علامة التثنية (وأكرمكم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور (وأكرمكن) بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (أكرمه) عمرو فالهاء ضمير متصل بارز للمذكر الغائب (و) هند (أكرمها) فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة (و) الزيدان (أكرمهما) بضمها للمثنى المذكر الغائب والميم والالف علامة التثنية والهندان أكرمهما بضمها للمثنى المؤنث الغائب والميم والالف علامة التثنية (و) الزيدون (أكرمهم) بضمها لجمع الذكور الغائبين والميم علامة جمعهم (و) الهندات (أكرمهن) بضمها لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن وبما قررناه علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضمير ان ولا يقعان الا في موضع نصب أو خفض (والمجرور) المتصل اثنا عشر أيضا على التفصيل السابق ما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب ولفظ كل منها (كالمنصوب) أي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال (الا انه) أي الضمير المجرور (اذا دخل عليه عامل الجر

والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كتاء قمت وكاف أكرمك والمنفصل هو ما يفتتح به النطق ويقع بعد الا نحو أنا تقول أنا مؤمن وما قام الا أنا وينقسم المتصل الى مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع نحو ضربت وضربنا وضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربا وضربوا وضربت وضربتا وضربن والمنصوب نحو أكرمني وأكرمنا وأكرمك وأكرمك وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكن وأكرمه وأكرمها وأكرمهما وأكرمهم وأكرمهن والمجرور كالمنصوب الا انه اذا دخل عليه عامل الجر

تميز به) ولا فرق فى العامل بين أن يكون حرفا (نحو مر بى ومر بنا) ومر بك ومر بك و بكما و بكم و بكن و به و بها و بهما و بهم و بهن وهذا معنى قوله (الى آخره) أو اسما نحو غلامى وغلامنا وغلامك وغلامك وغلامكما وغلامكم وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهن (وينقسم) الضمير (المنفصل الى قسمين فقط (مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل ولا يكون منه مجرور لامتناع الفصل بين الجار والمجرور (فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة وهى) كالمتصل ثلاثة أقسام ماهو للمتكلم مذكرا أو مؤنثا وهو اثنان (أنا) فى حال انفراده (ونحن) فى حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه وماهو للمخاطب (و) هو خمسة باعتبار أحواله (أنت) بفتح التاء للمذكر المفرد (وأنت) بكسرها للمفردة المخاطبة المؤنثة (وأنتما) بضمها للمثنى مطلقا و بعدها ميم متحركة بعدها ألف (وأنتم) بضمها لجمع الذكور و بعدها ميم ساكنة (وأنتن) بضمها لجمع الاناث المخاطبات و بعدها نون مشددة مفتوحة (و) ماهو للغائب وهو خمسة أيضا باعتبار أحواله (هو) للمفرد المذكر (وهى) للمفردة المؤنثة (وهما) للمثنى مطلقا (وهم) بالميم لجمع الذكور (وهن) بالنون المشددة لجمع الاناث (فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (اذا وقع فى ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه فى المعنى ان مفردا مذكرا فمفرد مذكر وان مفردا مؤنثا فمفرد مؤنث وان مثنى فمثنى وان جمعا فجمع (نحو أنا بكم) فانا ضمير منفصل بارز فى محل رفع على أنه مبتدأ و بكم خبره والكاف فى محل جر بالاضافة والميم علامة للجمع المذكور وتقول أنا قائم وأنا قائمة ونحن قائمان ونحن قائمتان ونحن قائمون ان عم التذكير أو غلب فان عم التأنيث قلت نحن قائمات (و) قد يستعمل نحن للمعظم نفسه نحو (نحن الوارثون) فنحن ضمير منفصل بارز فى محل رفع على أنه مبتدأ والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو (و) نحو (أنت مولانا) فانت ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ ومولانا خبره وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الالف ونا مضاف اليه ونحو (وهو على كل شئ قدير) فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شئ جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالخبر (والمنصوب) المنفصل (اثنتا عشرة كلمة وهى) ثلاثة أقسام أيضا ماهو للمتكلم مذكرا أو مؤنثا وهو اثنان (اياى) فى حال انفراده (وايانا) فى حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه (و) ماهو للمخاطب وهو خمسة باعتبار أحواله (اياك) بفتح الكاف خطابا للمفرد المذكر (واياك) بكسرها خطابا للمفردة المؤنثة (واياكما) بضمها خطابا للمثنى مطلقا والالف والميم علامة التثنية (واياكم) بضمها خطابا لجمع الذكور والميم علامة الجمع (واياكن) خطابا لجمع الاناث والنون المشددة علامة جمعهن (و) ماهو للغائب وهو خمسة باعتبار أحواله أيضا (اياه) للغائب المذكر (واياها) للغائبة المؤنثة (واياهما) للغائب المثنى مطلقا والميم والالف علامة التثنية (واياهم) لجمع الذكور الغائبين والميم علامة الجمع (واياهن) لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن (فهذه الضمائر) المنفصلة (اذا وقعت) فى التركيب (لا تكون الا مفعولا به) والحكم فى الاعراب لمحلها كما تقدم من ان الضمائر كلها مبنية نحو (اياك نعبد) فايا ضمير منفصل بارز فى محل نصب على انه مفعول مقدم والكاف المتصلة به حرف خطاب ونعبد فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ونحو (اياكم كانوا يعبدون) فاياكم فى محل نصب على انه مفعول مقدم ليعبدون وجملة يعبدون من الفعل والفاعل فى محل نصب على أنها خبر كان واسمها الضمير المتصل بها وقد رتب المؤلف رحمه الله تعالى أنواع الضمير ترتيبا حسنا فانه قدم ضمير المتكلم لانه أعرف وأتبعه بما يليه وهو ضمير المخاطب وأخر عنهما ضمير الغائب لانه أحط منهما رتبة وقدم من كل نوع ما للمفرد على ما لغيره لان المفرد سابق *(تنبيه)* علم مما مر أن الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان الضمير البارز اما متصل أو منفصل وكل منهما اما مرفوع أو منصوب أو مجرور فهذه ستة لكن المجرور لا يكون الا متصلا كما علم فتصير خمسة ولكل منها اثنتا عشرة كلمة واذا ضربت خمسة فى اثنى عشر كان الحاصل ستين ضميرا وقد تقدمت أمثلتها و يضم اليها ياء المخاطبة على

تميز به نحو مر بى ومر بنا الى آخره وينقسم المنفصل الى مرفوع ومنصوب فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة وهى أنا ونحن وأنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وهو وهى وهما وهم وهن فكل واحد من هذه الضمائر اذا وقع فى ابتداء الكلام فهو مبتدأ نحو أنا بكم ونحن الوارثون وأنت مولانا وهو على كل شئ قدير والمنصوب اثنتا عشرة كلمة وهى اياى وايانا واياك واياك واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن فهذه الضمائر لا تكون الا مفعولا به نحو اياك نعبد اياكم كانوا يعبدون

مذهب سيبويه فيصير المجموع أحدا وستين ضميرا والقسمة العقلية تقتضى تسعين لكن لا يلزم مجىء الاصطلاح على مقتضى العقل واعلم أن الضمير المتصل أصل للضمير المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل (و) لهذا (متى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا) بعامله (فلا يجوز أن يؤتى به منفصلا) فى الاختيار (فلا يقال فى قمت قام أنا) لامكان قمت (ولا فى) أكرمك (أكرم اياك) لامكان أكرمك وأما قوله قد ضمنت * اياهم الارض فضرورة فان لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو لوقوعه بعد الا نحو ألا تعبدوا الا اياه تعين الانفصال (الا) أن يكون ثانى ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ أولا (نحو) قولك الدرهم (سلنيه) وزيد ظننتكه أو يكون الضمير منصوبا بكان أو احدى أخواتها تقدمه ضمير أولا (و) ذلك نحو الصديق (كنته) وكانه زيد (فيجوز) فى الهاء من الامثلة المذكورة (الفصل أيضا) مع امكان اتصالها (نحو سلنى اياه) وظننتك اياه (وكنت اياه) وكان اياه زيد وهو أرجح من الاتصال عند الجمهور اذا كان العامل ناسخا ومرجوح اذا كان غيره وعند جماعة الوصل أرجح مطلقا وكلاهما وارد فمن ورود الاصل قوله تعالى فسيكفيكهم الله ونحو * بلغت صنع امرء براخالكه * وفى الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه ومن ورود الفصل قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم وقول الشاعر * أخى حسبك اياه * وقوله * لئن كان اياه لقد حال بعدنا * (والفاظ الضمائر كلها) متصلها ومنفصلها (مبنيه) والحكم فى الاعراب لمحلها وتقدم سبب بنائها وقوله (لا يظهر فيها اعراب) مستغنى عنه بل من المعربات ما لا يظهر فيه اعراب ومع ذلك ليس مبنيا

﴿فصل﴾ فى بيان العلم بفتح العين واللام قيل انه مشتق من العلم انه يعلم به مسماه أو لان غالب مسمياته أولو العلم وقيل من العلامة لانه علامة على مسماه (العلم) باعتبار تشخص مسماه وعدمه (نوعان) اما علم (شخصى وهو ما) أى اسم (وضع لشئ بعينه) أى لشئ معين (لا يتناول غيره) أى غير ذلك الشئ باستعماله فيه من حيث الوضع له فما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه مخرج للنكرة وقوله لا يتناول غيره مخرج لبقية المعارف فانها متناولة لامور متعددة بوضع واحد كما بينته فى شرح القطر ودخل فى التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به اثنان فاكثر لانه وان تناول غيره لكن ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار علما بالغلبة كابن عمر لانه كالموضوع لتعيين مسماه فى اختصاصه به فغلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين ثم مسمى هذا العلم قد يكون من أولى العلم من المذكرين (كزيد) وجعفر ومن الاناث كعائشة (وفاطمة) وقد يكون مما يؤلف من البلدان كطيبة (ومكة و) من الابل نحو (شذقم) كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقمية ومن القبائل كثقيف (وقرن) ومن الخيل كلاحق ومن البغال كدلدل والحمير كيعفور والبقر كعرار والغنم كهيلة والكلاب كواشق (و) اما علم (جنسى وهو ما) أى اسم (وضع لجنس من الاجناس) أى لحقيقة من الحقائق من حيث هى هى (كاسامة) فانه علم وضع (للاسد) أى لحقيقته الذهنية أى الاسدية المعقولة التى يمكن أن توجد خارج الذهن بل هى موجودة فى النفس (و) كذا حال (ثعالة للثعلب) أى لحقيقته الذهنية أيضا ويكنى بابى الحصين (وذؤالة) بالذال المعجمة ثم الهمزة (للذئب) أى لحقيقته الذهنية أيضا ويكنى بابى جعدة (وعلم) الجنس (هو فى المعنى) باعتبار ما صدقاته (كـ) اسم الجنس (النكرة) سواء قلنا ان النكرة موضوعة للحقيقة أيضا أو لفرد خارجى من أفراد الماهية شائعا فيها (لانه شائع فى جنسه) لا يختص بواحد دون آخر كان النكرة كرجل كذلك (فتقول) أنت (لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا) فكل أسد يصدق عليه لفظ اسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه ذؤالة لوجود الماهية فى ضمن أفرادها واستعمال علم الجنس فى الفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وانما سمى علما لجريانه مجرى العلم الشخصى فى الاستعمال لانه يمنع من دخول أل عليه ومن الاضافة ومن الصرف اذا انضم اليه علة من العلل التسع كالتأنيث فى اسامة وثعالة

ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا فلا يجوز أن يؤتى به منفصلا فلا يقال فى قمت قام أنا ولا فى أكرمك أكرم اياك الا نحو سلنيه وكنته فيجوز الفصل أيضا نحو سلنى اياه وكنت اياه وألفاظ الضمائر كلها مبنية لا يظهر فيها اعراب

﴿فصل﴾ العلم نوعان شخصى وهو ما وضع لشئ بعينه لا يتناول غيره كزيد وفاطمة ومكة وشذقم وقرن وجنسى وهو ما وضع لجنس من الاجناس كأسامه للاسد وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب وهو فى المعنى كالنكرة لانه شائع فى جنسه فتقول لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا

فلما شارك العلم الشخصي في أحكامه ألحق به ولا يخفى عليك أن معاملتهم أسامة معاملة المعرفة وأسد امعاملة النكرة تدل على افتراق مدلوليهما ولهذا قيل ان التحقيق ان اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير قيد معها أصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ومثله اسم الجنس المعرف بال الا أن علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالاداة (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو (الى اسم) خاص (و) هو هنا في مقابلة ما عطف عليه من (كنية ولقب فالاسم كامثلنا) فيما مر (كزيد) علم شخصي (واسامة) علم جنسي (والكنية) هي (ما) أى مركب (صدر بأب أو أم) سواء كان المكنى بها علما شخصيا (كأبي بكر وأم كلثوم) أو جنسيا كأبي الحصين للثعلب (وأبي الحرث للاسد وأم عريط للعقرب واللقب ما أشعر برفعة مسماه) أى بمدحه (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (أو ضعته) بفتح الضاد المعجمة أى ذمه والضعة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) وقفة (وأنف الناقة) وانما قال كغيره أشعر دون دل لان لواضع انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح أو الذم لا لهما معا ولا للمعنى المذكور واستفيد من تمثيله أن اللقب يكون مفردا ومركبا (واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (في الاصح نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) لئلا تضيع فائدة الاسم لو ذكر قبله لان في اللقب العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا (ويكون) اللقب اذا أخر (تابعا للاسم في اعرابه) بدلا أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أم مختلفين كزيد أنف الناقة وعبد الرحمن بطة (الا اذا كانا مفردين فيجب) عند جمهور البصريين (اضافة الاسم للقب) مالم يمنع منها مانع (نحو) قولك جاء (سعيد كرز) باضافة سعيد الى كرز وكان القياس امتناعها لان مسمى الاول والثاني واحد الا أنهم اذا اضافوا يؤولون الاول بالمسمى والثاني بالاسم وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا في المفردين ومن أوجب الاضافة فيهما أخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها فقد رد عليه بان سيبويه انما اقتصر على ذكرها لكونها خلاف الاصل فيتوهم امتناعها فاراد أن ينص على جوازها ولا يلزم من اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيرها الذي هو الاصل وكما يجوز الاتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبر المبتدا محذوف أو بالنصب مفعولا لفعل محذوف واذا كانا غير مفردين امتنع اضافة الاول الى الثاني لتعذرها (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) اذا اجتمعا نحو قال أبو بكر سعيد (ولا بين الكنية واللقب) كذلك نحو قال أبو بكر عفيف الدين فانت بالخيار في تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الآخر معربا باعرابه وان كانت عبارة الالفية توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية واذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عفيف الدين فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم (وينقسم العلم أيضا الى مفرد) عن التركيب (و) الى (مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) لانه اما (مركب اضافي) وهو الغالب في الاعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) فانها مضافة كأبي قحافة وأم كلثوم وحكمه أن يعرب الجزء الاول منه بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة وانما أعرب باعرابين وان كان كلمة نظرا الى أصله (و) اما (مركب مزجي) وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله (كبعلبك وحضرموت) وحكمه أن يعرب اعراب مالا ينصرف مالم يكن الثاني كلمة ويه فان كان كنفطويه (وسيبويه) بنى على الكسر على أفصح اللغتين وان كان آخر الاول ياء ساكنة بقيت على سكونها كمعديكرب وأما المتضمن معنى الحرف من المزجي كخمسة عشر اذا سمي به فيبقى على ما كان عليه أو يعرب اعراب مالا ينصرف (و) اما (مركب اسنادي)

وينقسم العلم أيضا الى اسم وكنية ولقب فالاسم كامثلنا كزيد وأسامة والكنية ما صدر باب أو أم كأبي بكر وأم كلثوم وأبي الحرث للاسد وأم عريط للعقرب واللقب ما أشعر برفعة مسماه كزين العابدين أو ضعته كبطة وأنف الناقة واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب في الاصح نحو جاء زيد زين العابدين ويكون اللقب تابعا للاسم في اعرابه الا اذا كانا مفردين فيجب اضافة الاسم للقب نحو سعيد كرز ولا ترتيب بين الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب وينقسم العلم أيضا الى مفرد ومركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام مركب اضافي كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى ومركب مزجي كبعلبك وحضرموت وسيبويه ومركب اسنادي

كبرق نحره وشاب قرناها
﴿فصل﴾ اسم الاشارة ماوضع لمشار اليه وهو ذا للمفرد المذكر وذى وذه وتى وته وتا للمفردة المؤنثة وذان للمثنى المذكر فى حالة الرفع وذين فى حالة النصب والجر وتان للمثنى المؤنث فى حالة الرفع وتين فى حالة النصب والجر وللجمع مذكرا كان أومؤنثا أولاء بالمد عند الحجازيين و بالقصر عند التميميين ويجوز دخول هاء التنبيه على أسماء الاشارة نحو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء واذا كان المشار اليه بعيدا لحقت اسم الاشارة كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب المخاطب نحو ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ويجوز أن تزيد قبلها لاما نحو ذلك وذلكما وذلكم وذلكن ولاتدخل فى المثنى ولافى الجمع فى لغة من مده وانما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك وكذلك على المفرد اذا تقدمته هاء التنبيه نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذاك

وضابطه كل كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى (كبرق نحره) بفتح الراء (وشاب قرناها) وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية ويدل لذلك قوله * نبئت أخوالى بنى يزيد * برفع يزيد

﴿فصل﴾ فى بيان أسماء الاشارة * وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها للاشارة بها الى كل جنس والى أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جماد وهذا فرس وهذا رجل (اسم الاشارة ماوضع لمشار اليه) أى المسمى مع الاشارة اليه كقولك هذا مشيرا به الى زيد مثلا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات واعلم ان الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هى له خمسة وان تعددت ألفاظ بعضها والقياس ان تكون ستة ثلاثة للمفرد المذكر والمثناه وجمعه وثلاثة للمؤنث كذلك لكنهم لم يفرقوا فى الجمع بين المذكر والمؤنث وان فرقوا بينهما فى التثنية على عكس حال الضمائر وقد أشار الى الاقسام المذكورة بقوله (وهو ذا) يشار به (للمفرد المذكر) أى من أى جنس كان (وذى وذه) باسكان الهاء و بالاختلاس (وتى وته) باسكان الهاء و بالاختلاس (وتا) يشار بكل منها (للمفردة المؤنثة) قيل والاصل فى لغات المفردة المؤنثة تا لانه لم يثن منها الا هى وقيل ذى لكونها بازاء المذكر (وذان للمثنى المذكر) يجىء به (فى حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع (وذين) يجىء به (فى حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور (وتان للمثنى المؤنث) يجىء به (فى حالة الرفع) كذلك (وتين فى حالة النصب والجر) كذلك وليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم فزعم أنهما معربان اعراب المثنى بل هما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقى فليست الياء فيهما منقلبة عن الالف بل كل منهما أصل (وللجمع مذكرا كان أومؤنثا) عاقلا كان أوغيره (أولاء) حالة كونه (بالمد) أى بهمزة مكسورة فى آخره (عند الحجازيين وبالقصر) أى بلا همزة فى آخره (عند التميميين) نحو جاء أولاء القوم وأولاء بناتى واذا كان مقصورا يكتب بالياء (ويجوز دخول هاء التنبيه) وهى الف غير مهموزة (على) أوائل (أسماء الاشارة) لتنبيه المخاطب على ما يلقى اليه ازالة لغفلته (نحو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء) والقصد من تعداد هذه الامثلة أنه يستوى فى ذلك المفرد المذكر والمؤنث والمثنى والجمع وهذه الالفاظ المتقدمة فى المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا لحقت) آخر (اسم الاشارة) وجوبا (كاف حرفية) لتدل على بعد المشار اليه وهذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالبا (بحسب المخاطب) لتدل على حال من تخاطبه من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث فتفتح للمخاطب (نحو ذاك) فيعلم ان الاشارة والخطاب الى مفرد مذكر (و) تكسر للمخاطبة نحو (ذاك) فيعلم ان الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمؤنثة (و) تتصل بها علامة التثنية والجمع نحو (ذاكما) فيعلم أن الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمثنى (و) اذا قيل (ذاكم) تصير الاشارة بحالها والخطاب لجمع المذكور أوقيل (وذاكن) تكون الاشارة بحالها أيضا والخطاب لجمع الاناث واذا قيل ذانك تكون الاشارة الى المثنى المذكر والخطاب لمفرد مذكر أوقيل تاك تكون الاشارة الى مفرد مؤنث والخطاب بحاله وانما كانت هذه الكاف حرفا لانها لو كانت اسما لكان لها محل من الاعراب واللازم منتف لانتفاء العامل (ويجوز) لك مع الحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاما) زيادة فى البعد اذا كان المشار اليه مفردا ولم تدخل عليها ها التنبيه كما أشار الى ذلك بقوله (نحو ذلك) بفتح الكاف (وذلك) بكسرها وذلكما وذلكم وذلكن (ولاتدخل اللام (فى) اسم الاشارة اذا كان على صورة (المثنى) فلا يقال ذان لكما ولاتان لكما (ولا) اذا كان فى صورة (الجمع فى لغة من مده) فلا يقال أولاء لك وأما من قصره فمنهم من لا يأتى باللام أيضا ومنهم من يأتى بها (وانما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك و) كما لاتدخل اللام فى المثنى والجمع (كذلك) لاتدخل (على) اسم الاشارة (المفرد اذا تقدمته ها التنبيه) وانما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذاك) وظاهر كلامه يقتضى أنه ليس لاسم الاشارة الامرتبتان قربى و بعدى وهى

طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربى وهى المجردة من الكاف واللام نحو ذا وذان وأولاء بالمد والقصر وبعدى وهى المقرونة بهما فى غير المثنى و بالكاف والنون المشددة فيه نحو ذلك وذانك بتشديد النون وأولالك مع القصر ووسطى وهى التى بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة نحو ذاك وذانك بتخفيف النون وأولئك وما تقدم من أسماء الاشارة يشار به الى المكان وغيره وقد أشار الى ما يشار به الى المكان فقط بقوله (ويشار الى المكان القريب) بلفظين (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه (أوههنا) مقرونة بها (نحو انا ههنا قاعدون و) يشار (الى المكان البعيد) بالفاظ (بهناك) بالكاف وحدها من غير ها التنبيه (أوههناك) بالكاف مع الهاء (أوهنالك) بالكاف واللام (أوهَنّا) بفتح الهاء وتشديد النون (أوهِنّا) بكسرها وتشديد النون (أوثَمّ) بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم ولا تلحقها كاف ولا لام (نحو واذا رأيت ثَمّ) وهى ملازمة للظرفية أو شبهها واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك وأخواته

❊(فصل)❊ فى بيان الاسم الموصول وصلته ❊(الاسم الموصول) هو (ما افتقر) فى بيان مسماه (الى صلة وعائد) مشتملة عليه تلك الصلة غالبا بخلاف الموصول الحرفى فانه وان افتقر الى صلة لا يحتاج الى عائد (وهو ضربان) نص فى معناه لا يتجاوزه الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد كل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره الى صلة وعائد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهى (الذى للمفرد المذكر) العاقل وغيره ولو قال للعالم لكان أولى (والتى للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها (واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث) وضعا (فى حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع (واللذين واللتين) بالياء المفتوح ماقبلها وضعا (فى حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور والكلام فيهما كالكلام فى ذان وتان وقد تقدم ويجوز فيهما اثبات النون مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت (والالى) مقصورا ويكتب بغير واو وقد يمد (والذين بالياء) يستعمل (مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا وكل منهما (لجمع المذكر) العاقل كثيرا ولغيره قليلا وقد يستعمل الألى لغيره (وقد يقال اللذون بالواو فى حالة الرفع) والذين بالياء فى حالة النصب والجر كقوله

نحن اللذون صبحوا الصباحا ❊ يوم النخيل غارة ملحاحا

وهى لغة عقيل أوهذيل وعلى هذه اللغة يكون معربا و يكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء مطلقا (واللائى واللاتى و يقال اللوانى) أيضا وكل منها (لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها) اجتزاء بالكسرة فيقال اللاء واللات واللوات مثال استعمال الذى للعالم المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) والتى للمفردة المؤنثة نحو (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) واللذان رفعا نحو (واللذان يأتيانها منكم) واللذين نصبا نحو (ربنا أرنا اللذين أضلانا) والذين جرا نحو ٧ (والذين جاؤا من بعدهم) واللائى واللاتى رفعا نحو (واللائى يئسن من المحيض) ونحو (واللاتى يأتين الفاحشة و) أما الموصول المشترك بين المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما فهو (ستة ألفاظ من وما وأى وأل وذو وذا فهذه) الالفاظ (الستة) أى كل منها (تطلق على) كل من (المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث) فكل لفظ منها يأتى لمعنى من المعانى الستة ولكل منها كلام يخصه (وتستعمل من) فى أصل الوضع (للعاقل) الاولى للعالم (وما) فى أصل وضعها (لغير العاقل الاحسن) لغيره (تقول فى من) اذا استعملتها بمعنى الجميع (يعجبنى من جاءك) أى الذى جاءك (ومن جاءتك) أى التى جاءتك (ومن جاآك) أى اللذان جاآك (ومن جاءتاك) أى اللتان جاءتاك (ومن جاؤك) أى الذين جاؤك (ومن جئنك) أى اللاتى جئنك (وتقول فى ما) بمعنى الجمع (جوابا لمن قال) لك (اشتريت حمارا أو أتانا أو حمارين أو أتانين أو حمرا) بضم الحاء والميم (أو أتنا) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق (يعجبنى ما اشتريته) أى الذى اشتريته (وما اشتريتها) أى التى اشتريتها (وما اشتريتهما) أى اللذان أو اللتان

هنالك أوهَنّا أوهِنّا أو ثَمّ نحو واذا رأيت ثَمّ ❊(فصل)❊ الاسم الموصول ما افتقر الى صلة وعائد وهو ضربان نص ومشترك فالنص ثمانية ألفاظ الذى للمفرد المذكر والتى للمفردة المؤنثة واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث فى حالة الرفع واللذين واللتين فى حالة النصب والجر والألى والذين بالياء مطلقا لجمع المذكر وقد يقال اللذون بالواو فى حالة الرفع واللائى واللاتى و يقال اللوانى لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها واللذان يأتيانها منكم ربنا أرنا اللذين أضلانا والذين جاؤا من بعدهم واللائى يئسن من المحيض واللاتى يأتين الفاحشة وستة ألفاظ من وما وأى وأل وذو وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث وتستعمل من للعاقل وما لغير العاقل تقول فى من يعجبنى من جاءك ومن جاءتك ومن جاآك ومن جاءتاك ومن جاؤك ومن جئنك وتقول فى ما جوابا لمن قال اشتريت حمارا أو أتانا أو حمارين أو أتانين أو حمرا أو أتنا يعجبنى ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما

اشتريتهما (وما اشتريتهم) أي اللذين اشتريتهم وفيه استعمال هم لغير العاقل (وما اشتريتهن) أي اللاتي اشتريتهن (وقد يعكس ذلك) الاصل في من وما (فتستعمل من) على خلاف الاصل (لغير العاقل) اذ نزل منزلته كقوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * أو اقترن به في عموم فصل بمن نحو المبيم (نحو فمنهم من يمشي على بطنه) ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع لاقترانها بالعاقل في عموم كل دابة (وتستعمل ما) على خلاف الاصل (للعاقل نحو ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) وقد تستعمل له مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره والظاهر ان هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز (و) لالفاظ (الاربعة الباقية) من الستة (تستعمل للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم (تقول في أي) بمعنى الجميع (يعجبني أي قام) أي الذي قام (وأي قامت) أي التي قامت (وأي قاما) أي اللذان قاما (وأي قامتا) أي اللتان قامتا (وأي قاموا) أي الذين قاموا (وأي قمن) أي اللاتي قمن (سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا) لا يعقل نعم أي قاموا خاص بالعقلاء لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل (وأما أل فانما تكون اسما موصولا) بمعنى الجميع (اذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول) مرادا به الحدوث فالاول (كالضارب و) الثاني نحو (المضروب) واختصت بذلك عن سائر الموصولات لانها تشبه أل التي للتعريف صورة وهي لا تدخل الا على المفرد فكرهوا دخول ما هو كذلك على الجمل التي تكون صلة للموصول فسبكوا منها مفردا لتدخل عليه ويلزم أن تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول وهو في المعنى جملة فعلية خبرية فان الضارب معناه (أي الذي ضرب و) المضروب معناه أي (الذي ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ونحوه) أي ما ذكر من الضارب والمضروب فنحو الضارب (ان المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (و) نحو المضروب (قوله تعالى والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول واقتصاره على ما ذكر ظاهر في أن أل الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف وهو ما صححه في المغني (وأما ذو) التي تطلق على المفرد المذكر وفروعه (فخاصة بلغة طيئ) على وزن سيد قبيلة من العرب (تقول) فيها بمعنى الجميع (جاءني ذو قام) أي الذي قام (وذو قامت) أي التي قامت (وذو قاما) أي اللذان قاما (وذو قامتا) أي اللتان قامتا (وذو قاموا) أي الذين قاموا (وذو قمن) أي اللاتي قمن سواء كان القائم عاقلا أو غيره قال شاعرهم

فان الماء ماء أبي وجدي * وبئري ذو حفرت وذو طويت

أي بئري التي حفرتها والتي طويتها والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها وقد تعرب اعراب ذو بمعنى صاحب وخصه بعضهم بحالة الجر وقفا على السماع وقد تؤنث وتثنى وتجمع ولك أن تقول ما وجه اعرابها مع قيام شبه الحرف من غير معارض (وأما ذا) فالاصل فيها أن تكون للاشارة وقد تتجرد عن معنى الاشارة وتستعمل موصولا بمعنى الجميع واذا عرفت ذلك (فشرط كونها موصولا) أمران (أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) باتفاق من البصريين (نحو) يسألونك (ماذا ينفقون) على الاصح عندهم (أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك) أي من الذي جاءك لان كلا منهما للاستفهام فان لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل اسم اشارة كقوله * نجوت وهذا تحملين طليق * والقول بان ذا في البيت موصولة يرده دخول ها التنبيه عليها (وأن لا تكون) ذا (ملغاة) والالغاء على وجهين حكمي وحقيقي فالحكمي (بان يقدر تركيبها مع ما) فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماصنعت اذا قدرت ماذا) في المثال (اسما واحدا مركبا) بمعنى أي شئ فيكون في محل نصب مفعولا لصنعت مقدما عليه والتقدير أي شئ صنعت فان قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهي موصولة لانها لم تلغ ويظهر أثر التقديرين في البدل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل فعلى الاول وهو كون ماذا في محل نصب تأتي بالبدل منصوبا فتقول ماذا صنعت أخيرا أم شرا فذا ملغاة لانك أبدلت

وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد يعكس ذلك فتستعمل من لغير العاقل نحو فمنهم من يمشي على بطنه وتستعمل ما للعاقل نحو ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي والاربعة الباقية تستعمل للعاقل وغيره تقول في أي يعجبني أي قام وأي قامت وأي قاما وأي قامتا وأي قاموا وأي قمن سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا * وأما أل فانما تكون اسما موصولا اذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول كالضارب والمضروب أي الذي ضرب والذي ضرب ونحو ان المصدقين والمصدقات وقوله تعالى والسقف المرفوع والبحر المسجور وأما ذو فخاصة بلغة طيئ تقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن * وأما ذا فشرط كونها موصولا أن يتقدم عليها ما الاستفهامية نحو ماذا ينفقون أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك وأن لا تكون ملغاة بأن يقدر تركيبها مع ما نحو ماذا صنعت اذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا

من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم بصنعت وعلى الثانى تأتى بالبدل مرفوعا فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وقس على ذلك جواب السائل والالغاء الحقيقى أن تقدر ذا زائدة بين ما ومدخولها وكأنك قلت ماصنعت لكن هذا مذهب كوفى والبصرى يمنعه لأنه لم يثبت عندهم زيادة الاسماء وسكت المؤلف رحمه الله تعالى عن الغاء ذا مع من فيحتمل الحاقه بما وذا وهو ظاهر عبارة الالفية ويحتمل خلافه * ولما فرغ من تعداد الاسماء والموصولة وشرح معناها أخذ فى بيان مايلزمها فى الاستعمال فقال (وتفتقر الموصولات) الاسمية (كلها) نصها ومشتركها (الى صلة) معهودة للمخاطب فى اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوبا لان الموصول ناقص لا يتم معناه الا بصلته فهى معرفة ومبينة له ومنزلة منه منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقدمها ولا شئ منها عليه وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها عليه وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين (و) الى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما والا لكانت الصلة أجنبية عنه لانها مستقلة بنفسها لولا الرابط الذى فيها (والصلة) اما (جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) فى حصول الفائدة وشرط الجملة أن تكون خبرية أى محتملة للتصديق والتكذيب فى نفسها من غير نظر الى قائلها لانه يجب أن يكون مضمون الجملة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجملة الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها (فالجملة ما) أى قول (تركب من فعل وفاعل) أو مما نزل منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذى قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله الذى صدقنا وعده) والثانى نحو جاء الذى ضرب أبوه (أو من مبتدأ وخبر) أو ما نزل منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذى أبوه قائم وقوله تعالى) عم يتساءلون عن النبأ العظيم (الذى هم فيه مختلفون) والثانى نحو جاء الذى ما قائم أبوه (وشبه الجملة) فيما تقدم (ثلاثة أشياء أحدها الظرف) المكانى وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بان يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو جاء الذى عندك) وقوله تعالى (ماعندكم ينفد) وما عند الله باق بخلاف الناقص نحو جاء الذى مكانا فلا يتم معناه الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر كجاء الذى سكن مكانا (وثانيها الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما ذكر (نحو جاء الذى فى الدار وقوله تعالى وألقت ما فيها) بخلاف جاء الذى بك أو عليك فلا يوصل به لنقصانه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك أشبها الجملة (تقديره استقر) لا بوصف كمستقر لانه مفرد والصلة لا تكون الا جملة (والثالث الصفة الصريحة) أى الخالصة للوصفية بان لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول دون) اسم التفضيل كالافضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام كما تقدم) ذلك ولو قال وتختص بال لكان أولى لان المراد أن أل امتازت من بين سائر الموصولات بان صلتها الصفة الصريحة التى هى اسم الفاعل واسم المفعول وأما الداخلة على الصفات التى غلبت عليها الاسمية كالابطح والأجرع وصاحب أو على اسم التفضيل والصفة المشبهة فهى حرف تعريف وقيل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك واستشكل بانها تدل على الثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة وأجيب بان الصفة المشبهة تعمل فى الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل (والعائد) للموصول (ضمير) غائب (مطابق للموصول فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) تشتمل عليه الصلة (كما تقدم فى الامثلة المذكورة) ثم ان كان الموصول من وما جاز فى العائد مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك وهو الاكثر فى كلامهم ما لم يحصل من مطابقته لبس أو قبح فيتعين مراعاة المعنى وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول على كرم الله تعالى وجهه ورضى عنه

أنا الذى سمتن أمى حيدره * أكيلكم بالسيف كيل السندره

أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق

وتفتقر الموصولات كلها الى صلة متأخرة عنها وعائد والصلة اما جملة أو شبهها فالجملة ماتركب من فعل وفاعل نحو جاء الذى قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله الذى صدقنا وعده أو من مبتدأ وخبر نحو جاء الذى أبوه قائم وقوله تعالى الذى هم فيه مختلفون * وشبه الجملة ثلاثة أشياء أحدها الظرف نحو جاء الذى عندك وقوله تعالى ما عندكم ينفد * وثانيها الجار والمجرور نحو جاء الذى فى الدار وقوله تعالى وألقت ما فيها * ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر * والثالث الصفة الصريحة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول وتختص بالالف واللام كما تقدم والعائد ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم فى الامثلة المذكورة

وأنت الذى تلوى الخيول رؤسها * اليك وللايتام أنت تطعما

بجعل العائد ضمير اليك حملا على المعنى وربما خلف الضمير اسم ظاهر كقوله

أيارب ليلى أنت فى كل موطن * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

أى فى رحمته والاصل فى العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا دل عليه دليل وشرط جواز حذف العائد المرفوع ان يكون مبتدأ مخبرا عنه بمفرد (نحن لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) فايهم أشد موصول مبنى على الضم فى محل نصب مفعول لننزعن وأشد خبر مبتدأ محذوف والتقدير أى الذى هو أشد فلا يحذف فى نحو جاء اللذان قام أو ضربا بالبناء للمفعول لانه غير مبتدأ ولا فى نحو جاء الذى هو يقوم أو هو فى الدار لان الخبر غير مفرد وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلا وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل فالفعل نحو وفيها ما تشتهى الانفس (ونحو يعلم ما تسرون وما تعلنون) فالعائد ضمير متصل فى محل نصب على أنه مفعول والتقدير (أى الذى تسرونه والذى تعلنونه) ويحتمل ما فى الآية أن يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم والوصف نحو قوله * ما الله موليك فضل فاحمدنه به *

أى الذى الله موليكه فضل وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجر بمثل ما جر به الموصول لفظا ومعنى ويتحد بمعنى العائد نحو مررت بالذى مررت أى به (نحو يشرب مما تشربون) فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهى من التبعيضية والتقدير (أى الذى تشربون منه) فلو كان الموصول غير مجرور أو كان العائد مجرورا بحرف لم يجر به الموصول كما فى جاء الذى مررت به لم يجز حذف العائد وكذا لو كان العائد مجرورا بحرف جر به الموصول لفظا لا معنى لم يجز الحذف كما فى نحو زهدت فى الذى رغبت فيه وكذا لو اختلف معنى العامل

(فصل وأما المعرف بالاداة) أى أداة التعريف (فهو المعرف بالالف واللام) كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل وهمزة أل عنده أصلية وهى همزة قطع حذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال وعن سيبويه ما يوافقه لكن يخالفه فى أصالة الهمزة فعنده أنها زائدة معتد بها فى الوضع وعنه أيضا أن التعريف باللام وحدها والهمزة همزة وصل جلبت للتمكين من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام (وهى) أى الاداة (قسمان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد اليه قوله (والعهدية اما) أن تكون (للعهد الذكرى) بان يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) فيها مصباح المصباح (فى زجاجة الزجاجة) ونحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول (أو للعهد الذهنى) بان عهد مصحوبها ذهنا (نحو اذهما فى الغار) تقب فى جبل ثور وكان معلوما عندهم ونحو جاء الرجل والغلام اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى رجل وغلام معينين (وللعهد الحضورى) بان يكون مصحوبها حاضرا (نحو) جاء فى هذا الرجل ونحو (اليوم أكملت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة (والجنسية اما) أن يكون الجنس (لتعريف الماهية) من حيث هى بان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا (نحو وجعلنا من الماء) أى من حقيقته (كل شئ حى) لا من كل شئ اسمه ماء (واما الاستغراق الافراد) أى افراد الجنس بان يخلفها كل حقيقة (نحو وخلق الانسان) أى كل واحد من جنسه (ضعيفا) وهذه يجوز الاستثناء من مصحوبها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر الآية (أو لاستغراق خصائص الافراد) أى صفات أفراد الجنس مبالغة بان يخلفها كل مجازا (نحو أنت الرجل علما) أى أنت كل رجل علما بمعنى انك اجتمع فيك ما افترق فى غيرك من الرجل ومن جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفى الحديث كل الصيد فى جوف الفرا وقد ترد أل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتى فى علم قارنت وضعه كاللات والعزى وزائدة غير لازمة اما لضرورة كقوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو * أو للمح الاصل المنقول عنه كالتى فى الحرث والحسن والعباس (وتبدل لام أل) المعرفة (ميما فى لغة حمير) قبيلة من العرب وقد نطق صلى الله عليه وسلم بها فقال

وقد يحذف نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد أى الذى هو أشد ونحو يعلم ما تسرون وما تعلنون أى الذى تسرونه والذى تعلنونه ونحو يشرب مما تشربون أى الذى تشربون منه

(فصل) وأما المعرف بالاداة فهى المعرف بالالف واللام وهى قسمان عهدية وجنسية والعهدية اما للعهد الذكرى نحو فى زجاجة الزجاجة أو للعهد الذهنى نحو اذهما فى الغار أو للعهد الحضورى نحو اليوم أكملت لكم دينكم والجنسية اما لتعريف الماهية نحو وجعلنا من الماء كل شئ حى واما لاستغراق الافراد نحو وخلق الانسان ضعيفا أو لاستغراق خصائص الافراد نحو أنت الرجل علما وتبدل لام أل ميما فى لغة حمير

ليس من امبر امصيام فى امسفر نقلت أيضا هذه اللغة عن نفر من طيء قال شاعرهم

ذاك خليلى وذو يواصلنى * يرمى ورائى بامسهم وامسلمه

﴿فصل وأما المضاف الى واحد من هذه﴾ المعارف (الخمسة) المتقدمة اضافة معنوية ولم يكن متوغلا فى الابهام ولا واقعا موضع نكرة بقرينة ماسيأتى فى الاضافة (فنحو غلامى) مثال للمضاف الى ضمير المتكلم (وغلامك) للمضاف الى ضمير المخاطب (وغلامه) للمضاف الى ضمير الغائب (وغلام زيد) للمضاف الى العلم (وغلام هذا) للمضاف الى اسم الاشارة (وغلام الذى قام أبوه) للمضاف الى الموصول (وغلام الرجل) للمضاف الى المعرفة وقد تقدم أنه فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير ففى رتبة العلم

﴿باب﴾ بيان (المرفوعات من الاسماء خاصة﴾

المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لانه صفة لمذكر لا يعقل والاسم المرفوع ما اشتمل على ٢ علامة الفاعلية وهى الضمة أو الواو أو الالف (المرفوعات) من الاسماء (عشرة) بالاستقراء وبدأ بها لانها العمدة ثم بالمنصوبات لانها فى الاصل فضلة وان وقع النصب فى بعض العمدة تشبيها له بالفضلات ثم بالمجرورات لانها منصوبة المحل فهى دون المنصوبات لفظا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (الفاعل) كجاء زيد (و) الثانى (المفعول الذى لم يسم فاعله) كضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا وهو ولينا (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو وكان ربك قديرا (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم (و) السابع (اسم) ما حمل على ليس من (الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) الثامن (خبر ان و) خبر (أخواتها) نحو ان الله غفور رحيم (و) التاسع (خبر) ما حمل على ان من (لا التى لنفى الجنس) على سبيل الاستغراق نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أحدها (النعت) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وقدم الفاعل لانه أصل المرفوعات ثم نائبه لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتدا وخبره لان المبتدا فاعل فى المعنى لكونه مسندا اليه والخبر مسند ثم اسم كان وأخواتها وما ألحق بها لانه مبتدا فى الاصل ثم خبر ان وأخواتها وما حمل عليها لانه خبر فى الاصل ثم التابع لتأخره عن المتبوع ولها أبواب يذكر فيها أحكامها وستمر بك هذه الابواب بابا بابا على هذا الترتيب الباب الاول

﴿باب الفاعل﴾

الفاعل لغة من أوجد الفعل سواء تقدم فى الذكر على فعله أو تأخر واصطلاحا (هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (المذكور قبله) وجوبا (فعل أو ما فى تأويل الفعل) أسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه والمراد بما فى تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل وقد تبع المولف الاصل فى جعل الرفع قيدا فى التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل (وهو على قسمين) لا ثالث لهما فاعل (ظاهر) وهو ما عدا المضمر (و) فاعل (مضمر) وقدم تفسير المضمر (فالظاهر) تارة يكون رافعه ماضيا وتارة مضارعا فالاول رفعه اما بالضمة (نحو قال الله) أو بالالف نحو (قال رجلان) أو بالواو نحو (وجاء المعذرون) والثانى رفعه اما بالضمة نحو (يوم يقوم الناس) أو بالالف نحو يقوم الزيدان أو بالواو سواء كان جمع مذكر سالما نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) أو من الاسماء الستة نحو لينفق ذو سعة ومن الاول (قال أبوهم) ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم فان تخشع وان كان فى الصورة الظاهرة حرفا وفعلا لكنه فى تأويل خشوع وسيأتى ما فى تأويل الفعل (و) الفاعل (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل اثنا عشرة كله اثنان للمتكلم (نحو قولك ضربت) بضم التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده فى محل رفع على أنه فاعل (وضربنا) بسكون الباء فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره

﴿فصل﴾ وأما المضاف الى واحد من هذه الخمسة فنحو غلامى وغلامك وغلامه وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام أبوه وغلام الرجل

﴿باب المرفوعات من الاسماء﴾

المرفوعات عشرة وهى الفاعل والمفعول الذى لم يسم فاعله والمبتدا وخبره واسم كان وأخواتها واسم أفعال المقاربة واسم الحروف المشبهة بليس وخبر ان وأخواتها وخبر لا التى لنفى الجنس والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت والعطف والتوكيد والبدل

﴿باب الفاعل﴾

هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل أو ما فى تأويل الفعل وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو قال الله قال رجلان وجاء المعذرون يوم يقوم الناس ويومئذ يفرح المؤمنون قال أبوهم والمضمر نحو قولك ضربت وضربنا

---

٢ قوله على علامة الفاعلية لعل صوابه علامة الرفع اهـ مصححه

الخ كما تقدم في فصل المضمر والذي في تأويل الفعل نحو أقائم الزيدان وقوله تعالى مختلف ألوانه * وللفاعل أحكام منها أنه لايجوز حذفه لانه عمدة فان ظهر في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك والا فهو ضمير مستتر نحو زيد قام * ومنها أنه لايجوز تقدمه على الفعل فان وجد ماظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ويكون المقدم اما مبتدأ نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك لان أداة الشرط لاتدخل على المبتدا * ومنها ان فعله يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فتقول قام الزيدان وقام الزيدون كما تقول قام زيد قال الله تعالى قال رجلان وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات وتسمى لغة أكلوني البراغيث لان هذا اللفظ سمع من بعضهم ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار

أوللمعظم نفسه في محل رفع على أنه فاعل وخمسة للمخاطب وهي ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وخمسة للغائب وهي ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن وهذا معنى قوله (الى آخره كما تقدم) جميع ذلك (في فصل المضمر) فلاحاجة الى اعادته وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولم يمثل له نحو ماقام الا أنا أو أنت أو هو فالضمير فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية (و) المسند (الذي في تأويل الفعل نحو أقائم الزيدان) فقائم في تأويل يقوم والزيدان فاعل به (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل به وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره صنف مختلف ألوانه (وللفاعل أحكام) كثيرة (منها أنه لايجوز حذفه) وحده الا فيما استثنى (لانه عمدة) ومنزل من فعله منزلة جزئه ولايجوز حذف العمدة وقد أجازه بعضهم محتجا بخبر لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولايشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اذ لايصح أن يجعل فاعل يشرب ضميرا يعود على الزاني اذ هو خلاف المعنى المراد فيتعين أن يكون فاعله محذوفا وهو الشارب وأجيب بان فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره في لايزني الزاني واذا تقرر ان الفاعل لايحذف (فان ظهر في اللفظ) به ظاهرا كان (نحو قام زيد) أو مضمرا نحو الزيدون قاموا (والزيدان قاما فذاك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله لان الفعل لايخلو عن الفاعل (نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله وكذا نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام (ومنها انه لايجوز تقدمه على الفعل) أو ماني تأويله لانه كالجزء منه فلم يجز تقدمه عليه كما لايجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل (فان وجد) في اللفظ (ماظاهره أنه فاعل مقدم) على الفعل (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا) في الفعل (ويكون) المسند اليه (المقدم اما مبتدأ نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره (واما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وانما وجب حذفه لان المذكور عوض عنه وهم لايجمعون بين العوض والمعوض عنه وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط لاتدخل على المبتدا) لانها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجملة الفعلية على الاصح (ومنها ان فعله) أو ماني تأويله (يوحد) أي لايلحقه علامة تثنية ولاجمع على الافصح (مع تثنيته) أي الفاعل الظاهر (وجمعه كما يوحد) اتفاقا (مع افراده فتقول) فيما اذا أسندته على فاعل ظاهر مثنى أو مجموع (قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نساء بتوحيد الفعل (كما تقول) اذا أسندته الى المفرد (قام زيد) بتوحيده وانما كان الافصح ترك علامة تثنية الفعل وجمعه عكس علامة تثنية الاسماء لورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة) فالفعل في هذه الامثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ولان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه قد لايعلم من لفظه بان يكون مقدر التأنيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم (ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية) وهي الالف (و) علامة (الجمع) وهي الواو والنون (اذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أو مجموعا) كما يلحق الفعل علامة التأنيث اذا كان الفاعل مؤنثا (فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات) فالملحق بالفعل أحرف دالة على مجرد التثنية والجمع ومن ذلك قول الشاعر

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهم ألوم * وقوله ونبح الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب

(وتسمى) هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث) وانما سميت بذلك (لان هذا اللفظ سمع من بعضهم) أي العرب وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما الحاق الفعل العلامة والثاني استعمال الواو لما لايعقل (ومنه) أي ومن الحاق الفعل العلامة (الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فملائكة فاعل يتعاقبون وقد ألحق

بالفعل

والصحيح أن الالف والواو والنون أحرف دالة على التثنية والجمع وان الفاعل مابعدها ❊ومنها انه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة فى آخر الماضى وبتاء المضارعة فى أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقى التأنيث نحو قامت هند وتقوم هند ويجوز ترك التاء ان كان الفاعل مجازى التأنيث نحو طلع الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء وحكم المثنى والمجموع جمع تصحيح حكم المفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت المسلمتان وقامت المسلمات وأما جمع التكسير فحكمه حكم لمجازى التأنيث تقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود ومنها أن الاصل فيه أن يلى فعله ثم يذكر المفعول نحو وورث سليمان داود وقد

بالفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر وكان القياس يتعاقب قال ابن هشام وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا والاجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبرا انتهى وأما قوله صلى الله عليه وسلم أو مخرجى هم فيظهر أنه من باب المبتدأ والخبر لا مما نحن فيه لما ذكروه من ان الوصف اذا طابق ما بعده فى غير الافراد تعين جعله خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا (والصحيح) أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات كقوله ❊ وقد أسلماه مبعد وحميم ❊ و (ان الالف والواو والنون) فى ذلك المسموع (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر والمؤنث كما ان التاء فى نحو قامت دالة على التأنيث (وان الفاعل) هو (مابعدها) من المثنى والمجموع وما فى معناهما كما علم ذلك مما مر وقيل ان هذه اللواحق ضمائر واسمها الفاعل والمرفوع بعدها اما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بان أئمة اللغة والنحو نقلوا أن اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة لقوم معينين من العرب وهم طىء وأزد شنوأة وتقديم الخبر والابدال من الضمير شائع عند الجميع وان أدى الى الاضمار قبل الذكر (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة) لاحقة له (فى آخر الماضى وبتاء المضارعة فى أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقى التأنيث) متصلا بفعله ولم يكن فعله نعم أو بئس لتدل على تأنيث الفاعل (نحو قامت هند) أو الهندان مثال للماضى (وتقوم هند) أو الهندان مثال للمضارع وكذا يجب تأنيثه اذا أسند الى ضمير متصل عائد الى مؤنث غائب ولو مجازيا كالشمس طلعت (ويجوز ترك التاء) من الفعل (ان كان الفاعل) الظاهر (مجازى التأنيث) تصل بفعله أم لا (نحو طلع) أو يطلع (الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء) وقوله تعالى قد جاءكم بينة وكذا اذا كان حقيقى التأنيث منفصلا عنه بغير الا نحو حضر القاضى امرأة أو متصلا به فى باب نعم وبئس والتأنيث أرجح والحقيقى ماله فرج والمجازى بخلافه (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح) كذلك اذا أسند اليهما الفعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث اذا أسند اليه الفعل (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) بتذكير الفعل فقط كما تقول قام زيد بتذكيره فقط (و) تقول (قامت المسلمتان وقامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك فى نحو قامت مسلمة وأما قوله ❊ تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما ❊ فضرورة ان قدر ماضيا واذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم لان الثانى تابع للاول فى الحكم وبما قلنا صرح السفاقسى فى اعرابه فتقول قام زيد وهند بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء نعم ان كان المؤنث السابق مجازيا فالاحسن ترك التاء نحو وجمع الشمس والقمر (وأما جمع التكسير) مطلقا اذا أسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازى التأنيث) فى جواز تأنيث الفعل وتذكيره اذا أسند اليه (تقول قام الرجال) بالتذكير (وقامت الرجال) بالتأنيث (وقام الهنود) بالتذكير (وقامت الهنود) بالتأنيث فتأنيث الفعل على التأويل بالجماعة وتذكيره على التأويل بالجمع لان تأنيث الجموع مجازى يجوز اخلاء فعله من العلامة وانما يتعين التأنيث فى جمع المذكر السالم والتأنيث فى جمع المؤنث السالم لاجل سلامة نظم واحدهما وقضية هذه العلة جواز التأنيث فى نحو جاء البنون والتذكير فى نحو جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبى الاتفاق على ذلك ومما يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنساء واسم الجنس كالشجر نحو قام أو قامت النساء (ومنها ان الاصل فيه) أى فى الفاعل (أن يلى فعله) بان يتصل به من غير حاجز بينهما لانه كالجزء منه لشدة احتياج الفعل اليه بدليل اسكان آخره فى نحو ضربت دفعا لتوالى أربع متحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (ثم يذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل لكونه فضلة (نحو وورث سليمان داود) ولهذا الاصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا (وقد) يجب ذلك الاصل كان انتفى الاعراب اللفظى فيهما والقرينة نحو ضرب موسى عيسى أو كانا ضميرين كضربتك وقد يترك ذلك

الاصل بان (يتاخر الفاعل و يتقدم المفعول) عليه على خلاف الاصل تقدما (جوازا) أي جائزا توسعا في الكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فآل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا العارض اقتضى ذلك كان كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحو شغلتنا أموالنا) اذ لو قدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير لو اقع مفعولا مع امكان اتصاله أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو (واذ ابتلى ابراهيم ربه) اذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لايجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معا تقدما (جوازا نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون و) تقدما (وجوبا) كان يكون المفعول متضمنا لماله صدر الكلام (نحو) أياما تدعوا (فاى آيات الله تنكرون) وانما وجب (لان اسم) الشرط و (الاستفهام) كل منهما (له صدر الكلام) قال الرضي تقديم المفعول على الفعل والفاعل ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعاة أصل الواو اذ هي في الاصل للعطف لوضعها أثناء الكلام

﴿باب المفعول الذي لم يسم﴾ أي لم يذكر (فاعله)

وأقيم هو مقامه وهذا جعله تلوه في الترتيب بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل وأشار الى تعريفه بقوله (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (الذي لم يذكر معه فاعله) لغرض من الاغراض (وأقيم هو) أي ذلك المفعول (مقامه) أي الفاعل في اسناد الفعل اليه فلبس لباس ذلك الفاعل وأعطى أحكامه كما قال (فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا و) صار (عمدة بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه ومتصلا بالفعل بعد ان كان منفصلا عنه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم (و يجب تأنيث الفعل) له (ان كان مؤنثا) حقيقيا (نحو ضربت هند) والاصل ضرب زيد هندا فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الاسناد اليه فصار مرفوعا فأنث الفعل له كما يؤنث اذا كان الفاعل مؤنثا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى تمييز أحدهما عن الآخر فغير عامله عن صيغته الاصلية كاسيأتي فزال اللبس (و) كذا الحال (نحو اذا زلزلت الارض) لكن التأنيث في هذا جائز لا واجب (و يجب أن لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تثنية أو جمع ان كان) المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو مجموعا) أو ما في معناهما كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربن النسوة ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله

ألفيتا عيناك عند القفا * أولى فأولى لك ذا واقيه

(و) كما يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله (يسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة) لابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره قال المؤلف كغيره هي (أحسن) لانها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الاولى والمعرب ينبغي له أن يختار الاحسن والاخصر قال ابن هشام هي أولى لان نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره ولان المنصوب في نحو أعطى زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول مالم يسم فاعله وليس مرادا ونوزع فيما قاله بان الاولى صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شئ ولا يدخل فيه غيره (و يسمى فعله الفعل المبني للمفعول) للاشعار بان اسناده اليه على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضا (الفعل المجهول) والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله (والفعل الذي لم يسم فاعله) وقد أشار الى ما لا تتأتى الاملة بدونه بقوله (فان كان الفعل) الذي بني له (ماضيا) مجردا كان أو مزيدا فيه (ضم أوله وكسر ماقبل آخره) لفظا كضرب أو تقديرا كعند ارادة اسناده اليه (وان كان مضارعا ضم) أيضا (أوله) الذي هو حرف المضارعة حملا له على الماضي (وفتح ماقبل آخره) لفظا أو تقديرا ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا اذا كان أوله مضموما

أموالنا واذ ابتلى ابراهيم ربه وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازا نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون ووجوبا نحو فاى آيات الله تنكرون لان اسم الاستفهام له صدر الكلام

﴿باب المفعول الذي لم يسم فاعله﴾

وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله وأقيم هو مقامه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل و يجب تأنيث الفعل ان كان مؤنثا نحو ضربت هند ونحو اذا زلزلت الارض و يجب أن لا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع ان كان مثنى أو مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون و يسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة أحسن وأخصر و يسمى فعله الفعل المبني للمفعول والفعل المجهول والفعل الذي لم يسم فاعله * فان كان الفعل ماضيا ضم

في الاصل (نحو ضرب زيد) مثال الماضي المبني للمفعول (و يضرب زيد) مثال المضارع المبني للمفعول (فان كان الماضي مبدوأ بتاء زائدة) معتادة سواء كانت للمطاوعة أولا (ضم أوله و) كذا (ثانيه) تبعا للاول (نحو تعلم) العلم (وتضورب) في الدار بضم أولهما وثانيهما وقلب الالف في الثاني واوا لوقوعها بعد ضمة وانما ضم ثانيه لانه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبني للفاعل (وان كان) الماضي (مبدوأ بهمزة وصل ضم أوله و) كذا (ثالثه) تبعا لاوله في الضم (نحو انطلق) به (واستخرج) المال بضم أولهما وثالثهما لانه لو بقي ثالثهما على فتحه لالتبس في الدرج بالامر في مثل انطلق واستخرج وأما اختير وانقيد بكسر ثالثهما مع انهما مبدوآن بهمزة الوصل فاصلهما اختير وانقود بضم التاء والقاف (وان كان الماضي معتل العين) وأعل (فلك) فيه ثلاث لغات (كسر فائه) باخلاص (فتصير عينه ياء نحو قيل) مما عينه واو واعلاله بالنقل والقلب لان أصله قول نقلت حركة الواو الى ماقبله بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (و) نحو (بيع) مما عينه ياء واعلاله بالنقل فقط لان أصله بيع نقلت حركة الياء الى ماقبلها بعد اسكانه وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه هي اللغة المشهورة (ولك) أيضا (اشمام الكسرة الضمة و) معنى الاشمام هنا (هو خلط الكسرة) أي شوب كسرة فاء الفعل (بشئ من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ولهذا قيل ينبغي أن يسمى روما مع ان الفراء قد عبر به وهذه اللغة تلي الاولى في الفصاحة وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض واللغة الثالثة هي عكس الاولى واليها أشار بقوله (ولك ضم الفاء) باخلاص (فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع) أصلهما قول وبيع حذفت حركة العين فيهما وقلبت الياء واوا في الثاني لسكونها وانضمام ماقبلها وهذه اللغات الثلاث انما تجوز عند أمن اللبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحدهما اجتنب ماحصل به اللبس كخاف فانه اذا أسند الى تاء الضمير يقال خفت بكسر الخاء فاذا بني للمفعول فان كسرت حصل اللبس فيجب ضمه فيقال خفت هذا مذهب ابن مالك وأما غيره فجوز ماحصل به اللبس بعرجوحية ولم يجعله ممنوعا لحصول الالباس في نحو مختار وتضار ولم يتعرض المؤلف لفعل الامر لان صيغته لاتبنى للمفعول لفساد المعنى وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكون متصرفا أما الجامد لايبنى له باتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين وأما الفعل اللازم فبناؤه للمفعول قليل (والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر) يرفعه الماضي والمضارع وعلى كل منهما فرفعه اما بالضمة (نحو واذا قرئ القرآن) ونحو (ضرب مثل) ونحو (قضى الامر) أو بالالف نحو أكرم الرجلان أو بالواو نحو (قتل الخراصون) ونحو (يعرف المجرمون و) النائب (المضمر) المتصل اثنا عشرة كلمة على ماض (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه نائب الفاعل وأصل المثال ضربني زيد فحذف الفاعل وأقيم المفعول وهو الياء مقامه فتعذر النطق به على هيئته لاتصاله فعدل الى مايرادفه وهو تاء المتكلم وغيرت صيغة الفعل لماض فصار المثال كما ترى وقس عليه غيره (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل رفع على انه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل رفع على أنه نائب الفاعل فهذه الثلاثة أمثلة ذكرها صريحا لاشتمالها على أعرف الضمائر وهي باعتبار كونها مفردا أصل لكونها مثناة أو مجموعة و لبقية أشار اليها بقوله (الى آخر ماتقدم) في فصل الضمير وهي ضربت بكسر التاء وضربتما وضربتم وضربتن و ضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن (لكن يبنى الفعل) في جميع هذه المثل (للمفعول) بان يضم أوله و يكسر ماقبل آخره لانه ماض (و ينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة الاول) منها (المفعول به كما قدم) أمثلته من الظاهر والمضمر وهو النائب عن الفاعل بالاصالة ولهذا قدمه نعم لاتجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ولا الثالث من باب علم ولا الثاني من باب أعطى ان أوقع في لبس (الثاني الظرف) المختص المتصرف مكانيا كان أو زمانيا فالاول

نحو ضرب زيد و يضرب زيد فان كان الماضي مبدوأ بتاء زائدة ضم أوله وثانيه نحو تعلم وتضورب وان كان مبدوأ بهمزة وصل ضم أوله وثالثه نحو انطلق واستخرج وان كان الماضي معتل العين فلك كسر فائه فتصير عينه ياء نحو قيل و بيع ولك اشمام الكسرة الضمة وهو خلط الكسرة بشئ من صوت الضمة ولك ضم الفاء فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول و بوع والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو واذا قرئ القرآن ضرب مثل قضي الأمر قتل الخراصون يعرف المجرمون والمضمر نحو ضربت وضربنا وضربت الى آخر ماتقدم لكن يبنى الفعل للمفعول و ينوب عن الفاعل واحد من أربعة الاول المفعول به كما تقدم الثاني الظرف

(نحو جلس امامك) والثاني نحو (صيم رمضان الثالث الجار والمجرور) بشرط الاختصاص وان لا يلزم الحرف الجر وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب ولم يكن للتعليل (نحو ولما سقط في أيديهم) ظاهر كلامه ان النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق انه المجرور فقط لانه المفعول حقيقة والجار انما جيء به لايصال معنى الفعل الى الاسم (الرابع المصدر) المختص المتصرف نحو (فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) ونحو فمن عفي له من أخيه شيء أي عفو ما من جهة أخيه (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه فان الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الامير ضربا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة ومع عدمه فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لاحدها على الآخر و ينبغي كما قيل ان كل ما كان عناية المتكلم بذكره أشد هو أولى بالنيابة وقد نقل عن سيبويه مثل هذا ان وجد المفعول به وأشار بقوله (غالبا) الى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر

أتيح لي من العدا نذيرا * به وقيت الشر مستطيرا

وأجيب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة و باحتمال أن النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائد الى الغفران المفهوم من قوله تعالى يغفروا أي ليجزى الغفران قوما فما أقيم الا المفعول به غايته أنه المفعول الثاني وهو جائز (واذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعديا لاثنين) أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الاول على الاصح ونصب الثاني نحو ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيدا قائم أو ليس أصلهما ذلك (جعل أحدهما نائبا عن الفاعل) والاولى نيابة الاول (و ينصب الثاني) أي الآخر جوازا لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا (نحو أعطي زيد درهما) وأعطي زيدا درهم وان يكنه فهو منصوب المحل وعلة ذلك أن الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه وقد تقدم ان الثاني من باب أعطى يمتنع اقامته ان أوقع في لبس

﴿باب المبتدأ والخبر﴾

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (العاري) أي المجرد (عن) شيء من (العوامل اللفظية) الناسخة للابتداء أو غيرها حقيقة أو حكما فخرجت الاسماء التي لم تركب لانها وان تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة اذ لا اسناد فيها والمرفوع بناسخ أو غيره لعدم تجرده ودخل نحو حسبك في نحو بحسبك درهم لان الحرف الزائد في حكم العدم وشمل التعريف نوعي المبتدأ أعني ماله خبر نحو زيد قائم وماله مرفوع أغنى عن الخبر نحو أقائم زيد لصدق التعريف على كل منهما واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للاسناد فان الصحيح أنه العامل في المبتدأ ومراد المؤلف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي فاندفع ما قيل ان المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتى يقال انه ما عرى أو تجرد من عامل لفظي وفي كلام المؤلف هنا وفيما قبله استعمال الحكم قيدا في التعريف (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) منفصل وتقدم بيان المراد بكل منهما (فالمضمر) اثنا عشر ضميرا منفصلا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وهي (أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر) وهي نحن للمثناه وجمعه وأنت للمذكر المخاطب وأنت للمؤنثة المخاطبة وأنتما للمثنى المخاطب مطلقا وأنتم لجمع المذكر المخاطب وانتن لجمع المؤنث المخاطب وهو للمذكر الغائب وهي للمؤنثة الغائبة وهما للمثنى الغائب مطلقا وهم لجمع المذكر الغائب وهن لجمع المؤنث الغائب (و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لا ثالث لهما (مبتدأ) مسند اليه (له خبر) مذكور أو محذوف وهو الاكثر في كلامهم (ومبتدأ) مسند لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أو نائبه (سد مسد الخبر) أي استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى ان الخبر حذف فسد هذا مسده وشرط هذا

نحو جلس امامك وصيم رمضان الثالث الجار والمجرور نحو ولما سقط في أيديهم الرابع المصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده غالبا واذا كان الفعل متعديا لاثنين جعل أحدهما نائبا عن الفاعل و ينصب الثاني نحو أعطي زيد درهما

﴿باب المبتدأ والخبر﴾

المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية وهو قسمان ظاهر ومضمر فالمضمر أنا وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر والظاهر قسمان مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر

المرفوع أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا (فالاول) الذى له خبر (نحو) الله ومحمد فى (الله ربنا ومحمد رسول الله) ومنه نحو وأن تصوموا خير لكم (والثانى) الذى لا خبر له (هو) الوصف الرافع لمكتفى به ومنه (اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدم عليهما نفى) بحرف أو فعل أو اسم (أو استفهام) بحرف أو اسم مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام (نحو أقائم زيد) أراغب أنت (و) بالنفى نحو (ماقائم الزيدان) أو أتما (و) مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو (هل مضروب العمران) أو أتما (و) بالنفى نحو (مامضروب العمران) أو أتما وانما استغنى هذا الوصف عن الخبر لانه فى معنى الفعل بدليل انه لا يصغر ولا يوصف ولا يخبر عنه فكذا ما فى معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفى به نحو أقائم أبواه زيدا وكان الوصف رافعا لضمير غير منفصل نحو أقائمون الزيدون أو لم يتقدمه استفهام أو نفى لم يكن مبتدأ * ولما فرغ من تعريف المبتدأ وتنوعه أخذ يذكر ماهو كالشرط له فقال (ولا يكون المبتدأ) أى الذى هو مسند اليه (نكرة) لان الغرض من الاخبار الافادة وهى منتفية اذا كان المبتدأ نكرة (الا) اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من المعرفة ويحصل التخصيص فى الغالب (بمسوغ) للابتداء (والمسوغات) له (كثيرة) أنهاها بعضهم الى نيف وثلاثين (منها أن يتقدم على النكرة نفى أو استفهام فيجوز) الابتداء بها فالنفى (نحو مارجل قائم) لان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى أفادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول اذ لا تعدد فى جميع الافراد بل المجموع أمر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة (و) الاستفهام نحو (هل رجل جالس وقوله) تعالى (أءله مع الله) ومنها أن تكون النكرة (موصوفة) بصفة يحصل بها التخصيص مذكورة كانت (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتدا وخير خبره أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وتخصص بصفة محذوفة أى السمن منوان منه بدرهم ومنه على أحد التقديرين شر أهر ذاناب أى عظيم وفى معنى وصفها تصغيرها نحو رجيل عندك لانه بمعنى رجل حقير عندك (ومنها أن تكون مضافة) الى نكرة أو معرفة والمضاف لا يتعرف بالاضافة (نحو خمس صلوات كتبهن الله) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فخمس مبتدأ وهو نكرة لتخصيصه بالاضافة وجملة كتبهن الله خبره (ومنها أن يكون الخبر ظرفا) مختصا باضافته الى اسم يصلح للاخبار عنه (أو جارا ومجرورا) كذلك حال كونهما (مقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفى الدار امرأة) فرجل مبتدأ وكذا امرأة وماقبلهما هو الخبر وانما ساغ الابتداء بالنكرة لتخصيصها بتقدم الخبر المذكور ولانه اذا قيل فى الدار علم أن مايذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة فلو كان الخبر غير ظرف أو ظرفا عريا عن الاختصاص المذكور نحو عند رجل مال أو غير مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة واشتراطه هنا كغيره فى الخبر التقديم يقتضى أن له مدخلا فى التسويغ وجزم فى المغنى بان التقديم هنا انما هو لدفع التباس الخبر بالصفة (و) من الاخبار بالظرف المقدم (نحو قوله تعالى ولدينا مزيد) و بالجار والمجرور المقدم نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) وذهب بعضهم الى أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التى ذكرت اذ لا يخلو عن تكلف وضعف وهو ظاهر عبارة الالفية فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن أى نكرة شئت فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك (وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من أن والفعل) وان كان فى الصورة الظاهرة غير اسم (نحو وأن تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدأ لانه تأويله (أى صومكم) و (خير لكم) خبره (والخبر هو الجزء الذى تتم به الفائدة) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (مع مبتدأ) غير الوصف المستغنى عن الخبر فخرج بذكر المبتدأ مرفوع الفعل من الفاعل أو نائبه لانه ليس مما الفائدة مع مبتدأ بل مع فعل و بالقيد الذى زدته و به صار الحد مانعا مرفوع الوصف المذكور لانه وان تمت به الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور وقد مر أن هذا الوصف لا خبر له وهذا

فالاول نحو الله ربنا ومحمد رسول الله والثانى هو اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدم عليهما نفى أو استفهام نحو أقائم زيد وماقائم الزيدان وهل مضروب العمران ومامضروب العمران ولا يكون المبتدأ نكرة الا بمسوغ والمسوغات كثيرة منها أن يتقدم على النكرة نفى أو استفهام نحو مارجل قائم وهل رجل جالس وقوله تعالى أءله مع الله * ومنها أن تكون موصوفة نحو ولعبد مؤمن خير * ومنها أن تكون مضافة نحو خمس صلوات كتبهن الله * ومنها أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا مقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفى الدار امرأة ونحو قوله تعالى ولدينا مزيد وعلى أبصارهم غشاوة وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من أن والفعل نحو وأن تصوموا خير لكم أى صومكم خير لكم * والخبر هو الجزء الذى تتم به الفائدة مع مبتدأ

التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله لقائم من نحو زيد أبوه قائم اذ لا يصدق عليه
أنه جزء تمت به الفائدة مع مبتدئه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب (وهو قسمان) كالمبتدأ (مفرد)
وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها اذ المفرد له اطلاقات أربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها (وغير مفرد)
من الجملة وشبهها (فالمفرد) تجب مطابقته للمبتدأ حيثما أمكن افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا (نحو زيد
قائم) وهند قائمة (والزيدان قائمان) والهندان قائمتان (والزيدون قائمون) والهندات قائمات (وزيد
أخوك) وهند أختك واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال هند وزيد قائمان ولا يقال
قائمتان * ثم المفرد ان كان جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ الا ان أول بمشتق نحو زيد أسد بمعنى شجاع
وان كان مشتقا يتحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه أو قائم أنت اليه ويجب ابراز الضمير اذا اجرى
الوصف على غير من هو له عند خوف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (اما جملة)
ذات رابط يربطها بالمبتدأ ما لم تكن عينه والا كانت أجنبية عنه (اسمية) ان صدرت باسم (نحو زيد جاريته
ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره جملة اسمية في محل رفع
على انها خبر الاول والرابط بين المبتدأ الاول وخبره الهاء من جاريته وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى
وكبرى (و) مثله نحو (قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير) اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا فلباس مبتدأ أول والتقوى
مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان وخير خبره والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول والرابط اسم الاشارة (و) نحو
(قل هو الله أحد) اذا قدر ضمير الشان فهو مبتدأ والله مبتدأ ثان وأحد خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ولا رابط
فيها اكتفاء بالرابط المعنوي اذ مفهومها هو المراد بالمبتدأ ومثل ذلك قولهم هجيري أبي بكر لا اله الا الله (واما
جملة فعلية) ان صدرت بفعل (نحو زيد قام أبوه) فقام أبوه جملة فعلية خبر المبتدأ الذي هو زيد والرابط بينهما
الهاء من أبوه والمثال مركب من صغرى وكبرى أيضا (و) مثله نحو (قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء) فربك
مبتدأ وجملة يخلق ما يشاء خبره والرابط الضمير المستتر في يخلق وكذا الجملة يقبض ويبسط ويتوفى الانفس من
قوله تعالى (والله يقبض ويبسط) ومن قوله تعالى (الله يتوفى الانفس) ولم يذكر الجملة الشرطية لرجوعها اليها
وقد افهم كلامه انه لا يشترط في الجملة أن تكون خبرية كما في الصلة والصفة فيصح وقوع الخبر جملة طلبية نحو زيد
اضربه أو لا تضربه خلافا لمن منع ذلك نظرا الى أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو
وهم منشؤه اشتباه الخبر مقابل الانشاء بالخبر قسيم المبتدأ لاتفاقهم على أن هذا أصله الافراد واحتمال الصدق
والكذب من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو مع انه لا يحتمل الصدق والكذب (واما شبه الجملة)
في حصول الفائدة (وهو الظرف) الزماني والمكاني (والجار والمجرور) التامان (فالظرف) المكاني التام يقع
خبرا عن الذات (نحو زيد عندك) وعن اسم المعنى نحو العلم عندك (و) الزماني التام يقع خبرا عن المعنى نحو
(السفر غدا) ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال زيد اليوم كما سيأتي (و) من الاخبار بالظرف (قوله تعالى
والركب أسفل منكم) أما (الجار والمجرور) التام فهو (نحو زيد في الدار وقوله تعالى الحمد لله) فلو كان
الظرف أو الجار والمجرور غير تامين لم يقعا خبرا فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة (ويتعلق
الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا بمحذوف وجوبا) واختلف في ذلك المحذوف فمنهم من قدره فعلا نظرا
الى أن المقدر عامل في لفظ الظرف وفي محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل ومنهم من قدره اسما نظرا الى
أن المقدر هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر الافراد ورجحه ابن مالك وتبعه المؤلف ولهذا قال (تقديره
كائن أو مستقر) قال بعض المتأخرين وهذا هو الحق اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو
علامة الحقيقة فاذا أريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر وقد قال السعد التفتازاني
الانصاف أن المفهوم من نحو زيد في الدار انه ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقر انتهى واذا قدر كائن فهو

وهو قسمان مفرد وغير
مفرد فالمفرد نحو زيد
قائم والزيدان قائمان
والزيدون قائمون وزيد
أخوك وغير المفرد اما
جملة اسمية نحو زيد
جاريته ذاهبة وقوله
تعالى ولباس التقوى
ذلك خير وقل هو الله
أحد واما جملة فعلية نحو
زيد قام أبوه وقوله تعالى
وربك يخلق ما يشاء
والله يقبض ويبسط الله
يتوفى الانفس واما شبه
الجملة وهو الظرف
والجار والمجرور فالظرف
نحو زيد عندك والسفر
غدا وقوله تعالى والركب
أسفل منكم والجار
والمجرور نحو زيد في
الدار وقوله تعالى الحمد لله
ويتعلق الظرف والجار
والمجرور اذا وقعا خبرا
بمحذوف وجوبا
تقديره كائن أو مستقر

من كان التامة والظرف بالنسبة اليه لغو والالزم التسلسل ويسمى هذا الظرف ظرفا مستقرا بفتح القاف لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وقيل لتعلقه بالاستقرار ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كونه خاصا كقائم وجالس الا لدليل وحينئذ يكون الحذف جائزا لا واجبا فاشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا للجوازه كما في المغني (ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم) ولا عمرو غدا لعدم الفائدة فان كانت الذات عامة واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر رمضان أو في زمان طيب جاز لحصولها بتخصيص الزمان ولك أن تقول اذا كان المصحح لوقوع اسم الزمان خبرا عن الذات هو التخصيص فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عاما أو خاصا كما في نحو زيد في يوم طيب أو يوم شات (وانما يخبر به) أي بظرف الزمان (عن المعاني اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم اليوم والسفر غدا) والا فلا لعدم حصول الفائدة نحو طلوع الشمس يوم الجمعة (و) أما (قولهم الليلة الهلال) بنصب الليلة واليوم خمر ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول) بتقدير مضاف الى اسم الذات أي رؤية الهلال وشرب الخمر ليكون معنى وقيل لا حاجة الى تقدير في مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة انه يحدث في وقت دون آخر وان رفع لفظ الليلة كان التقدير الليلة ليلة الهلال ولا يصح ان نصب لئلا يكون الزمان واقعا في الزمان والاصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر (ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف على الاصح مع كون المبتدأ واحدا الا ان الخبر حكم ولا يمتنع أن يحكم على الواحد باحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) فهو مبتدأ والبواقي أخبار والمانع التعدد يقدر مبتدأ لكل خبر وهو خلاف الظاهر ولك أن تقول ان العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح فعلى هذا يلزم على القول بالتعدد عمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال واللازم باطل وأما ما لا يستقل بالخبرية نحو هذا حلو حامض فيجوز باتفاق لانه وان تعدد صورة فهو في الحقيقة خبر واحد لان المعنى هذا مز ولهذا يمتنع فيه العطف وأن يتوسط المبتدأ بينهما والاصل في الخبر أن يكون مؤخرا عن المبتدأ لانه انما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والدال على حال الذات متأخر عنها طبعا لكنه قد يتقدم بل يجب لغرض كما أشار الى ذلك بقوله (وقد يتقدم) الخبر (على المبتدا) تقدما (جوازا) أي جائزا (نحو في الدار زيد) فزيد مبتدأ وفي الدار خبره قدم عليه لغرض التخصيص (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا (نحو أين زيد) فزيد مبتدأ وأين خبر مقدم وجوبا لان الخبر المفرد اذا تضمن ماله صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلا يجب تقديمه نحو زيد من أبوه لان تأخيره لا يخرج من الاستفهامية عما تستحقه من الصدر لان الصدارة انما تعتبر في الكلام الذي فيه ماله صدر الكلام لا في كل كلام (و) نحو (انما عندك زيد) قدم فيه الخبر وجوبا لغرض أن يكون المبتدأ محصورا (و) نحو (قوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم وجوبا لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) نحو (في الدار رجل) انما وجب تقديمه لانه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم أو لرفع التباس الخبر بالصفة على ما في المغني فان الخبر لو أخر احتمل أن يكون صفة للمبتدأ لكونه نكرة محضة فيبقى المخاطب منتظرا للخبر (وقد يحذف كل من المبتدا والخبر) حذفا (جوازا) على خلاف الاصل اذ الاصل فيهما الثبوت لكن جوز واحذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف فمن حذف المبتدا نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها أي فعمله واساءته ومن حذف الخبر نحو أكلها دائم وظلها أي كذلك وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به المؤلف وهو (نحو سلام قوم منكرون) فسلام مبتدأ نكرة لكنه تخصص المتكلم فكأنه قال سلامي أي سلام من قبلي وخبره محذوف والتقدير (أي سلام عليكم) وقوم خبر مبتدا محذوف أي أنتم (قوم منكرون و) قد (يجب حذف) كل منهما فيجب حذف المبتدا في أربع مسائل ذكرتها في شرح القطر وحذف (الخبر) في

ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم وانما يخبر به عن المعاني نحو الصوم اليوم والسفر غدا وقولهم الليلة الهلال مؤول ويجوز تعدد الخبر نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقد يتقدم على المبتدأ جوازا نحو في الدار زيد ووجوبا نحو أين زيد وانما عندك زيد وقوله تعالى أم على قلوب أقفالها وفي الدار رجل وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازا نحو سلام قوم منكرون أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون ويجب حذف الخبر

أربع مسائل أيضا حيث وجد مع القرينة الدالة على حذفه لفظ يسد مسده الاولى أن يسند الى مبتدا واقع (بعد لولا) الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما (نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) فانتم مبتدأ وخبره محذوف أشار الى تقديره بقوله (أي لولا أنتم موجودون) وانما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لدلالتها على الوجود ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه فان كان الخبر خاصا فان دلت قرينة على حذفه جاز نحو لولا أنصار زيد ما سلم أي لولا أنصار زيد حموه فدلالة المبتدا على النصرة يدل على أن المحذوف شيء يدل على الحماية وان فقدت القرينة تعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وان تقديره لولا أنتم صددتمونا بدليل أنحن صددناكم كما نبه على ذلك ابن هشام وغيره (و) الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) بان يكون المقسم به نصا في اليمين قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك لأفعلن) وأيمن الله لأفعلن فعمرك مبتدأ وهو صريح في القسم وخبره محذوف (أي لعمرك قسمي) وانما حذف لدلالة لعمرك عليه ووجب لقيام جواب القسم مقامه فان فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لأفعلن (و) الثالثة أن يكون الخبر واقعا (بعد واو) هي نص في (المعية) أي صريحة في المصاحبة (نحو كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما صنع معطوف عليه والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (أي مقرونان) وانما حذف لدلالة الواو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه واستشكل بانه من تتمة المبتدا فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك أن تقول ان التقدير كل رجل مقترن بصنعته وصنعته مقترنة به ويكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجديك نفعا في وجوب حذف خبر المعطوف وهو صنعته لعدم سد شيء مسده قال الرضي والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب (و) الرابعة أن يكون واقعا (قبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبرا) عن المبتدأ المذكور قبلها وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال أو مضافا الى المصدر المذكور أو الى ما يؤول به (نحو ضربي زيدا قائما) فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما يتعلق به وتقدير ذلك (أي) حاصل (اذا كان قائما) أو اذ كان قائما فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو اذا كان أو اذ كان عليه وحذف الظرف لدلالة الحال عليه لان الحال تشابه ظرف الزمان ألا ترى ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطة ووجب لسد الحال مسده وكان تامة بمعنى ثبت ولا يتعين التقدير المذكور في المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير اذ كنت أو اذا كنت فتكون كان مسندة الى فاعل الضرب كما أشار الى ذلك الرضي وغيره فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربي زيدا شديد بل يتعين رفع الحال أو الاتيان بالخبر

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر﴾

وهي على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) هذه العوامل (النواسخ) من غير قيد (و) تسمى أيضا (نواسخ الابتداء) لانها تدخل على المبتدأ فترفع عنه حكمه أي عمل الابتداء فيه أخذا من النسخ وهو لغة الرفع وتصير هي عاملة فيه لانها عوامل لفظية واللفظي أقوى من المعنوي وكما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ حكم الخبر (وهي) باعتبار العمل (ثلاثة أنواع) بالاستقراء (الاول ما يرفع المبتدأ) رفعا غير الاول (وينصب الخبر) وهذا صنفان صنف من الافعال (هو كان وأخواتها) وصنف من الحروف (و) هو (الحروف المشبهة بليس) لاولى الاحرف (و) من الاول (أفعال المقاربة و) النوع (الثاني ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) غير الرفع الاول (وهو ان وأخواتها ولا التي لنفي الجنس) نصا وهذه أحرف باتفاق (والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها) وهذه أفعال باتفاق

﴿فصل﴾ في النوع الاول وبدأ به لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة على مثل اعرابه (فاما كان وأخواتها) وهي

بعد لولا نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين أي لولا أنتم موجودون وبعد القسم الصريح نحو لعمرك لأفعلن أي لعمرك قسمي وبعد واو المعية نحو كل صانع وما صنع أي مقرونان وقبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبرا نحو ضربي زيدا قائما أي اذا كان قائما

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر﴾

وتسمى النواسخ ونواسخ الابتداء وهي ثلاثة أنواع الاول ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والحروف المشبهة بليس وأفعال المقاربة والثاني ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو ان وأخواتها ولا التي لنفي الجنس والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها

﴿فصل﴾ فاما كان وأخواتها

هنا ثلاثة عشر فعلا (فانها ترفع المبتدأ) مالم يلزم التصدير ولا الابتدائية (تشبيها بالفاعل) أى بفاعل الفعل المتعدى (و يسمى اسمها) حقيقة وفاعلا مجازا (وتنصب الخبر) مالم يكن جملة طلبية (تشبيها بالمفعول) فى توقف الفعل عليه (و يسمى خبرها) حقيقة ومفعولا مجازا ودخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لان الاصل فى الافعال أن تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف وحق هذه الافعال أن تنسب معانيها لى المفردات الا أنهم توسعوا فى الكلام فاجروها مجرى الحروف فادخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها لى مضمونها ومن ثم سماها الزجاجى حروفا (وهذه الافعال) بالنظر الى عملها هذا العمل المخصوص (على ثلاثة أقسام أحدها مايعمل هذا العمل) من رفع الاسم ونصب الخبر (من غير) اعتبار (شرط) فيه مما سيأتى وهو ثمانية أفعال (كان) الدالة على ثبوت الخبر للاسم فى الزمن الماضى (وأمسى) الدالة على ثبوته له مساء (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحا (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحى (وظل) الدالة على ثبوته له نهارا (و بات) الدالة على ثبوته له ليلا (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة لى صفة أو من حقيقة الى حقيقة (وليس) الدالة على نفى الخبر عن الاسم حالا عند التجرد من القرينة فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفى أو شبهه عليها مثال كان (نحو وكان الله غفورا رحيما) فكان فعل ماض ناقص والاسم الكريم اسمها وغفورا رحيما خبرها ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيها وأصبح نحو (فاصبحتم بنعمته اخوانا) وأضحى نحو أضحى محمد متعبدا وبات نحو بات زيد معتكفا وصار نحو صار الطين خزفا وليس نحو (ليسوا سواء) وظل نحو (ظل وجهه مسودا و) القسم (الثانى مايعمل هذا العمل بشرط) أن يكون تاليا لنفى أو شبهه بان (يتقدمه نفى أو نهى أو دعاء وهو أربعة زال) ماضى يزال (وفتىء و برح وانفك) مثال زال لا زال جنابك محروسا ومثلها ماتصرف منها (نحو ولا يزالون مختلفين) ومثال فتىء نحو مافتىء العبد خاضعا ولا فتىء حكمك نافذا وبرح نحو مابرح صباحك متبسما ولا برح ربعك مأنوسا ومثلها ماتصرف منها نحو (لن نبرح عليه عاكفين) ومثال انفك نحو ماانفك زيد مصليا ولا انفك بيتك عامرا (و) من متصرفات زال بعد النهى (قول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين)

صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس وشمر بكسر الميم أمر ولا حرف نهى واسم تزل مستتر فيها وجوبا وذاكر الموت خبرها (و) مثالها بعد الدعاء (قوله

ألا يا اسلمى يادارمى على البلا * (ولا زال منهلا بجرعائك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدما وقيد ما زال بكونها ماضى يزال لاخراج زال ماضى يزول وزال ماضى يزيل فان الاول منهما فعل تام قاصر بمعنى ذهب وانتقل والثانى متعد لواحد بمعنى ماز يميز وهذه الاربعة تفيد اتصاف الاسم بالخبر على سبيل الاستمرار مذ كان الاسم قابلا للخبر وسبب دلالتها لى هذا الاستمرار انها بمعنى نفى فاذا دخل عليها النفى صار معناها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت وانما قام النهى والدعاء مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفى (و) القسم (الثالث مايعمل هذا العمل بشرط ان تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصانى بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) وتصدق مادمت قادرا (وسميت ماهذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر) المضاف اليه الزمان (وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف) المضاف (وهو المدة) وأصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها فى الانتصاب على الظرفية ولهذا افتقر الكلام الى عامل فى الظرف تتم به الجملة وامتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقيما فلو فقدت ما نحو دام زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا وكذا اذا وجدت وكانت مصدرية لا ظرفية نحو عجبت مما دام زيد صحيحا لان المعنى عجبت من دوامه صحيحا لا من مدة دوامه والظرفية تلزمها المصدرية ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط * واعلم ان خبر هذه

فانها ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل و يسمى اسمها وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول و يسمى خبرها وهذه الافعال على ثلاثة أقسام أحدها مايعمل هذا العمل من غير شرط وهو كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل و بات وصار وليس نحو وكان الله غفورا رحيما فاصبحتم بنعمته اخوانا ليسوا سواء وظل وجهه مسودا الثانى مايعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفى أو نهى أو دعاء وهو أربعة زال وفتىء و برح وانفك نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وقول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو
ت فنسيانه ضلال مبين

وقوله

ولا زال منهلا بجرعائك القطر

والثالث مايعمل هذا العمل بشرط أن تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام نحو مادمت حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة

الافعال كخبر المبتدا يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم وظرفا وجارا ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا ويجوز تعدده والاصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل (ويجوز فى خبر هذه الافعال) كلها (أن يتوسط بينها وبين اسمها) على خلاف الاصل لقوة عملها نظرا الى كونها أفعالا فجاز ان تتصرف فى معمولها (نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان وقد توسط بينها وبين اسمها على خلاف الاصل (و) مثله (قول الشاعر)

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم ‌* (فليس سواء عالم وجهول)

فسواء خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها وهو عالم وما عطف عليه وقد يكون التوسط واجبا نحو ما كان حجتهم الا أن قالوا وممتنعا نحو كان موسى صديقى (ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن) بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو وأنفسهم كانوا يظلمون وقوله ‌* على السن خيرا لا يزال يزيد ‌* ولا فرق فى ذلك بين ما شرط فى عمله تقدم نفى أولا وقد يكون التقدم واجبا نحو كم كان مالك (الا) خبر (ليس) عند جمهور البصريين قياسا على عسى بجامع الجمود ولا حجة للمجيز فى قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لجواز أن يكون يوم مبتدأ بنى لاضافته الى الفعل أو منصوبا بفعل مقدر (و) الا خبر (دام) فانه يمتنع تقدمه عليها مع ما باتفاق لان ما فى صلة المصدر لا يتقدم عليه وعلى دام وحدها على الاصح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته (كقولك عالما كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ ومثله قوله

اعلموا انى لكم حافظ ‌* شاهدا ما كنت أو غائبا

واذا نفى الفعل الناسخ بما امتنع تقدم الخبر على ما دون الناسخ لان لها صدر الكلام فيمتنع قائما ما كان زيد دون ما قائما كان زيد (و) يثبت (لتصاريف هذه الافعال) الناسخة (من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما) ثبت (للماضى من العمل) فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين) ومثال الامر نحو (قل كونوا حجارة) والمصدر نحو أعجبنى كون زيد صديقك واسم الفاعل نحو زيد كائن أخاك وهى بالنسبة الى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند أكثر المتأخرين وقسم يتصرف تصرفا ناقصا بمعنى انه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقى الافعال (وتستعمل هذه الافعال تامة أى مستغنية) بمرفوعها (عن الخبر) فتدل على ثبوت الشئ فى نفسه وتكون مع مرفوعها كلاما تاما بخلاف ما اذا كانت ناقصة وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان لانها اذا استعملت ناقصة دلت على الزمان فقط وهو ضعيف واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أى وان حصل) وأمسى وأصبح بمعنى دخل فى المساء وفى الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون فى الصباح وحين تدخلون فى المساء) هكذا بخط المؤلف وأضحى بمعنى دخل فى الضحى وصار بمعنى انتقل وظل بمعنى دام وبرح بمعنى ذهب وانفك بمعنى انفصل ودام بمعنى بقى وبات بمعنى عرس (الا زال) ماضى يزال (وفتئ وليس فانها ملازمة للنقص) محتاجة الى خبر يتم به الكلام وذكر الفارسى ان زال تستعمل تامة أيضا (وتختص كان) عن أخواتها بامور (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى أو لفظا فقط (بشرط أن تكون بلفظ الماضى) المخفف (و) بشرط (أن تكون فى حشو الكلام) بان تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره والموصول وصلته نحو زيد كان قائم وكيف نكلم من كان فى المهد صبيا وزيادتها بين ما وفعل التعجب مطردة (نحو ما كان أحسن زيدا) وقد أفهم كلامه انها لا تزاد بلفظ المضارع أو غيره ولا فى صدر الكلام وآخره وأن غيرها من أخواتها لا يزاد (وتختص أيضا بجواز حذفها مع اسمها وابقاء خبرها) على حاله منصوبا لكثرة استعمالها (وذلك) أى جواز الحذف (كثير) فى كلامهم (بعد لو وان الشرطيتين) وبعد غيرهما قليل (كقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من حديد) أى ولو كان الذى تلتمسه خاتما من حديد فحذفت كان مع اسمها (وقولهم) أى العرب ولو قال

وقوله

ويجوز فى خبر هذه الافعال أن يتوسط بينها وبين اسمها نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقول الشاعر فليس سواء عالم وجهول ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن الا ليس ودام كقولك عالما كان زيد ولتصاريف هذه الافعال من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما للماضى من العمل نحو حتى يكونوا مؤمنين قل كونوا حجارة وتستعمل هذه الافعال تامة أى مستغنية عن الخبر نحو وان كان ذو عسرة أى وان حصل فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون فى الصباح وحين تدخلون فى المساء الا زال وفتئ وليس فانها ملازمة للنقص وتختص كان بجواز زيادتها بشرط ان تكون بلفظ الماضى وان تكون فى حشو الكلام نحو ما كان أحسن زيدا وتختص أيضا بجواز حذفها مع اسمها وابقاء خبرها وذلك كثير بعد لو وان الشرطيتين كقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من حديد وقولهم

ساكن ولا ضمير نصب نحو ولم أك بغيا ولا تك فى ضيق وان تك حسنة (فصل) وأما الحروف المشبهة بليس فأربعة ما ولا وان ولات فأما ما فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط أن لا تقترن بإن وان لا يقترن خبرها بالا وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ولا معمول خبرها على اسمها الا اذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فالمستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا وكقوله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم فان اقترنت بان بطل عملها نحو ما ان زيد قائم وكذا ان اقترن خبرها بالا نحو وما محمد الا رسول وكذا ان تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد أو تقدم معمول الخبر وليس ظرفا نحو ما طعامك زيد آكل فان كان ظرفا نحو ما عندك زيد جالس لم يبطل عملها وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط المذكورة * وأما لا فتعمل عمل ليس أيضا عند الحجازيين فقط بالشروط المتقدمة

وقوله لكان أولى لانه حديث (الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر) فحذفت كان مع اسمها أيضا والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وهذا الذى ذكره من نصب الاول ورفع الثانى هو أرجح الاوجه فى مثل هذا التركيب ويجوز رفع الاول ونصب الثانى ورفعهما ونصبهما وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير ان ولو كقوله * من لد شولا فالى اتلائها * أى من لد أن كانت شولا (وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلا (ان لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب) متصل بها (نحو ولم أك بغيا) أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف وعلى هذا قس نحو (ولا تك فى ضيق) فى النحل لا فى النمل ونحو (وان تك حسنة) فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا والاتصالها بساكن فكسرت لاجله فتعاصت على الحذف ومن أجازه نظر الى عروض الحركة ولا من نحو ان يكنه فلن تسلط عليه لاتصالها بالضمير والضمائر ترد الاشياء الى أصولها

* (فصل) * فيما ألحق بليس فى العمل (وأما الحروف المشبهة بليس) فى النفى والجمود والدخول على الجمل الاسمية (فأربعة ما ولا وان ولات) النافيات وأكثرها عملا ما وكان القياس فيها أن لا تعمل لعدم اختصاصها ولما كان عمل كل منها على خلاف الاصل اشترط له شروط (فأما ما) النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط) اجتماع أمور أربعة الاول (أن لا تقترن) ما (بان) الزائدة (و) الثانى (أن لا يقترن خبرها بالا و) الثالث (أن لا يتقدم خبرها) ولو ظرفا (على اسمها و) الرابع أن (لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها) وهذا معلوم مما قبله وانما ذكره توطئة لقوله (الا اذا كان) ذلك (المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز اعمالها مع تقدمه كما سيأتى فهذه الاربعة متى وجدت جاز اعمالها فى معرفة ونكرة (فالمستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا و) قد ورد القرآن باعمالها (كقوله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم) ولم يقع فى القرآن اعمال ما صريحا فى غير هاتين الآيتين قاله ابن هشام (فان) انتفى الشرط الاول بان (اقترنت) ما (بان) الزائدة (بطل عملها) لضعف شبهها بليس لايلائها ما لا يلى ليس (نحو ما ان زيد قائم) وقوله * بنى غدانة ما ان أنتم ذهب * ويروى ذهبا وأول على أن ان نافية مؤكدة لما لا زائدة وهذا يؤخذ منه ان تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المؤلف (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثانى بان (اقترن خبرها بالا نحو وما محمد الا رسول) لان عملها انما هو للنفى وقد انتقض بالا وتسميته حينئذ خبرها مجاز بخلاف ما اذا انتقض بغير الا نحو ما زيد غير قائم (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثالث بان (تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد) وقوله ما مسىء من أعتب (أو) انتفى الرابع بان (تقدم معمول الخبر) على اسمها (وليس ظرفا) أو جارا أو مجرورا (نحو ما طعامك زيد آكل) لضعفها فى العمل فلا يتصرف فى خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم (فان كان) معمول الخبر (ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا) أو جارا ومجرورا نحو ما فى الدار زيد جالسا (لم يبطل عملها) لتوسعهم فى الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا فى غيرهما وقضية هذه العلة جواز اعمال ما اذا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور وبه صرح بعضهم وهو ظاهر قياسا على خبر ان وأخواتها وقيل يمنع ذلك وهو قضية كلام المؤلف كغيره وأما تقدم المعمول على الخبر فجائز (وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط المذكورة) فيقولون ما زيد قائم قال شاعرهم ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام أى هو تميمى فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين عن أن يصرح بنسبه ويقول أنا تميمى (وأما لا) النافية للوحدة أو للجنس ظاهرا (فتعمل عمل ليس أيضا عند الحجازيين فقط) أى دون تميم (بالشروط المتقدمة فى ما) النافية ما عدا الشرط الاول لان لا لا تقترن بان الزائدة (وتزيد) لا على ما (بشرط آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل أفضل منك) فلا تعمل فى معرفة فلا يقال لا زيد قائما وأما قوله

فى ما وتزيد بشرط آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل أفضل منك

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا * لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

فنادر (وأكثر عملها) واقع (في الشعر) ولا تختص به وهذا مخالف لما في القطر والملحة من اختصاصه بالشعر وقد يراد بها نفي الجنس نصا كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا (وأما ان) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية فقط) أي دون غيرهم (بالشروط المذكورة في ما) النافية ماعدا الشرط الاول أيضا (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالاول (نحو ان زيد قائما) ومنه قراءة سعيد ابن جبير رحمه الله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة هي المثلية في الانسانية والمثبتة في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض (و) الثاني (سمع من كلامهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم ان ذلك نافعك ولا ضارك (وأما لات) أصلها لا زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي وحركت لالتقاء الساكنين (فتعمل عمل ليس) باجماع من العرب (بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) هذا ما نص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف وقيل لا يختص به بل باسم الزمان وان لم يكن بلفظ الحين كالساعة والاوان وهو ظاهر عبارة التسهيل وجزم في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة (و) بشرط أن لا يجمع بين جزأيها في الكلام (بان يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) يحذف (خبرها) ويذكر اسمها فلا يجتمعان لعدم السماع (والغالب) في كلامهم (حذف الاسم) لان الخبر محط الفائدة (نحو فنادوا ولات حين مناص) بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف ومناص بمعنى فرار والتقدير (أي ليس الحين حين فرار) ويقل عكسه كما أومأ اليه بقوله (وقرئ) في الشواذ (ولات حين مناص) برفع حين (على ان الخبر محذوف) والحين اسمها والتقدير (أي ليس حين فرار حينا) موجودا (لهم) عند تناديهم ونزول العذاب وأما قوله

لهفي عليك للهفة من خائف * يبغي جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء أو على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجيرا و يحصل له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان

(فصل وأما أفعال المقاربة) مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح ثالثه قد تأتي بمعنى أصل الفعل وهو المراد هنا (فهي) باعتبار معانيها (ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر) المسمى باسمها (وهو) ثلاثة (كاد وكرب) بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح (وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء الخبر) أي رجاء المتكلم الخبر أي حصول مضمونه سواء رجاه عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين (واخلولق وما وضع للدلالة على الشروع) اى على شروع الاسم في الخبر (وهو كثير) وقد انهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها (وعلق وأنشأ وأخذ وجعل) فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة كذا قيل والظاهر أن هذا من باب التغليب كالقمرين والعمرين (وهذه الافعال تعمل عمل كان) وأخواتها (فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) وانما أفردت بالذكر مع مساواتها لها في العمل لاختصاص خبرها باحكام ليست لخبر كان وأخواتها كما أشار الى ذلك بقوله (الا أن خبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها) فلا يجوز تقدمه عليها لعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي ومنعه الشلوبين فيما اقترن فيه الخبر بان (رافعا لضمير اسمها غالبا) كما سيأتي فعلم أن خبرها لا يكون الا جملة فعلية مصدرة بمضارع ومجيئه على خلاف ذلك نادر كقوله * فابت الى فهم وما كدت آيبا * وقوله * لا تكثرن اني عسيت صائما * وأما فطفق مسحا

وأكثر عملها في الشعر وأما ان فتعمل عمل ليس في لغة أهل العالية بالشروط المذكورة في ماسواء كان اسمها معرفة أو نكرة نحو ان زيد قائما وسمع من كلامهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وأما لات فتعمل عمل ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين و بان يحذف اسمها أو خبرها والغالب حذف الاسم نحو فنادوا ولات حين مناص أي ليس الحين حين فرار وقرئ ولات حين مناص على ان الخبر محذوف أي ليس حين فرار حينا لهم

(فصل) وأما أفعال المقاربة فهي ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو كاد وكرب وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء الخبر وهو عسى وحرى واخلولق وما وضع للدلالة على الشروع وهو كثير نحو طفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهذه الافعال تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر الا أن خبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها رافعا لضمير اسمها غالبا

فالخبر

و يجب اقترانه بان ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن يقوم واخلولق السماء أن تمطر و يجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع نحو وطفقا يخصفان عليهما والاكثر فى عسى وأوشك الاقتران بان نحو عسى الله أن يأتى بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه والاكثر فى كاد وكرب تجرده من أن نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر

كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب

﴿فصل﴾ وأما ان وأخواتها فتنصب المبتدأ و يسمى اسمها وترفع الخبر و يسمى خبرها وهى ستة أحرف ان وأن وهما لتوكيد النسبة ونفى الشك عنها نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم وقوله ذلك بان الله هو الحق وكان للتشبيه المؤكد نحو كأن زيدا أسد ولكن للاستدراك نحو زيد شجاع لكنه بخيل وليت للتمنى نحو ليت الشباب عائد ولعل للترجى نحو لعل زيدا قادم وللتوقع نحو لعل عمرا هالك ولا يتقدم خبر هذه الاحرف عليها

فالخبر محذوف أى فطفق يمسح مسحا و يجوز فى خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * و يروى بنصبه أيضا على الاصل وعنه احترز المؤلف بقوله غالبا (و يجب اقترانه) أى الخبر بان (ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن يقوم واخلولقت السماء أن تمطر) فلا يجوز حرى زيد يقوم واخلولقت السماء تمطر (و يجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع) لانها للحال وان تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف (نحو وطفقا يخصفان عليهما) وتقول أخذ يقول وجعل ينشد ولا تقول أخذ أن يقول ولا جعل أن ينشد (والاكثر فى) خبر (عسى وأوشك الاقتران بان نحو عسى الله أن يأتى بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه) وتجرده منها قليل وليس بكثير وكان القياس فى عسى وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجرد من أن خاص بالشعر وأما أوشك فكون الاكثر معها الاقتران انما يظهر حيث جعلت للترجى كعسى وأما ان جعلت للمقاربة كما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه فلا (والاكثر فى) خبر (كاد وكرب تجرده من أن نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر

(كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب)

واقترانه بها قليل أيضا وليس بكثير وقد اشتهر القول بين النحويين ان كاد اثباتها نفى و نفيها اثبات حتى جعله المعرى لغزا فقال

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود
اذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

والصحيح أنها كسائر الافعال نفيها نفى واثباتها اثبات ولا ينافى قوله وما كادوا يفعلون قوله فذبحوها لان معنى الكلام انهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين الى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم

﴿فصل فى النوع الثانى من النواسخ﴾ (وأما ان وأخواتها) وتسمى الاحرف المشبهة بالفعل ولها صدر الكلام الا أن المفتوحة (فتنصب المبتدأ) المسند اليه (و يسمى اسمها وترفع الخبر) على الاصح (و يسمى خبرها وهى ستة أحرف) عملها متحد ومعناها مختلف (ان) بالكسر والتشديد (وأن) بالفتح والتشديد (وهما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزاين اذا كان المخاطب عالما بها (و) لتوكيد (نفى الشك عنها) اذا كان شاكا فيها ولتوكيد نفى الانكار عنها اذا كان جاحدا لها (نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم و) نحو (قوله) تعالى (ذلك بان الله هو الحق) والفرق بينهما أن ان المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كان عليه بخلاف أن المفتوحة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد ولهذا لابد أن يتقدم عليها عامل (وكان للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد (نحو كان زيدا أسد) أصله ان زيدا كاسد فقدمت الكاف على أن لافادة التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان لفظا وصارتا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ (ولكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (نحو) قولك (زيد شجاع) فهذا يوهم ثبوت الكرم له لان من سيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك التوهم بقولك (لكنه بخيل) وكذا تفعل فى النفى تقول ما زيد عالما لكنه صالح وقد تأتى للتوكيد نحو لو جاءنى زيد أكرمته لكنه لم يجئ (وليت للتمنى) وهو طلب مالا طمع فيه (نحو ليت الشباب عائد) فان عوده بعد المشيب مستحيل أو ما فيه عسر كقول من لم يرج مالا ليت لى مالا فاحج منه و يمتنع ليت غدا يجىء فانه واجب المجىء (ولعل للترجى) فى الشئ المحبوب (نحو لعل زيدا قادم وللتوقع) أى الاشفاق من الشئ المكروه (نحو لعل عمرا هالك) ولو عبر بالاشفاق لكان أولى لان التوقع صادق بهما ولا يكون الا فى الممكن وقد تأتى للتعليل نحو لعله يتذكر (ولا يتقدم خبر هذه الاحرف عليها) ولو ظرفا ومجرورا فلا يقال قائم ان زيدا ولا عندك أو فى الدار ان زيدا لضعفها فى العمل بعدم

ولا يتوسط بينها وبين اسمها الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان لدينا أنكالا ان فى ذلك لعبرة وتتعين إنَّ المكسورة فى الابتداء نحو انا أنزلناه وبعد ألا التى يستفتح بها الكلام نحو ألا ان أولياء الله لاخوف عليهم وبعد حيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وبعد القسم نحو والكتاب المبين انا أنزلناه وبعد القول نحو قال انى عبد الله واذا دخلت اللام فى خبرها نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وتتعين أن المفتوحة اذا حلت محل الفاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو محل نائب الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع نفر من الجن أو محل المفعول نحو ولاتخافون أنكم أشركتم بالله أو محل المبتدا نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق ويجوز الامران بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوأ الى قوله فانه غفور رحيم وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا

تصرفها لان عملها بالحمل على الافعال فلم تقو قوتها (و) لهذا (لايتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال ان قائم زيدا واذا امتنع هذا امتنع ماقبله من باب أولى لان امتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس (الا اذا كان) الخبر (ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز (نحو ان لدينا أنكالا) ونحو (ان فى ذلك لعبرة) لاجل التوسع فى الظرف والمجرور كما مر مع تأخرهما عن العامل بل قد يجب ذلك لعارض نحو ان فى الدار صاحبها ولا يلزم من جواز توسطه اذا كان ظرفا جواز تقدمه على هذه الاحرف اذ لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال اليوم انى ذاهب * واعلم أن لفظة ان اذا وقعت فى الكلام وأردت أن تعلم انها مكسورة أو مفتوحة وهل كسرها جائز أو واجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل موضع لايجوز فيه أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وجب فيه كسرها وان وجب فيه ذلك تعين فتحها ويجوز الفتح والكسر ان صح الاعتباران وقد ذكر المؤلف رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل فقال (وتتعين المكسورة فى الابتداء) أى فى ابتداء كلام المتكلم أو فى وسطه اذا كان ابتداء كلام آخر لكونه موضع الجملة حقيقة (نحو انا أنزلناه) أو حكما (و) ذلك (بعد ألا التى يستفتح بها الكلام نحو ألا ان أولياء الله لاخوف عليهم و) تتعين فى أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للاضافة الى الجمل كاذ (نحو جلست حيث ان زيدا جالس) لان حيث لاتضاف الا الى الجملة وأن المفتوحة مع معموليها فى تأويل المفرد كما مر بخلاف الواقعة فى أثناء الجملة نحو جلست حيث اعتقادى انه مكان حسن قال ابن هشام وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش اهـ وقضية كلام ابن الحاجب فى كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها كما بينته فى شرح القطر (و بعد القسم) أى الاسم المقسم به جوابا له سواء وجدت اللام فى خبرها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر أو لا نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه لان جواب القسم لايكون الا جملة (و بعد القول) فى أول الجملة المحكية به (نحو قال انى عبد الله) لان مقول القول لايكون الا جملة بخلاف الواقعة فى أثنائها نحو قال زيد اعتقادى أن عمرا فاضل (و) تتعين أيضا (اذا دخلت اللام) الابتدائية (فى خبرها نحو) ان الله لغفور رحيم ومنه اللام المعلقة للعامل عن العمل نحو (والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فاللام علقت فعلى العلم والشهادة أى منعتهما من التسليط على لفظ مابعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح ومن المواضع التى يجب فيها الكسر ان تقع فى أول الصلة نحو جاء الذى انه فاضل وفى أول الصفة نحو جاءنى رجل انه فاضل وفى أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل (وتتعين ان المفتوحة اذا حلت محل الفاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو الشرطية نحو ولو أنهم صبروا (أو) حلت (محل نائب الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع نفر من الجن) لوجوب كون النائب كذلك (أو محل المفعول نحو ولاتخافون أنكم أشركتم بالله) لوجوب كون المفعول مفردا (أو محل المبتدا نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة) لوجوب كون المبتدا كذلك ولهذا أوجبوا الفتح بعد لولا الامتناعية نحو ولولا انك منطلق (أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق) لان حرف الجر لايدخل الا على مفرد أو كانت مجرورة بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون أو خبرا عن اسم معنى نحو اعتقادى أنه فاضل أو معطوفة على شئ مما تقدم أو بدلا منه نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (و يجوز الامران) أى كسر همزة ان وفتحها فى المحل الصالح للمفرد والجملة كما اذا وقعت (بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوأ الى قوله فانه غفور رحيم) فالكسر على جعل مابعد الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم والفتح على جعل ان مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ والمعنى فالغفران والرحمة أى حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة (و بعد اذا الفجائية) اذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت فاذا ان زيدا

قائم وكذلك اذا وقعت في موضع التعليل نحو ندعوه انه هو البر الرحيم ولبيك ان الحمد والنعمة لك وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة فقط على أربعة أشياء على خبرها بشرط كونه مؤخرا مثبتا نحو ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق وعلى معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو ان زيدا لعمرا ضارب وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف فيبطل عملها نحو انما الله اله واحد قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد كأنما زيد قائم ولكنما زيد قائم ولعلما زيد قائم الا ليت فيجوز فيها الاعمال والاهمال نحو ليتما زيدا قائم بنصب

قائم) فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أي فاذا قيامه حاصل والكسر على عدم التأويل أي فاذا هو قائم قال ابن مالك وهو أولى لانه لايحوج الى تأويل أما اذا كان معها اللام فيجب الكسر نحو خرجت فاذا ان الشمس لطالعة (و) كذا يجوز الامران (اذا وقعت في موضع التعليل نحو) انا كنا من قبل (ندعوه انه هو البر الرحيم) فالكسر على انه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أي لانه (و) مثله (لبيك ان الحمد والنعمة لك) والكسر أرجح ويجوز الامران أيضا اذا وقعت خبرا عن قول و وقع خبرها قولا وفاعل القولين واحد نحو أول قولي اني أحمد الله فالكسر على معنى قولي هذا اللفظ المفتتح باني فلا يصدق على حمد بغير هذا اللفظ والفتح على معنى أول قولي حمد الله فيصدق على أي قول تضمن حمدا فلو لم يقع خبرا عن قول نحو عملي اني أحمد الله وجب فتحها أو لم يخبر عنها بقول نحو قولي اني مؤمن أو اختلف القائل نحو قولي ان زيدا يحمد الله وجب كسرها (وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) فتزداد الجملة تأكيدا (فقط) أي دون سائر أخواتها (على) واحد من (أربعة أشياء) الاول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) فلو قدم نحو ان لدينا أنكالا لم تدخله اللام (مثبتا) غير ماض متصرف خال من قد فلو كان مع تأخره منفيا نحو ان زيدا لم يقم لم تدخل عليه كما لو كان مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا من قد نحو ان زيدا قام ولا فرق في دخولها في الخبر بين أن يكون مفردا (نحو ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم) أو ظرفا نحو ان زيدا لعندك أو شبهه نحو وانك لعلى خلق عظيم أو جملة اسمية نحو ان زيدا لابوه قائم أو فعلية مصدرة بمضارع نحو وان ربك ليحكم بينهم أو بماض غير متصرف نحو ان زيدا لعسى أن يقوم أو بماض متصرف مقرون بقد نحو ان زيدا لقد سما (و) الثاني (على اسمها بشرط ان) لايلي ان اما بان (يتأخر عن الخبر) الذي هو ظرف أو شبهه (نحو ان في ذلك لعبرة) وان عندك لزيدا أو عن معمول الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب وانما شرط ذلك لئلا يجمع بين حرفي تأكيد (و) الثالث (على ضمير الفصل) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدا والخبر أو ما أصله ذلك (نحو ان هذا لهو القصص الحق) سمي بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه والكوفي يسميه عمادا لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى أو في فصل الخبر عن الصفة ولا محل له من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف وقيل هو اسم لامحل له من الاعراب كاسم الفعل وقيل محله بحسب ما بعده وقيل بحسب ما قبله (و) الرابع (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر) ولم يكن حالا وصلاحية الخبر لدخول اللام عليه (نحو ان زيدا لعمرا ضارب) وان في الدار لعندك زيدا جالس فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو ان زيدا جالس عندك كما لو كان مع تقدمه حالا أو الخبر غير صالح للام نحو ان زيدا راكبا أتيك وان عمرا خالدا ضرب وهذه اللام تسمى اللام المزحلقة بالقاف أو بالفاء لانها الداخلة على المبتدا فزحلقت مع ان للخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد (وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف) الستة (فيبطل عملها) لان ما قد أزالت اختصاصها بالاسماء فوجب اهمالها ولهذا تسمى ما هذه كافة لكفها ما اتصلت به عن العمل وتسمى أيضا المهيئة لانها هيأت هذه الاحرف للدخول على الافعال (نحو انما الله اله واحد) مثال لاهمال ان المكسورة ودخولها على الاسم ونحو (قل انما يوحى الى) مثال لدخولها على الفعل ونحو (انما الهكم اله واحد) مثال لاهمال أن المفتوحة ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل نحو أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا ونحو (كأنما زيد قائم) مثال لاهمال كان ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل كأنما يساقون الى الموت (و) نحو (لكنما زيد قائم) مثال لاهمال لكن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله

* ولكنما أسعى لمجد مؤثل *

(و) نحو (لعلما زيد قائم) لاهمال لعل ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله لعلما * أضاءت لك النار الحمار المقيدا * ولا يستثنى من هذه الاحرف (الا ليت فيجوز فيها الاعمال) لانها لم يزل اختصاصها بالاسماء باتصال ما بها (والاهمال) الحاقا باخواتها (نحو ليتما زيدا قائم) بنصب

ز يدورفعه وتخفف إن المكسورة فيكثر اهمالها نحوان كل نفس لما عليها حافظ ويقل اعمالها نحووان كلا لما ليوفينهم فى قراءة من خفف ان ولما فى الآيتين وتلزم اللام فى خبرها اذا أهملت وان خففت ان المفتوحة بقى اعمالها ولكن يجب أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون محذوفا ويجب أن يكون خبرها جملة نحو علم أن سيكون واذا خففت كأن بقى اعمالها ويجوز حذف اسمها وذكره كقوله * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * واذا خففت

ز يدورفعه) وقد روى بهما قوله * قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * يروى برفع الحمام على اهمال ليت وبنصبه على اعمالها هذا مذهب الجمهور ومن النحاة من جوز اعمال البقية قياسا على ليت فان الاعمال لم يسمع الا فيها ومنهم من قاس عليها لعل وحدها ومنهم من قاس معها ان قال بعض شراح الألفية ولا يصح القياس فى شئ من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة فانها لا تبطل عمل هذه الاحرف نحو أيحسبون أنما نمدهم به وقوله ولكن ما يقضى فسوف يكون * ومثلها ما المصدرية نحو أعجبنى ان ما فعلت حسن أى ان فعلك حسن (وتخفف ان المكسورة) الهمزة عند البصريين لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيكثر اهمالها) أى ابطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبرا (نحو ان كل نفس لما عليها حافظ) بتخفيف ما فهى زائدة واهمال ان هوا قياس لزوال اختصاصها بالاسماء ولفوات بعض وجوه مشابهتها للفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة أحرف واذا خففت جاز دخولها على كل ناسخ ولا تدخل على غيره الا نادرا لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر فاذا فات ذلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان والاكثر كون الناسخ ماضيا (ويقل اعمالها) استصحابا للحكم الاصلى فيها (نحو وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة من خفف ان ولما فى الآيتين) أى هذه والتى قبلها فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام فى لما لام الابتداء وما نكرة خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف والتقدير وان كلا لخلق أو جمع والله ليوفينهم وقرئ بتشديد لما فى الآيتين وتخفيف ان فلما بمعنى الا وان نافية وكلا فى الثانية منصوب باضمار أرى (وتلزم اللام) الابتدائية (فى خبرها اذا أهملت) ولم يظهر المعنى لانها لما أهملت صارت صورتها صورة ان النافية فجئ باللام لئلا يشتبه كل من معنى النفى والاثبات بالآخر وأما اذا أعملت أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفى لم تلزم اللام بل قد يجب تركها نحو ان زيد لن يقوم هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فيوجب اللام بعدها أهملت أو اعملت وهى فى الاول للفرق والثانى لاطراد الباب على سنن واحد (وان خففت أن المفتوحة) الهمزة (بقى اعمالها) وجوبا (ولكن يجب) فى غير ضرورة (أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون) مع ذلك (محذوفا) اذ لو لم تعمل للزم ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك لان مشابهة أن المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة وقد سمع اعمال المكسورة المخففة فى سعة الكلام ولم يسمع اعمال المفتوحة المخففة فأوجبوا اعمالها وانما قدروا اسمها ضمير شأن لأنهم وجدوها داخلة على أفعال غير ناسخة وقد تقدم أن المكسورة لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة فى ضمير الشأن مقدرا لتكون داخلة على جملة اسمية فتجرى على السنن السابق وانما أوجبوا حذفها لان أن المفتوحة قد أثرت فى المعنى بتغييره من الجملة الى المفرد فاوجبوا تغييرها فى اللفظ لاجل ان يطابق اللفظ المعنى (ويجب) فى غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشان (نحو علم أن سيكون) هذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وأما ابن مالك فظاهر كلامه كالمغنى ان الشرط كون اسمها فى الغالب ضميرا محذوفا سواء كان ضمير الشأن أم غيره ثم الجملة الواقعة خبر ان كانت اسمية أو فعلية مبدوأة بفعل جامد أو متصرف متضمن دعاء لم يحتج الى فاصل أولا وجب فصلها من أن بحرف تنفيس أو نفى أو قد أو لو (واذا خففت كأن بقى اعمالها) وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على أن المفتوحة لكن تخالفها فى أن خبرها لا يلزم كونه جملة وان اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله (ويجوز حذف اسمها وذكره) فى اللفظ لكنه قليل (كقوله * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم *) روى برفع ظبية على ان اسمها محذوف وبنصبها على حذف الخبر وبجرها على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور واذا كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل والا وجب أن فصل بلم أو قد وجوز الزمخشرى وابن الحاجب الغاءها بل جعله ابن الحاجب هو الافصح (واذا خففت

لكن

لكن وجب اعمالها) لزوال اختصاصها بالاسماء لانها أضعف من كأن فى مشابهة الفعل واذا خففت جاز دخول لواو العاطفة عليها للفرق بينها و بين لكن العاطفة فان هـذه لايجوز دخول الواو عليها وأجاز الاخفش ويونس اعمالها قال الرضى ولاأعرف له شاهدا

(فصل فى الكلام على لا العاملة عمل ان بالحمل عليها) ولا على ثلاثة أقسام ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه وزائدة دخولها فى الكلام كخروجها ونافية وهى نوعان داخلة على معرفة وستأتى وعلى نكرة وهى ضربان عاملة عمل ليس وقد تقدمت وعاملة عمل ان وتسمى لا التبرئة واليها أشار بقوله (وأما لا التى لنفى الجنس فهى التى يراد بها نفى جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لايخرج عنه فرد من أفراده بخلاف العاملة عمل ليس فانها وان نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور (وتعمل) هذه (عمل ان فتنصب الاسم) الذى هو المبتدأ لفظا أو محلا (وترفع الخبر) الذى كان خبر المبتدأ على انه خبرها لانها لتأكيد النفى وان لتأكيد الايجاب فحملت على ان حملا للنقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير وكان القياس ان لاتعمل كما مر لكنهم أخرجوها عن الاصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فلانه يدل على عمومه بوقوعه فى سياق النفى وأما تنكير الخبر فلئلا يخبر بالمعرفة على النكرة (وأن يكون اسمها متصلا بها) لفظا وتقديرا بان يكون مقدما على خبرها لضعفها فى العمل لانها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها ولان عملها على خلاف القياس كما مر وان لايدخل عليها جار فاذا وجدت هذه الشروط الاربعة وجب اعمالها ان لم تتكرر والا جاز (فان كان اسمها مضافا) الى نكرة (أو مشبها بالمضاف) فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه (فهو معرب منصوب) لفظا أو تقديرا فالاول (نحو لا صاحب علم ممقوت و) الثانى نحو (لا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شئ) هو (من تمام معناه) أى المشبه كالمثال المذكور فان جبلا تعلق بطالعا بحيث لايتم معنى طالعا بدونه كما ان المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لايتم معناه بدونه والشئ المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال ومرفوعا نحو لا حسنا وجهه مذموم ومجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا (وان كان اسمها مفردا بنى على ما) كان (ينصب به) المفرد (لو كان معربا) قبل دخول لا عليه (ونعنى) معاشر النحاة (بالمفرد هنا وفى باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) الاولى به (وان كان مثنى أو مجموعا) فانه مفرد هنا وانما قال هنا وفى باب النداء لان المفرد فى باب الاعراب يقابله المثنى والمجموع وفى باب العلم يقابله المركب وفى باب المبتدا والخبر يقابله الجملة وشبهها وفى باب لا والنداء يقابله ما ذكره هنا (وان كان مفردا) أى موحدا لفظا ومعنى أو لفظا فقط (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (بنى على الفتح نحو لا رجل حاضر) ولا قوم فى الدار (ولا رجال حاضرون) ولا هنود حاضرات (وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما بنى على الياء) نيابة عن الفتحة (نحو لا رجلين فى الدار) مثال للمثنى (ولا قائمين فى السوق) مثال للجمع (وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسرة) بلا تنوين (نحو لا مسلمات حاضرات) استصحابا للاصل بل كان القياس وجوب الكسر (وقد يبنى على الفتح) نظرا للاصل فى بناء المركبات وهو أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا وقد روى بالوجهين قوله * فيه نلذ ولا لذات للشيب * وانما بنى اسم لا اذا كان مفردا لتضمنه معنى من فان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل فى الدار فكان الواجب ذكرها فى الجواب ليتطابقا الا أنه استغنى عنها بذكرها فى السؤال وقد تقدم ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف يبنى وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقتها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل أعنى الاعراب (واذا تكررت لا) مع مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة) الا بالله (جاز) لك (فى النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحتها جاز) لك (فى) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه الفتح) على اعمال لا الثانية كالاولى والثانية معطوفة على الاولى عطف مفرد على مفرد وخبر لا محذوف أى لا حول ولا قوة موجودان الا بالله أو عطف جملة

لكن وجب اعمالها

فصل وأما لا التى لنفى الجنس فهى التى يراد بها نفى جميع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين وأن يكون اسمها متصلا بها فان كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف فهو معرب منصوب نحو لا صاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شئ من تمام معناه وان كان اسمها مفردا بنى على ما ينصب به لو كان معربا ونعنى بالمفرد هنا وفى باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف وان كان مثنى أو مجموعا وان كان مفردا أو جمع تكسير بنى على الفتح نحو لا رجل حاضر ولا رجال حاضرون وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما بنى على الياء نحو لا رجلين فى الدار ولا قائمين فى السوق وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسرة نحو لا مسلمات حاضرات وقد يبنى على الفتح *

واذا تكررت لا نحو لا حول ولا قوة جاز فى النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحتها جاز فى الثانية ثلاثة أوجه الفتح

والنصب والرفع وان رفعت الاولى جازلك فى الثانيــة وجهان الرفع والفتح وان عطفت ولم تكرر وجب فتح النكرة الاولى وجاز فى الثانية الرفع والنصب نحــو لاحول وقــوة وقوة واذا نعت اسم لامفردا بنعت مفرد ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصــل نحو لارجــل ظريف جالس جاز فى النعت الفتح والنصب والرفع فان فصــل بين النعت والمنعوت فاصل أوكان النعت غيرمفرد جاز الرفع والنصب فقط نحــو لارجــل جالس ظريف وظريفا ولا رجل طالعا وطالع جبلا حاضر واذا جهــل خبر لا وجب ذكره كمامثلنا وكقوله عليه الصــلاة والسلام لاأحــد أغير مــن الله واذا عــلم فالا كثر حــذفه نحو فــلافــوت أى لهــم ولاضيرأى علينا ونحو لاحول ولاقوة أى لنا فان دخلت لاعلى معرفة أوفصــل بينها و بين اسمها وجب اهمــالهــا و رفع مابعدها على أنه مبتدأ وخــبر ووجب تــكرارها نحو لازيد فى الدار ولاعمرو ولافى الدار رجــل ولاامرأة

على جملة أى لاحول الابالله ولاقوة الابالله فحذف الخبر من الاوّل استغناء عنه بالثانى (والنصب) على جعلها زائدة لتأكيد النفى وعطف مابعدها على محل اسم لاقبلها فان محله نصب والبناء عارض أوعلى لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة الاعراب والكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على تقديرها زائدة وعطف مابعدها على محل الاولى مع اسمها فان محلها رفع بالابتداء أوعلى اعمالها عمل ليس (وان رفعت) النكرة (الاولى) بالابتداء وألغيت لالتكرارها أوعلى اعمالها عمل ليس (جازلك فى) النكرة (الثانية وجهان الرفع) بتقدير لاالثانية زائدة وعطف مابعدها على ماقبلها وعلى اعمالها عمل ليس (والفتح) على اعمالها وعطف مابعدها على ما قبلها من عطف مفرد على مفرد أوجملة على جملة ويمتنع النصب فى النكرة الثانية بالانتفاء المجوز له (وان عطفت) على اسم لا (ولم تكرر لا) مع المعطوف (وجب فتح النكرة الاولى) لان المجوز لاهمالها هو تكرارها وقد انتفى فوجب المصير الى الاصل وهو البناء (وجاز فى) النكرة (الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الاولى مع اسمها (والنصب) بالعطف على محل اسم لا أوعلى لفظه (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع (وقوة) بالنصب وقدروى بهما قوله * فلاأب وابنا مثل مروان وابنه * و يمتنع الفتح لعدم تكرر لا (واذا نعت اسم لامفردا) المبنى معها على الفتح (بنعت مفرد) متصل باسمها وهذا هو معنى قوله (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل و) ذلك (نحو لارجل ظريف جالس جاز) لك (فى النعت) ثلاثة أوجه كما اذا تكررت لامع النكرة (الفتح) على أن الصفة من تتمة الموصوف بان ركبا وجعلا اسما واحدا ثم جىء بلا لنفى المجموع (والنصب) حملا على محل اسم لا أوعلى لفظه (والرفع) حملا على محل لامع اسمها وكالمثال المذكور نحو لاماء ماء باردا عندنا وانما جاز الوصف بالماء فيه مع أنه جامد لان الجامد اذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك (فان فصل بين النعت والمنعوت) الذى هو اسم لا (فاصل أو) لم يفصل لكن (كان النعت غيرمفرد) بان كان مضافا أوشبيها به أوكان مفردا والمنعوت غيرمفرد (جاز الرفع والنصب فقط) أى دون الفتح لتعذره لانهم لايركبون ثلاثة أشياء و يجعلونها كشىء واحد (نحو لارجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب وهذا مثال للفصل (و) نحو (لارجل طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبلا حاضر) مثال للنعت غير المفرد ونحو لاغلام سفر ظريف وظريفا عندنا (واذا جهل خبر لا) بان لم يعلم بعد الحذف (وجب ذكره) عند جميع العرب فلايجوز حذفه عند أحد لان حذف مالم يعلم يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بمالافائدة فيه (كمامثلنا وكقوله عليه الصلاة والسلام لاأحد أغير من الله واذا علم) من سياق أوغيره (فالاكثر حذفه) استغناء عن ذكره بالعلم به (نحو) ولوترى اذفزعوا (فلافوت) ففوت اسم لا وخبرها محذوف تقديره (أى لهم) ولوذكر لجاز (و) كذا حال قالوا (لاضير أى علينا ونحو لاحول ولاقوة أى) موجودان (لنا) وأما بنوتميم فانهم يوجبون حذفه حين العلم به وهذا كمالايخفى لايقتضى وجوب الحذف (فان دخلت لاعلى معرفة أو) على نكرة لكن (فصل بينها و بين اسمها وجب) فى الصورتين (اهمالها) أما فى الاولى فلانها لاتعمل فى المعارف لانها وضعت لنفى النكرات وأما فى الثانية فلانها عامل ضعيف لايتصرف فى معموله بتقديم ولاتأخير فاذا وقع فصل رجع الى الاصل وهو الرفع كما قال (و) وجب (رفع مابعدها على انه مبتدأ وخبر ووجب) أيضا فيهما (تكرارها نحو لازيد فى الدار ولاعمرو) مثال لتكرارها مع المعرفة (و) نحو (لافى الدار رجل ولاامرأة) مثال لتكرارها مع النكرة واستفيد من تمثيله ان المراد بالتكرار ان تذكر معرفة أخرى أونكرة أخرى معطوفة على الاوّل الا أن يكرر الاوّل بعينه وانما وجب التكرار فى الصورتين لوقوع كل منهما جوابا عن سؤال مقدر فقصدوا المطابقة بين الجواب والسؤال فقولك لافيها رجل ولاامرأة جواب لمن قال أفى الدار رجل أم امرأة وكذا قولك لازيد فى الدار ولاعمرو جواب لمن قال أزيد فى الدار أم عمرو فجعلوا الجواب مشاكلا للسؤال وأما قولهم قضية ولاأباحسن لها فمؤول على حذف مضاف أى ولامثل أبى حسن لها ومثل نكرة لايتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله فى الابهام وبهذا يجاب

عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده

﴿فصل في الكلام على النوع الثالث من النواسخ﴾ وهي أفعال القلوب وما ألحق بها (وأما ظن وأخواتها فانها تدخل) بعد استيفاء فاعلها أي أخذها فاعلها (على المبتدأ والخبر) لبيان ان النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظن فانك اذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن ظن فاذا قلت علمت زيدا قائما علم أنه عن علم أو ظننت زيدا قائما علم أنه عن ظن وكذا سائر الافعال (فتنصبهما على أنهما مفعولان لها) وهذا النوع ليس من المرفوعات وانما ذكره تتميما لاقسام الناسخ (وهي نوعان أحدهما أفعال القلوب) أي أفعال تتعلق بالقلوب وتصدر عنها لا عن الجوارح والاعضاء الظاهرة وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة أنواع ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما يتعدى لاثنين واليه الاشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلا (ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت وهب ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم) وقد أشار الى أمثلتها على طريقة اللف والنشر المرتب بقوله (نحو ظننت زيدا قائما) فزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان والغالب في ظن أنها تفيد رجحان لوقوع كما مثل وقد ترد لليقين نحو الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم ومثل ظن حسب تكون في الغالب للرجحان نحو حسبت زيدا عالما وقد تستعمل لليقين (و) منه نحو (قول الشاعر

حسبت التقى والجود خير تجارة) * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

وكظن أيضا خال فمن استعمالها للرجحان نحو خلتك متحركا (وخلت عمرا شاخصا) للرجحان ولليقين قوله * ما خلتني زلت بعدكم ضمينا * وأما رأى فالغالب فيها كونها لليقين وقد ترد للرجحان (و) قد اجتمعا في (قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الاول للرجحان والثاني لليقين وعلم مثل رأى فمن استعمالها للرجحان نحو علمت زيدا أخاك (و) نحو (قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) ولليقين نحو قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وأما زعم فانها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو زعمت زيدا صديقا (وقول الشاعر

زعمتني شيخا ولست بشيخ * انما الشيخ من يدب دبيبا

(و) مثالها جعل (نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) مثالها حجا نحو (قول الشاعر

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * حتى ألمت بنا يوما ملمات

(و) مثالها عد نحو (قول الآخر

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى) * ولكنما المولى شريكك في العدم

(و) مثالها هب نحو (قوله) فقلت أجرني أبا خالد * والا (فهبني امرأ هالكا)

وأما وجد فانها تفيد في الخبر يقينا نحو وجدت الصدق منجيا (وقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا و) مثالها ألفى نحو (قوله تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين و) مثالها درى نحو (قولك دريت زيدا قائما) وقوله

* دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط * (و) مثالها تعلم نحو (قول الشاعر

تعلم شفاء النفس قهر عدوها) * فبالغ بلطف في التحيل والمكر

والاكثر وقوع تعلم على أن المشددة وصلتها كقوله * فقلت تعلم أن للصيد غرة * ولما كان بعض الافعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدى الى مفعولين أشار الى الاحتراز عن ذلك بقوله (واذا كانت ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد) هذه الثلاثة (الا الى مفعول واحد) ومثلها حجا بمعنى قصد (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورأيت زيدا) أو الهلال (بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها) وحجوت بيت الله بمعنى قصدته ولا يخفى أن رأى بمعنى أبصر ليست من أفعال القلوب فلم يشملها قوله ولا أفعال القلوب وقد تستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا تتعدى بنفسها يقال وجد زيد اذا حزن أو حقد ﴿النوع الثاني﴾

وهي نوعان أحدهما أفعال القلوب وهي ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت وهب ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم نحو ظننت زيدا قائما وقول الشاعر حسبت التقى والجود خير تجارة وخلت عمرا شاخصا وقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات وقول الشاعر زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقول الشاعر قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * وقول الآخر * فلا تعدد المولى شريكك في الغنى * وقوله فهبني امرأ هالكا * وقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا وقوله تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين وقولك دريت زيدا قائما وقول الشاعر تعلم شفاء النفس قهر عدوها * واذا كانت ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد الا الى مفعول واحد نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورأيت زيدا بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها * النوع الثاني

من الافعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشئ من حالة الى حالة أخرى (نحو جعل ورد واتخذ وصير و وهب) واتيانه بنحو فى أولها للاشارة الى عدم انحصارها فيما ذكره واستفيد من ذكره جعل اعها تكون تارة قلبية وتارة تصييرية وأشار الى أمثلتها على الترتيب بقوله (قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء (وقال الله تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا) فالكاف مفعول أول والميم علامة الجمع وكفارا مفعول ثان (وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا) فابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (ونحو صيرت الطين خزفا) فالطين مفعول أول وخزفا مفعول ثان (وقالوا) فى الدعاء (وهبنى الله فداءك) أى صيرنى وهو قليل فياء المتكلم مفعول أول وفداءك مفعول ثان * (واعلم) أن لافعال هذا الباب ثلاثة أحكام * الاول الاعمال وهو الاصل وهو واقع فى الجميع) أى فى جميع أفعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبى والتصييرى ويختص الحكمان الباقيان بالقلبى المتصرف كما سيأتى لكن قد يعرض الثالث منهما لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وان كان قاصرا كما أشار اليه الرضى واعمالها يكتفى بقوله وهو الاصل لانه لا يلزم من اصالة الشئ للشئ وجوده له لجواز أن يمنع من ذلك مانع وان كان الاصل عدم وجود المانع * الحكم (الثانى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل) القلبى المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدأ والخبر (أو تأخره) عنهما (نحو زيد ظننت قائم) مثال التوسط ومنه قوله * وفى الاراجيز خلت اللؤم والخور * فوسط الفعل بين اللؤم والاراجيز وألغى لضعفه بالتوسط (و) نحو (زيد قائم ظننت) مثال التأخر ومنه قوله * هما سيدانا يزعمان * فأخر الفعل عن المبتدأ والخبر) وألغى لضعفه بالتأخير (وهو) أى الالغاء (جائز) اذ هو أمر اختيارى راجع الى المتكلم فيجوز معه الاعمال (لا واجب) لان سببه لا يقتضى ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عنهما (أقوى من اعماله) لضعفه بالتأخير (والمتوسط بالعكس) فاعماله أقوى من الغائه لان العامل اللفظى أقوى من المعنوى وهذا ما جزم به فى التوضيح وقيل الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فالكل منهما مرجح وبه جزم فى القطر واذا ألغى العامل كان ذكره كذكر الظرف فى المعنى فقولك زيد ظننت قائم بمنزلة قولك زيد قائم فى ظنى كما أفاده الرضى وغيره (ولا يجوز الغاء العامل المتقدم) على معموليه على المشهور وان تقدم عليه شئ فلا يجوز مع تقدمه (نحو) ظننت زيدا قائما أن تقول (فى مثل ظننت زيد قائم) برفعهما (خلافا للكوفيين) والاخفش فى اجازة ذلك استدلالا بنحو قوله

* انى وجدت ملاك الشيمة الادب * وأجيب بان ذلك من التعليق على تقدير اضمار لام الابتداء أو من الاعمال على جعل المفعول الاول ضمير الشان محذوفا (الثالث التعليق) للعامل القلبى المتصرف (وهو ابطال العمل) وجوبا (لفظا لا محلا لمجئ ماله صدر الكلام بعده) أى العامل (و) ماله صدر الكلام (هو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم) فجملة زيد قائم فى محل نصب معلق عنها العامل فى اللفظ بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها العامل فمن حيث اللفظ روعى ماله الصدر ومن حيث المعنى روعى العامل فقيل انه عامل معنى وتقديرا لان معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا (وما النافية) مطلقا (كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) وقولك علمت والله ما زيد قائم (ولا النافية) فى جواب القسم كما فى التوضيح والشذور (نحو علمت والله لا زيد قائم ولا عمرو و) مثلها (ان النافية) فى جواب القسم (نحو علمت والله ان زيد قائم) لان لها حينئذ صدر الكلام لحلولها محل أدوات الصدر اذ الحروف التى يتلقى بها القسم لها الصدر فجملة القسم وجوابه فى المثالين معلق عنها العامل لفظا وهى فى محل نصب على المفعولية لعلمت (وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو وكون أحد المفعولين) الاول أو الثانى (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) أو مضافا الى ما فيه معنى

أفعال التصيير نحو جعل ورد واتخذ وصير ووهب قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا وقال تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ونحو صيرت الطين خزفا وقالوا وهبنى الله فداءك * واعلم أن لافعال هذا الباب ثلاثة أحكام * الاول الاعمال وهو الاصل وهو واقع فى الجميع الثانى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره نحو زيد ظننت قائم وزيد قائم ظننت وهو جائز لا واجب والغاء المتأخر أقوى من اعماله والمتوسط بالعكس ولا يجوز الغاء العامل المتقدم نحو ظننت زيد قائم خلافا للكوفيين الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجئ ماله صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم وما النافية كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ولا النافية نحو علمت لا زيد قائم ولا عمرو وان النافية نحو علمت والله ان زيد قائم وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو وكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك

لاستفهام نحو علمت أبو من زيد وظاهر عبارته أن التعليق بالاستفهام يجري في الظن وما رآه فقال الرضي
ولم يسمع مع ذلك فيه والحاصل أن الفعل القلبي في هذه الامثلة يجب ابطال عمله بحسب اللفظ وابقاء عمله بحسب المعنى
والجملة بعده منصوبة المحل به كانك قلت علمت أحدهما بعينه قائما أو علمت زيدا غير قائم وعلمت زيدا قائما
(فالتعليق) للعامل (واجب اذا وجد شيء من هذه) المعلقات المتقدمة بخلاف الالغاء فانه جائز * واعلم أن محل
وجوب التعليق اذا كانت أداة التعليق مقدمة على المفعولين معا أو كان المفعول الاول اسم استفهام أو مضافا
اليه كما تقدم فان كان الاستفهام في الثاني نحو علمت زيدا أبو من هو فالتعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة
المتن ويدل لذلك قول التسهيل ونصب مفعول نحو علمت زيدا أبو من هو أولى من رفعه وبذلك صرح
في شرحه على كافيته وقال الرضي واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى أن لا يعلق فعل القلب عن
المفعول الاول نحو علمت زيدا أبو من هو انتهى ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقا وبهذا جزم الزمخشري
في سورة الملك فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا ان هذا لا يسمى تعليقا وانما التعليق أن يقع بعده
الفعل ما يسد مسد المفعولين معا انتهى والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة أي مفقودة الزوج تكون
كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج والفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا قاله الرضي (ولا يدخل التعليق ولا الالغاء في شيء من أفعال التصيير) لقوتها
(ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانهما ملازمان صيغة الامر وما عداهما من
أفعال الباب يتصرف) بمعنى انه (يأتي منه المضارع والامر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الا
وهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضي و) يثبت (لتصاريفهن ما) ثبت (لهن مما تقدم من الاحكام
فان كان الفعل قلبيا ثبت لمتصرفاته الاعمال والالغاء والتعليق وان كان من أفعال التصيير ثبت لمتصرفاته
العمل فقط (وتقدمت بعض أمثلة) المضارع من (ذلك) ومثال اعمال المصدر نحو أعجبني ظنك زيدا عالما واسم
الفاعل نحو انا ظان زيدا عالما ومثال الالغاء نحو زيد أظن قائم وزيد قائم انا ظان والتعليق نحو انا ظان ما زيد
قائم وأعجبني ظنك ما زيد قائم (ويجوز حذف المفعولين) لافعال القلوب بالاجماع (أو أحدهما) الاول أو الثاني
عند الجمهور ولكنه قليل وكان ينبغي أن لا يحذف لان المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول
به في الحقيقة لان معنى ظننت زيدا قائما ظننت قيام زيد فحذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة
(لدليل) يدل على حذفهما أو حذف أحدهما فمن حذفهما (نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون) فحذف
مفعولي تزعمون لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم شركائي) ومن حذف الاول نحو ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أي بخلهم هو خيرا لهم (و) من حذف الثاني ما (اذا قيل لك من ظننته قائما
فتقول) في جوابه (ظننت زيدا) تقديره (أي ظننت زيدا قائما) فحذف قائما لدلالة السؤال عليه وأما حذفهما
أو أحدهما لغير دليل فلا يجوز لعدم الفائدة حينئذ (وعد صاحب الآجرومية من هذه الافعال الناصبة) للمبتدأ
والخبر (سمعت) اذا دخل على ما لا يسمع تبعا (للاخفش ومن وافقه) قال أبو حيان (ولابد أن يكون مفعولها
الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا) لا سمعته يخرج اذ الخروج لا يسمع فزيدا مفعول أول وجملة
يقول كذا في محل نصب على انها مفعول ثان (و) مثله (قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم) وبهذه الآية احتج
الاخفش ولا حجة فيها كما ستعرفه فان دخلت على ما يسمع تعدت الى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن
(ومذهب الجمهور انها) لا تنصب مفعولين بل هي (فعل متعد لى واحد) لانها من أفعال الحواس وهي
لا تتعدى الا الى واحد (فان كان) ذلك الواحد (معرفة كالمثال الاول فالجملة التي بعده) وهي يقول في محل نصب
على انها (حال) من المفعول لان الجمل بعد المعارف أحوال (وان كان نكرة كما في الآية) التي احتج بها الاخفش

فالتعليق واجب اذا وجد
شيء من هذه ولا يدخل
التعليق ولا الالغاء في
شيء من أفعال التصيير
ولا في قلبي جامد وهو
اثنان هب وتعلم فانهما
ملازمان صيغة الامر
وما عداهما يأتي منه
المضارع والامر وغيرهما
الا وهب من أفعال التصيير
فانه ملازم لصيغة الماضي
ولتصاريفهن ما لهن
مما تقدم من الاحكام
وتقدمت بعض أمثلة
ذلك ويجوز حذف
المفعولين أو أحدهما
لدليل نحو أين شركائي
الذين كنتم تزعمون أي
تزعمونهم شركائي واذا
قيل لك من ظننته قائما
فقل ظننت زيدا أي
ظننت زيدا قائما وعد
صاحب الآجرومية من
هذه الافعال سمعت تبعا
للاخفش ومن وافقه ولا
بد أن يكون مفعولها
الثاني جملة مما يسمع نحو
سمعت زيدا يقول كذا
وقوله تعالى سمعنا فتى
يذكرهم ومذهب
الجمهور انها فعل متعد
لى واحد فان كان معرفة
كالمثال الاول فالجملة التي
بعده حال وان كان نكرة
كما في الآية فالجملة صفة
والله أعلم

فالجملة التي بعده وهي يذكرهم في محل نصب على انها صفة لان الجمل بعد النكرات صفات (والله أعلم) * ولما فرغ من مرفوعات الاسماء شرع في منصوباتها فقال

باب المنصوبات من الاسماء

المنصوبات جمع منصوب لامن وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الفتحة والكسرة والالف والياء (المنصوبات) من الاسماء بالاستقراء (خمسة عشر) منصوبا (وهي) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (ومنه) الاسم (المنادى) بجميع أقسامه نحو يا عبدالله (كما سيأتي بيانه) في محله (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف نحو ضربت ضربا (و) ثالثها (ظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو اعتكفت أمامك (و) كل منهما (يسمى مفعولا فيه) لوقوع الفعل فيه (و) رابعها (المفعول لاجله) نحو قمت اجلالا لك (و) خامسها (المفعول معه) نحو سرت والنيل (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) نحو زيد حسن وجهه بالنصب (و) سابعها (الحال) نحو جاء الامير راكبا (و) ثامنها (التمييز) في بعض أحواله نحو طاب محمد نفسا (و) تاسعها (المستثنى) في بعض أحواله أيضا نحو فشربوا منه الاقليلا (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (و) حادي عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) ثاني عشرها (خبر أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم (و) ثالث عشرها (اسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (و) رابع عشرها (اسم لا التي لنفي الجنس) نصا نحو لا صاحب علم ممقوت وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعدها في المرفوعات (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم) أيضا في المرفوعات ان التابع للمرفوع كذلك ولم يذكر مفعولي ظن وأخواتها لاندراجهما في المفعول به كالمنادى ولها أبواب نذكر فيها تفاصيلها وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال

باب المفعول به

أي الذي فعل به فعل والمفاعيل خمسة وبدأ بها لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها وبدأ منها بالمفعول به لانه أحوج الى الاعراب لالتباسه بالفاعل ولانه أكثر استعمالا (وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل) أي فعل الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسي كما في هذين المثالين لعدم جريانه فيما مثل به من نحو (واتقوا الله) ونحو (يقيمون الصلاة) بل الوقوع المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء من غير واسطة حرف جر بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء سواء نسب اليه الفعل بطريق الاثبات كما مثل أو بطريق النفي نحو لم أضرب زيدا وعلامة المفعول به ان يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ فعله (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ما تقدم ذكره) من الامثلة (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميرا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب (نحو) الياء من (أكرمني) للمتكلم وحده (وأخواته) وهي أكرمنا للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وأكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب وأكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة وأكرمكما لمثنى المخاطب مطلقا وأكرمكم لجمع المذكر المخاطب وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب وأكرمه للمذكر الغائب وأكرمها للمؤنثة الغائبة وأكرمهما للمثنى الغائب مطلقا وأكرمهم لجمع المذكر الغائب وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب (و) ثانيهما (منفصل) يستقل بنفسه وهو أيضا اثنا عشر ضميرا على ما تقدم (نحو اياي) أكرمت (وأخواته) من ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن (وقد تقدم ذلك) جميعه (في فصل المضمر) وبيان المتصل والمنفصل منه (والاصل فيه) أي في المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بان يذكر بعده لكونه فضلة (نحو وورث سليمان داود وقد يتقدم على الفاعل)

باب المنصوبات من الاسماء * المنصوبات خمسة عشر وهو المفعول به ومنه المنادى كما سيأتي بيانه والمصدر ويسمى المفعول المطلق وظرف الزمان وظرف المكان ويسمى مفعولا فيه والمفعول لاجله والمفعول معه والمشبه بالمفعول به والحال والتمييز والمستثنى وخبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان وأخواتها واسم لا التي لنفي الجنس والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم

باب المفعول به * وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل نحو ضربت زيدا وركبت الفرس واتقوا الله ويقيمون الصلاه * وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر ما تقدم ذكره والمضمر قسمان متصل نحو أكرمني واخوانه ومنفصل نحو اياي واخوانه وقد تقدم ذلك في فصل المضمر والاصل فيه أن يتأخر عن الفاعل نحو وورث سليمان داود وقد يتقدم على الفاعل

جوازا نحو ضرب سعدى موسى ووجوبا نحو زان الشجر نوره وقد يتقدم على الفعل والفاعل ومنه ما أضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا ووجوبا فى مواضع * منها باب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل فى ضمير الاسم السابق أو فى ملابسه عن العمل فى الاسم السابق نحو زيدا اضربه وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا وزيدا ضربت غلامه وقوله تعالى وكل انسان ألزمناه طائره فى عنقه فالنصب فى ذلك كله بمحذوف وجوبا يفسره ما بعده والتقدير اضرب زيدا اضربه وأنا ضارب زيدا أنا ضاربه وأهنت زيدا ضربت غلامه وألزمنا كل انسان ألزمناه * ومنها المنادى نحو ياعبد الله فان أصله أدعو عبد الله فحذف الفعل وأنيب يا عنه * والمنادى خمسة أنواع المفرد العلم والنكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به فى حالة الاعراب فيبنيان على الضم ان كانا مفردين نحو يازيد ويارجل أو جمع تكسير نحو يازيود يارجال أو جمع مؤنث سالما نحو يامسلمات أو مركبا مزجيا نحو يامعد يكرب

بان يتوسط بينه وبين الفعل اما (جوازا نحو ضرب سعدى موسى و) اما (وجوبا نحو زان الشجر نوره وقد يتقدم على الفعل والفاعل) جميعا جوازا ووجوبا نحو فريقا هدى وأياما تدعوا كما تقدم جميع ذلك فى باب الفاعل وذكره هنا زيادة ايضاح ويجوز ادخال اللام عليه عند تقدمه نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والذين هم لربهم يرهبون وتسمى هذه اللام مقوية لانها قوت العامل حتى وصل الى المفعول المتقدم لانه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول اليه وانما جاز تقديم المفعول على الفعل ولم يجز تقديم الفاعل عليه لان الفاعل مرفوع فلو قدم اشتبه بالمبتدا بخلاف المفعول لان اعرابه النصب فلو انتفى الاعراب منه لفظا امتنع تقديمه على الفعل أيضا والناصب للمفعول به اما فعل متعد كما تقدم أو وصفه نحو ان الله بالغ أمره أو مصدره نحو ولولا دفع الله الناس أو اسم فعله نحو عليكم أنفسكم والاصل فى ناصبه أن يكون مذكورا وقد يضمر كما أشار اليه بقوله (ومنه) أى من المفعول به (ما أضمر) أى قدر (عامله) لقيام قرينة تدل عليه (جوازا نحو) واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم (قالوا خيرا) أى أنزل خيرا (ووجوبا فى) سبعة (مواضع) ذكر (منها) هنا موضعين أحدهما (باب الاشتغال) أى اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل فى) محل (ضمير الاسم السابق أو) العمل (فى) اسم (ملابسه) أى الضمير (عن العمل) لفظا أو محلا (فى الاسم السابق) لولا اشتغاله بذلك لعمل فيه (نحو زيدا اضربه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق (وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا) مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير وقوله الآن أو غدا للاشارة الى أن شرط الوصف أن يكون عاملا ولا بد مع ذلك أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فخرج عن ذلك نحو زيدا أنت ضاربه أمس لانه غير عامل وزيدا أنا الضاربه لان الصلة لا تعمل فيما قبلها (وزيدا ضربت غلامه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس ولم يذكر مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالملابس (و) من الاول (قوله تعالى وكل انسان ألزمناه طائره فى عنقه فالنصب فى ذلك كله) يعنى أن الاسم فى جميع الامثلة المذكورة منصوب (بمحذوف) أى بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبا) لا يجوز اظهاره مماثل للمذكور معنى أو مستلزم له (يفسره ما بعده) فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر (والتقدير) فى المثال الاول (اضرب زيدا اضربه و) فى الثانى (أنا ضارب زيدا أنا ضاربه و) فى الثالث (نحو أهنت زيدا ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة صاحبه عرفا (و) فى الرابع (ألزمنا كل انسان ألزمناه) والجملة المفسرة فى الامثلة كلها لا محل لها من الاعراب * وأشار الى الموضع الثانى بقوله (ومنها) أى من المواضع التى أضمر عاملها وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا لكن انما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبيها به (نحو ياعبد الله) ويا طالعا جبلا وأشار الى بيان كونه مفعولا بقوله (فان أصله أدعو عبد الله فحذف الفعل وأنيب يا عنه) أى وعوض حرف النداء عنه للتخفيف وليدل على الانشاء فان الفعل وان أريد به هنا الانشاء لكنه يوهم الاخبار بناء على أصله وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه وقد أفهمت عبارته كغيره ان ياعبد الله جملة وان المنادى ليس أحد جزأيها (والمنادى خمسة أنواع المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء (والنكرة المقصودة) وهى ما عرض تعريفها فى النداء بان قصد بها معين (والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من افرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وقد أشار الى بيان حكمها بقوله (فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به فى حالة الاعراب) هو أولى من قول الاصل فيبنيان على الضم (فيبنيان على الضم) لفظا أو تقديرا (ان كانا مفردين نحو يازيد ويارجل) لمعين ويا موسى (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (نحو يازيود يارجال) وياهنود ويا أسارى (أو جمع مؤنث سالما نحو يامسلمات أو مركبا) تركيبا (مزجيا نحو يامعد يكرب) وياسيبويه أو اسناديا مسمى به نحو ياطاب الزمان

و يبنيان على التثنية نحو ياز يدان و يارجلان وعلى الواو فى الجمع نحو ياز يدون والثلاثة الباقية منصوبة لاغير وهى النكرة غير المقصودة كقول الاعمى يارجلا خذ بيدى والمضاف نحو ياعبدالله والمشبه بالمضاف نحو ياحسنا وجهه و ياطالعا جبلا

و يارحيما بالعباد وتقدم فى باب لا التى لنفى الجنس بيان المشبه بالمضاف و بيان المراد بالمفرد فى هذا الباب والله أعلم

﴿فصل﴾ اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات احداها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو ياعباد و ياقوم وهى الاكثر الثانية اثبات الياء ساكنة نحو ياعبادى الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو ياعبادى الذين أسرفوا الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا نحو ياحسرتا الخامسة حذف الالف والاجتزاء بالفتحة نحو ياغلام السادسة حذف الالف وضم الحرف الذى كان مكسورا كقول بعضهم يا أم لاتفعلى بضم الميم وقرئ رب السجن بضم الباء وهى ضعيفة فان كان المنادى المضاف الى الياء أبا أو أما جاز فيه مع هذه اللغات أربع لغات أخر احداها ابدال الياء تاء مكسورة نحو يا أبت و يا أمت وبه قرأ السبعة غير ابن عامر فى يا أبت الثانية فتح التاء و بها قرأ ابن عامر الثالثة يا أبتا بالتاء والالف مفتوحة و بها قرئ شاذا الرابعة يا أبتى بالتاء والياء واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء مثل ياغلام غلامى لم يجز فيه الا اثبات الياء

(و يبنيان على الالف فى التثنية) أى فى المثنى نيابة عن الضمة (نحو يازيدان و يارجلان) مرادا بهما معين (وعلى الواو فى الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة أيضا (نحو يازيدون) مرادا به معين أيضا وانما بنى المفرد المعرفة مع أن أصله الاعراب لمشابهته الكاف فى أدعوك فى الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى و بنى على الحركة ليعلم ان له أصلا فى الاعراب وكانت ضمة ايثاراله بأقوى الحركات اذ كان معربا فى الاصل واذا اضطر الى تنوينه جاز أن ينون مضموما ومنصوبا واذا وصف بابن مضاف لعلم نحو يازيد بن سعد جاز لك ضمه وفتحه واعلم ان أكثر النحاة على أن العلم اذا نودى ينكر ثم يعرف كما اذا أضيف لئلا يجتمع تعريفان فى يازيد ونحوه ويمتنع بدليل امتناع يالرجل وذهب آخرون الى أن العلمية باقية بعد النداء والممتنع انما هو اجتماع أداتى تعريف وأيد هذا بجواز ياهذا و ياعبدالله و ياألله اذ لا يقبل التنكير (والثلاثة الباقية منصوبة) لفظا (لاغير) لقصورها عن المفرد المعرفة فى الشبه بالكاف الاسمية (وهى النكرة غير المقصودة كقول الاعمى) وفى معناه الغريق (يارجلا خذ بيدى والمضاف) سواء كانت الاضافة محضة (نحو ياعبدالله) أم لا نحو ياحسن الوجه (والمشبه بالمضاف) فى توقف معناه على شئ كتوقف المضاف على المضاف اليه سواء كان الشئ مرفوعا (نحو ياحسنا وجهه) أم منصوبا نحو ياضاربا زيدا (و ياطالعا جبلا) أم مجرورا نحو ياخيرا من زيد (و يارحيما بالعباد و) قد (تقدم فى باب لا التى لنفى الجنس بيان المشبه بالمضاف) وهو أنه ما لا يتم معناه الا بانضمام أمر آخر (و) قد تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد فى هذا الباب) وهو أنه ما لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فيه المركب المزجى والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم)

﴿فصل اذا كان المنادى﴾ الصحيح الآخر (مضافا الى ياء المتكلم) اضافة محضة (جاز) لك (فيه ست لغات) لكثرة استعماله وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف (احداها حذف الياء والاجتزاء) أى الاكتفاء (بالكسرة) الدالة عليها (نحو ياعباد) فاتقون (و ياقوم) ان كان كبر عليكم مقامى (وهى) الافصح و (الاكثر) فى كلامهم (الثانية اثبات الياء ساكنة نحو ياعبادى) لا خوف عليكم وهى تلى الاولى (الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو ياعبادى الذين أسرفوا) وهذه يوقف عليها بهاء السكت حفظا للفتحة فيقال ياعباديه وهذه اللغة تلى ما قبلها ثم تليها (الرابعة) وهى (قلب الكسرة) التى تلى الياء (فتحة وقلب الياء) أى ثم قلبها (ألفا) للخفة (نحو ياحسرتا) على ما فرطت ثم تليها (الخامسة) وهى (حذف الالف والاجتزاء بالفتحة) تدل عليها (نحو ياغلام) وهذا وان كان واردا لكنه شاذ (السادسة حذف الالف وضم الحرف الذى كان مكسورا) كالمنادى المفرد اكتفاء عن الاضافة بنيتها وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا وحملا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لاتفعلى بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ رب السجن بضم الباء وهى ضعيفة) جدا فان كان المنادى المضاف الى الياء معتلا نحو يافتى و ياقاضى فليس فيه الا لغة واحدة وهى اثبات الياء مفتوحة أو صحيح الآخر لكن اضافته غير محضة نحو يامكرمى و ياضاربى فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (فان كان المنادى المضاف الى الياء أبا أو أما جاز) لك (فيه مع هذه اللغات) الست أربع لغات أخر احداها ابدال الياء تاء مكسورة عوضا عن الياء وكسرت لمناسبة الياء وهو الاكثر (نحو يا أبت و يا أمت) بكسر التاء (وبها قرأ السبعة غير ابن عامر فى يا أبت الثانية فتح التاء) للخفة (وبها قرأ ابن عامر الثالثة) الجمع بين التاء والالف فيقال (يا أبتا بالتاء والالف) جمعا بين العوضين (وبها قرئ شاذا) واذا وقف على ذلك جئ بهاء الوقف فيقال يا أبتاه (الرابعة) الجمع بين التاء وياء المتكلم فيقال (يا أبتى) و يا أمتى (بالياء) جمعا بين العوض والمعوض وهما لا يكادان يجتمعان (واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) الدالة على المتكلم (مثل ياغلام غلامى لم يجز فيه الا اثبات الياء

مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (الا اذا كان ابن عم أو ابن أم) أو بنت عم أو بنت أم (فيجوز فيها أربع لغات) لكثرة استعمالها في النداء نخصا بالتخفيف احداها وثانيها (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسرة الميم وفتحها وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى) قال (يا ابن أم و) ثالثها (اثبات الياء كقول الشاعر

يا ابن أمي و ياشقيق نفسي) * أنت خلفتني لدهر شديد

(و) رابعها (قلب الياء ألفا كقوله

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي) * فليس يخلو منك يوما مضجعي

واثبات الياء وكذا الالف المنقلبة عنها شاذ وفي التوضيح وغيره ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة

باب المفعول المطلق

أي الذي لم يقيد بالجار لصحة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصلة تضم اليه بخلاف بقية المفاعيل اذ لا يصح اطلاق ذلك عليها الا بعد تقييدها بان يقال مفعول به وله وفيه ومعه (وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله) ان لم يزد مدلوله على مدلول عامله وانما يؤكد عامله اذا كان مصدرا والا فالمصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) بان دل على هيئة صورة الفعل (أو عدده) بان دل على مرات صدور الفعل فهو ثلاثة أقسام (فالمؤكد لعامله) نحو أعجبني ضربك زيدا ضربا وأما (نحو وكلم الله موسى تكليما وقولك ضربت ضربا) فالمفعول المطلق مؤكد لمضمون عامله لا لنفسه وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق لان مدلوله معنى واحد والتثنية والجمع يقتضيان التعدد ولانه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عامله) اما باضافة (نحو فاخذناهم أخذ عزيز مقتدر) أو صفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا أو مع حذفه نحو أن أعمل صالحا أي عملا صالحا (وقولك ضربت زيدا ضرب الامير) أي ضربا مثل ضربه أو بلام العهد نحو ضربت الضرب أي الذي تعرفه أو باسم خاص نحو رجع القهقرى وهذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور لاختلاف أنواعه كسرت سيري زيدا الحسن والقبيح (والمبين لعدد عامله نحو فدكتا دكة واحدة وقولك ضربت زيدا ضربتين) أو ثلاث ضربات أو ألفا وهذا الاخلاف في جواز تثنيته وجمعه (وهو قسمان لفظي ومعنوي) لانه اما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معا أو في معناه دون لفظه (فان وافق) المصدر (لفظ فعله) ومعناه بان اتحدت مادته ومادة فعله (فهو لفظي كما تقدم) من الامثلة (وان وافق معنى فعله دون لفظه) بان اختلفت مادته ومادة فعله (فهو معنوي نحو جلست قعودا وقمت وقوفا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة وعلم من كلامه انه لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون ناصبه من لفظه اكتفاء بالموافقة في المعنى و به جزم ابن الحاجب ونظر بعضهم في كون الجلوس والقعود بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما في المعنى ألا ترى انه يقال للزمن مقعد ولا يقال انه مجلس قال الامام الراغب رحمه الله القعود انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به الاتكاء فيقال للقائم اقعد وللنائم اجلس فقد بان تباينهما وافتراقهما (والمصدر هو اسم الحدث) الجاري على الفعل (الصادر من الفاعل) أو القائم بذاته بخلاف اسم المصدر فانه وان دل على الحدث لكنه غير جار على الفعل كالغسل والوضوء (وتقريبه) أي حد المصدر الى فهم المبتدي (أن يقال هو الذي يجيء ثالثا في تصريف الفعل) كما اذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضربا) فضربا مصدر لانه وقع ثالثا في تصريف الفعل وقد جرى العرف بتقديم الماضي والاتيان بالمضارع بعده ثم المصدر والا فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضي (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وان لم تكن مصدرا) لدلالتها عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) فمن ذلك (نحو كل و بعض) حال كونهما (مضافين للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ومثله نحو (ولو تقول علينا

في السبعة في قوله تعالى يا ابن أم واثبات الياء كقول الشاعر
يا ابن أمي و ياشقيق نفسي * وقلب الياء ألفا كقوله * ابنة عما لا تلومي واهجعي

باب المفعول المطلق

وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه وعدده فالمؤكد لعامله نحو وكلم الله موسى تكليما وقولك ضربت ضربا والمبين لنوع عامله نحو فاخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقولك ضربت زيدا ضرب الامير والمبين لعدد عامله نحو فدكتا دكة واحدة وقولك ضربت زيدا ضربتين * وهو قسمان لفظي ومعنوي فان وافق لفظ فعله فهو لفظي كما تقدم وان وافق معنى فعله فهو معنوي نحو جلست قعودا وقمت وقوفا والمصدر هو اسم الحدث الصادر من الفاعل وتقريبه أن يقال هو الذي يجيء ثالثا في تصريف الفعل نحو ضرب يضرب ضربا وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وان لم تكن مصدرا وذلك

على سبيل النيابة عن المصدر نحو كل و بعض مضافين للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل ولو تقول علينا

بعض الاقاويل) وضربته بعض الضرب وهذا مما ناب عن المصدر المبين لنوع عامله (وكالعدد) المميز بمصدر (نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين (وجلدة تمييز وكاسماء الآلات) المعهودة للفعل (نحو ضربته سوطا أو عصا أو مقرعة) والاصل ضربته ضربا بسوط أو عصا أو مقرعة ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وهذا والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله وأما النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له نحو اغتسل غسلا والله أنبتكم من الارض نباتا

﴿ باب المفعول فيه ﴾

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه اذ لابد له من زمان ومكان يقع فيه (فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية فخرج عن ذلك مانصب بتقدير في ولم يكن اسم زمان ولامكان نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في وما نصب من اسم الزمان لابتقدير في نحو يخافون يوما فانه مفعول به لافيه وما كان مرفوعا أو مخفوضا منه فانه ليس بظرف وانتصب حكمه وقد تقدم انه لايؤخذ في التعريف وقد ذكر المؤلف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف وهي (نحو) قولك صليت (اليوم و) اعتكفت (الليلة و) جئتك (غدوة وبكرة وسحرا وغدا وعتمة وصباحا ومساء و) لا أكلمك (أبدا وأمدا وحينا وعاما وشهرا واسبوعا وساعة وظرف المكان هو اسم المكان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية وقد ذكر منه أيضا عدة أمثلة (نحو) جلست (امام) الكعبة (وخلف) المقام (وقدام) الحطيم (ووراء) الحجر (وفوق) المنبر (وتحت) الميزاب (وعند) الملتزم (ومع) سدنة الكعبة (وازاء) الحجر الاسود أي مقابله (وحذاء) بالذال المعجمة (وتلقاء وهذه الثلاثة) الاخيرة (معناها واحد) تقول هو بازائه أي بحذائه وجلس تلقاءه أي حذاءه وحذاء الشيء ازاؤه وكذلك أمام وقدام معناهما واحد وكذا خلف ووراء (وثم) بفتح الثاء المثلثة اسم اشارة للمكان البعيد كما مر (وهنا) بضم الهاء اسم اشارة للمكان القريب وبفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كما مر أيضا (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير في (لافرق في ذلك بين المختص منها) بوصف أو بغيره (و) بين (المعدود والمبهم ونعني بالمختص) منها (مايقع جوابا لمتى نحو يوم الخميس أو اليوم) فاذا قيل لك متى صمت فانك (تقول في) جوابه مثلا (صمت يوم الخميس) أو اليوم (و) نعني (بالمعدود) منها (مايقع جوابا لكم) الاستفهامية (كالاسبوع والشهر) فاذا قيل كم اعتكفت فانك (تقول) مجيباله (اعتكفت أسبوعا) أو شهرا أو عاما (و) نعني (بالمبهم) منها (مالايقع جوابا لشيء) منها ويدل على قدر من الزمان غير معين (تقول) ابتداء (جلست حينا) وساعة (ووقتا) وينصب على جهة التأكيد المعنوي لانه لايزيد على دلالة الفعل وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص أنه ليس بمختص وهو ظاهر كلامهم وجزم المرادي بانه من قبيل المختص وعبارة ابن هشام في جامعه وماصلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين فمعدود وإلا فمختص معدود كاسماء الشهور غير ما أضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين (وأما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية) بتقدير في (الا ثلاثة أنواع الاول المبهم) أوما في حكمه والمراد بالمبهم مالايختص بمكان بعينه (كاسماء الجهات الست) اذ ليس لها حد ونهاية معينة (وهي فوق وتحت ويمين وشمال وامام وخلف) فان خلفك يتناول ماوراء ظهرك الى انقطاع الارض وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست حالات (وما أشبهها) في الابهام كارض ومكان (والثاني أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالميل) هو أربعة آلاف خطوة (والفرسخ) هو ثلاثة أميال (والبريد) هو أربعة فراسخ (نحو سرت ميلا) أو فرسخا أو بريدا وظاهر عبارته أنه ليس بمبهم وبه صرح بعضهم وأكثرهم على أنه مبهم قال ابن هشام

سوطا أو عصا أو مقرعة

﴿ باب المفعول فيه ﴾

وهو المسمى ظرف الزمان وظرف المكان فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير في نحو اليوم والليلة وغدوة وبكرة وسحرا وغدا وعتمة وصباحا ومساء وأبدا وأمدا وحينا وعاما وشهرا وأسبوعا وساعة وظرف المكان هو اسم المكان نحو أمام وخلف وقدام ووراء وفوق وتحت وعند ومع وازاء وحذاء وتلقاء وهذه الثلاثة معناها واحد وثم وهنا وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية لافرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونعني بالمختص مايقع جوابا لمتى نحو يوم الخميس تقول صمت يوم الخميس وبالمعدود مايقع جوابا لكم كالاسبوع والشهر تقول اعتكفت أسبوعا وبالمبهم مالايقع جوابا لشيء تقول جلست حينا ووقتا وأما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية الا ثلاثة أنواع الاول المبهم كاسماء الجهات الست وهي فوق وتحت ويمين

وحقيقة القول فيه أن فيه ابهاما من جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصا من جهة دلالته على كمية معينة قال فعلى هذا يصح فيه القولان (والثالث ما كان مشتقا من مصدر عامله) سواء كان عامله فعلا أم اسما (نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) ونحو سرني جلوسي مجلسك فان كان مشتقا من غير ما اشتق منه عامله نحو ذهبت في مرمى زيد ورميت في مذهب عمرو لم يجز في القياس نصب شيء منه على الظرفية بل يجب التصريح معه بفي كما يرشد اليه قوله (وما عدا هذه الثلاثة الانواع من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قمت الطريق) بالنصب فيهن (ولكن) حكمه أن (تجره بفي) الظرفية مصرحا بها (و) أما (قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت) أو الشام فانه (منصوب) تشبيها بالمفعول به (على التوسع باسقاط الخافض) واجراء القاصر مجرى المتعدي الا انه مع دخلت مطرد لكثرة استعماله وهذا هو مذهب الفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه وقيل ان ما بعد دخلت مفعول به ورد بان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غبرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك حملا للنظير على النظير أو النقيض على نقيضه وقيل مفعول فيه حملا له على المكان المبهم في جواز حذف في منه وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة وصححه ابن الحاجب وانما استؤثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه أصل يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى الى المبهم وغيره من الزمان ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لان في الفعل دلالة عليه في الجملة

﴿باب المفعول من أجله﴾

(ويسمى المفعول لاجله والمفعول له) فله ثلاثة أسماء (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر) علة و(بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متأخرا عنه في الوجود أم لا فالاول (نحو قام زيد اجلالا لعمرو) فاجلالا مصدر منصوب ذكر علة غائية للفعل فان تصور الاجلال بانه مصلحة مرغوب فيها فهو سبب حامل للفاعل على الفعل وان كان وجوده في الخارج متأخرا عن وجود الفعل (و) مثله (قصدتك ابتغاء معروفك) وكرر المثال للاشارة الى أنه لا فرق في ذلك بين المضاف وغيره ولا بين الفعل المتعدي وغيره والثاني نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مصدر منصوب ذكر علة وسببا للقعود عن الحرب وليس غاية له ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو القعود (ويشترط) لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة أحدها (كونه مصدرا) وهذا مستفاد من كونه علة لان العلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيا أم لا فيه خلاف جزم بالاول في التوضيح فلا يجوز عنده جئتك ضرب زيد أي لتضرب به وقد يستفاد ذلك من تمثيل المؤلف (و) ثانيها (اتحاد زمانه وزمان عامله) بان يكون زمن العلة والمعلول واحدا (و) ثالثها (اتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين) فان المصدر في كل منهما زمنه وزمن عامله واحد وكذا فاعلهما (وكقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) فالخشية علة للفعل مشاركة له في الوقت والفاعل (وقوله) تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله) فالابتغاء علة للانفاق متحدة وقتا وفاعلا وأما ما ذكر علة ولكن كان مخالفا للمعلل في الزمان أو الفاعل أو فيهما معا فانه يمتنع نصبه (و) لهذا (لا يجوز تأهبت السفر) بالنصب (لعدم اتحاد الزمان) فان زمن التأهب سابق على زمن السفر وان كان فاعلهما واحدا (ولا جئتك محبتك اياي لعدم اتحاد الفاعل) فان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المصدر المخاطب وان كان زمنهما واحدا) بل يجب جره باللام) التعليلية أو ما يقوم مقامها (تقول تأهبت للسفر) وقال الشاعر * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * (و) تقول أيضا (جئتك لمحبتك اياي) وقال الآخر * واني لتعروني لذكراك هزة * ويجوز لك ان تجر بحرف التعليل المستوفي للشروط المذكورة بكثرة ان كان بال نحو جئتك للطمع في برك وبقلة ان كان مجردا

والثالث ما كان مشتقا من مصدر عامله نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع وما عدا هذه الثلاثة الانواع من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قمت الطريق ولكن تجره بفي وقولهم دخلت المسجد وسكنت البيت منصوب على التوسع باسقاط الخافض

﴿باب المفعول من أجله﴾

ويسمى المفعول لاجله والمفعول له وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل نحو قام زيد اجلالا لعمرو وقصدتك ابتغاء معروفك ويشترط كونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين وكقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق وقوله ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله ولا يجوز تأهبت السفر لعدم اتحاد الزمان ولا جئتك محبتك اياي

منها ومن الاضافة نحو قوله * من أمكم لرغبة فيكم جبر * ويستوى جره ونصبه فى المضاف نحو وان منها لما يهبط من خشية الله

﴿باب المفعول معه﴾

هذا خاتمة المفاعيل وجعله آخرها للتردد فى كونه قياسيا أو سماعيا ولكون العامل لا يصل اليه الا بواسطة الواو (وهو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو ما فيه حروفه ومعناه (الذى يذكر بعد واو بمعنى مع) لمصاحبة معمول الفعل وهذا هو المراد بقوله لبيان من فعل معه الفعل لا لمشاركته فيه وان أوهم ذلك والمراد بمصاحبته أن يكون مع الفاعل فى صدور الفعل عنه ومع المفعول فى وقوع الفعل عليه فى زمن واحد (مسبوقا) ذلك الاسم (بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) فالاول (نحو جاء الامير والجيش) أى مع الجيش (واستوى الماء والخشبة) اى مع الخشبة وعدد المثال لافادة ان ما بعد الواو قد يكون صالحا للمشاركة ما قبله فى حكمه كالمثال الاول وقد لا يكون كذلك كالثانى ألا ترى ان الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوى وانما المقصود ان الماء بلغ فى ارتفاعه الى الخشبة فاستوى معها أى ارتفع والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وزيادته (و) الثانى نحو (أنا سائر والنيل) أى معه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يجب نصبه مفعولا معه وقسم يترجح نصبه مفعولا معه على عطفه وقسم بعكسه فاشار الى الاول بقوله (وقد يجب النصب على المفعولية) لمانع يمنع من العطف (نحو المثالين الاخيرين) لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى نعم ان فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف فيها بالرفع فى الثانى منهما لان المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة فى العلو أى صعد الماء حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو) قولك لمن ينهى عن القبيح ويأتيه (لا تنه عن القبيح واتيانه) بالنصب اذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد (و) نحو (مات زيد وطلوع الشمس) بالنصب اذ العطف يقتضى التشريك فى المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت (وقوله تعالى فاجمعوا أمركم وشركاءكم) أى مع شركائكم وليست الواو عاطفة لان أجمع لا يقع على الشركاء لا يقال أجمعت شركائى انما يقال جمعت شركائى وأجمعت أمرى (وقد يترجح) النصب مفعولا معه (على العطف) لامر صناعى (نحو قمت وزيدا) لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن الا مع الفصل ولا فصل فرجح النصب على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة والفرق بين الرفع والنصب معنى ان النصب يقتضى مشاركة زيد للمتكلم فى القيام فى وقت واحد بخلاف الرفع فان زيدا وان شارك المتكلم فى القيام لا يلزم أن يكون قيامهما فى وقت واحد ورجحان النصب فيما ذكر هو ما فى التوضيح وجزم ابن الحاجب فى كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام فى القطر وقال انه الاصح (وقد يترجح العطف عليه) أى على النصب (نحو المثال الاول) وهو جاء الامير والجيش (ونحو جاء زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما أشبههما) مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى (أرجح لانه الاصل) فى الواو وقد أمكن ومحل رجحان النصب أو العطف اذا قطع النظر عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع أما اذا نظر اليه فان قصد المعية نصا تعين النصب والا فالعطف فلا يتصور رجحان * فان قلت شرط المفعول معه أن يسبق بفعل أو ما فيه معناه وحروفه فما تصنع فى قولهم ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد بالنصب مع عدم الشرط المذكور * فالجواب أن الفعل موجود تقديرا لان أنت فاعل بفعل محذوف والتقدير ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل

﴿فصل وأما المشبه بالمفعول به﴾ وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد (فنحو) وجهه من قولك (زيد حسن وجهه بنصب الوجه) والاصل زيد حسن وجهه بالرفع لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر فى الصفة راجع الى زيد ليفيد تعميم الحسن له فقيل زيد حسن أى هو ثم نصب وجهه تشبيها بالمفعول به لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جملته وليس مفعولا به لان الصفة قاصرة كفعلها ولا تمييزا لانه معرفة بالاضافة (وسيأتى) الكلام عليه مع زيادة فى محله

لعدم اتحاد الفاعل بل يجب جره باللام تقول تأهبت للسفر وجئتك لمحبتك اياى

﴿باب المفعول معه﴾ وهو الاسم المنصوب الذى يذكر بعد واو بمعنى مع لبيان من فعل معه الفعل مسبوقا بجملة فيها فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو جاء الامير والجيش واستوى الماء والخشبة وأنا سائر والنيل وقد يجب النصب على المفعولية نحو المثالين الاخيرين ونحو لا تنه عن القبيح واتيانه ومات زيد وطلوع الشمس وقوله تعالى فاجمعوا أمركم وشركاءكم وقد يترجح على العطف نحو قمت وزيدا وقد يترجح العطف عليه نحو المثال الاول ونحو جاء زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما أشبههما أرجح لانه الاصل

﴿فصل﴾ وأما المشبه بالمفعول به فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه وسيأتى

﴿باب

﴿باب الحال﴾

يذكر ويؤنث لفظا ومعنى (هو الاسم المنصوب) بالفعل أو شبهه أو معناه (المفسر لما انبهم من الهيئات) أى هيئات ما هو له وصفاته التى هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه بخلاف التمييز فانه وان كان مفسرا لكنه للذوات لا للهيئة والنعت وان حصل به بيان الهيئة لكنه ضمنا وانما المقصود به أولا بالذات تخصيص المنعوت وتأتى الحال مفسرة لبيان هيئة ما هو له (اما من الفاعل نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد مبين لهيئته وقت مجيئه فان قولك جاء زيد لا يعلم منه على أى هيئة جاء (و) كذا (قوله تعالى فخرج منها خائفا) فخائفا حال من فاعل خرج مبين لهيئته وقت خروجه (أو من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من المفعول مبين هيئته وقت وقوع الركوب عليه (و) كذا (قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف فى وأرسلناك مبين هيئته وقت ارساله (أو منهما) معا (نحو لقيت عبد الله راكبين) فراكبين حال من عبد الله ومن التاء فى لقيت والمعنى لقيت عبد الله حالة كونى راكبا وكونه راكبا فان قلت لقيت عبد الله راكبا احتمل كون الحال من الفاعل أو المفعول وتأتى الحال أيضا من المجرور بحرف نحو مررت بهند جالسة أو بمضاف ان كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه ميتا أو كبعضه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا أو عاملا فى الحال نحو اليه مرجعكم جميعا (ولا يكون الحال الا نكرة) لان المقصود بيان الهيئة وهو حاصل بالنكرة فلا حاجة الى تعريفها احترازا عن العبث والزيادة لا لغرض (فان وقع) فى كلامهم (بلفظ المعرفة أوّل بنكرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة بالاضافة وهو حال من زيد فيؤول بنكرة اما من معناه كما فى هذا المثال (أى) جاء زيد (منفردا) أو من لفظه كما فى مثل رجع عوده على بدئه وفعل ذلك جهده وطاقته أى رجع عائدا وفعل جاهدا أو مطيقا (والغالب) فى الحال (كونه مشتقا) من مصدر للدلالة على متصف به كما تقدم (وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق) كان دل على تشبيه (نحو بدت الجارية قمرا) فقمرا حال من الفاعل وهو جامد مؤول بمشتق أو مضيئة (و) كان دل على مفاعلة من الجانبين نحو (بعته) البر (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان وفيه معنى المفاعلة (أى متقابضين) كان دل على ترتيب نحو (وادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه أن تأتى بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا قاله الرضى والمختار كما قال المرادى ان الجزء الثانى وما قبله منصوبان بالعامل لان مجموعهما هو الحال فان الحالية مستفادة منهما (أى مترتبين) لا من أحدهما ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض (ولا يكون) الحال (الا بعد تمام الكلام أى) بان يقع (بعد جملة تامة) مركبة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام (بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة) وان توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد) بتمام الكلام (أن يكون الكلام مستغنيا عنها) كما قال المكودى لان الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا) وقوله وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ألا ترى أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحا ولاعبين (ولا يكون صاحب الحال) وهو من الحال وصف له فى المعنى (الا معرفة كما تقدم فى الامثلة) لانه محكوم عليه فى المعنى والاصل فى المحكوم عليه التعريف (أو نكرة بمسوغ) من المسوغات لقربه حينئذ من المعرفة كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ وهى بمنزلة الخبر فمن المسوغات أن يتقدم عليه الحال (نحو فى الدار جالسا رجل) فجالسا حال من رجل وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه وقيل انه حال من الضمير المستكن فى الظرف وهو ظاهر ويلزم على الاول مجىء الحال من المبتدأ وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع وان جعل رجل فى المثال فاعلا بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتماد وهو ضعيف ومن المسوغات أن يكون صاحبها مخصصا اما بوصف كما سيأتى أو باضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى فى أربعة أيام سواء) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة الى أيام أو واقعا بعد نفى (و) ذلك نحو (قوله تعالى

﴿باب الحال﴾ هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات اما من الفاعل نحو جاء زيد راكبا وقوله تعالى فخرج منها خائفا أو من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا أو منهما نحو لقيت عبد الله راكبين ولا يكون الحال الا نكرة فان وقع بلفظ المعرفة أول بنكرة نحو جاء زيد وحده أى منفردا والغالب كونه مشتقا وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق نحو بدت الجارية قمرا أى مضيئة وبعته يدا بيد أى متقابضين وادخلوا رجلا رجلا أى مترتبين ولا يكون الا بعد تمام الكلام أى بعد جملة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة وليس المراد أن يكون الكلام مستغنيا عنها بدليل قوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا ولا يكون صاحب الحال الا معرفة كما تقدم فى الامثلة أو نكرة بمسوغ نحو فى الدار جالسا رجل وقوله تعالى فى أربعة أيام سواء وقوله تعالى وما أهلكنا

وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) فجملة لها منذرون حال من قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي (و) من التخصيص بالوصف نحو (قراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب) فمصدقا حال من كتاب وهو نكرة لتخصيصه بالظرف ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا من الضمير المستكن في الظرف بعد حذف الاستقرار وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا وفي الحديث فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه (ويقع الحال ظرفا) كما يقع الخبر ظرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته) ففي زينته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج (ويتعلقان) إذا وقع كل منهما حالا (بمستقر) إن قدرا في موضع المفرد (أو استقر) إن قدرا في موضع الجملة حال كونهما (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وشرط الظرف وعديله أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يقعا حالا (ويقع) الحال (جملة) اسمية أو فعلية فيحكم على محلها بالنصب (خبرية) أي محتملة للصدق والكذب لا انشائية لأن الحال قيد لعاملها والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له فلا يصلح للقيد ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها بمن هي له كما أشار الى ذلك بقوله (مرتبطة) تلك الجملة الواقعة حالا إما (بالواو والضمير) معا (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) فجملة وهم ألوف حال من فاعل خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو وهم (أو) مرتبطة (بالضمير فقط نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بالخبر والجملة حال من فاعل اهبطوا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف (أو) مرتبطة (بالواو) فقط (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا مدخل لنحن في الربط لعدم عوده الى صاحب الحال وقد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع انها ليست مبينة لهيئة الفاعل والمفعول بل لهيئة زمن الفعل وقد قالوا الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول واذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالا فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ونحو جاؤكم حصرت صدورهم

﴿باب التمييز﴾

ويقال له التفسير والتبيين وهو لغة مصدر بمعنى المميز بكسر الياء اسم فاعل (هو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو شبهه أو ذات مبهمة (المفسر لما انبهم من الذوات) باعتبار الوضع (أو النسب) الكائنة في جمل أو شبهها وعبر ابن الحاجب عن هذا بالذات المقدرة فخرج عن ذلك الحال فإنها ليست مفسرة لابهام ذات أو نسبة والنعت فإنه مخصص أو مقيد ورفع الابهام به إنما حصل ضمنا (والذات المبهمة) الرافع لابهامها التمييز (أربعة أنواع أحدها العدد) الصريح من أحد عشر فما فوقها الى المائة (نحو اشتريت عشرين غلاما) فإن عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جنسه فبذكر التمييز ارتفع ذلك الابهام (و) كذا (ملكت تسعين نعجة) وغير الصريح هو كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقد يكون التمييز واجب الجر بالاضافة كتمييز الثلاثة والمائة والألف وكم الخبرية كما سيأتي فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف الحال (والثاني المقدار) أي ما يعرف به قدر الشيء وهو ثلاثة أقسام لأنه إما كيل (كقولك اشتريت قفيزا برا) أو وزن (و) ذلك كقولك (اشتريت منا سمنا) ومنا كعصا وهو لغة في المن بالتشديد أو مساحة (و) ذلك كقولك اشتريت (شبرا أرضا) والمراد بالمقدار في هذه الأمثلة هو القدر لا الآلة التي يقع بها التقدير وإلا وجبت الإضافة نحو اشتريت قفيز بر تريد المكيال الذي يكال به البر (والثالث شبه المقدار) في الكيل أو الوزن أو المساحة فشبه الكيل نحو عندي سقاء ماء ونحي سمنا وشبه الوزن (نحو مثقال ذرة خيرا فخيرا تمييز لمثقال ذرة) ومثقال ذرة شبيه بما يوزن به وشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا ومما يحتمل الوزن والمساحة قولهم على التمرة مثلها

من قرية إلا لها منذرون وقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب ويقع الحال ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوبا ويقع جملة خبرية مرتبطة بالواو والضمير نحو خرجوا من ديارهم وهم ألوف أو بالضمير فقط نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو أو بالواو نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة

﴿باب التمييز﴾

هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب والذوات المبهمة أربعة أنواع أحدها العدد نحو اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة والثاني المقدار كقولك اشتريت قفيزا برا ومنا سمنا وشبرا أرضا والثالث شبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا فخيرا تمييز لمثقال ذرة

زيدا وانما كانت هذه الامور شبه ماذكر لاعينه لانها ليست معدة لذلك وانما تشبهه (والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديد) فالخاتم فرع الحديد لانه مصنوع منه فيكون الحديد هو الاصل بهذا الاعتبار (و) مثله هذا (باب ساجا) فالباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (و) هذه (جبة خزا) فالجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير ولا يتعين في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو الاكثر كما سيأتي وقد فهم من حد التمييز أنه قسمان ما يرفع ابهام ذات مبهمة كما تقدم وما يرفع ابهام نسبة واليه أشار بقوله (والمبين لابهام النسبة) نوعان محول وغير محول فالمحول له ثلاث حالات لانه (اما محول عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقا وتفقأ) أي امتلأ (بكر شحما وطاب محمد نفسا قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) فعرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد وشحما لابهام نسبة التفقؤ الى بكر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد وشيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال الى الرأس والاصل في هذه الامثلة تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة ثم جيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا مبالغة وتأكيدا فان ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا أوقع في النفس من ذكره مفسرا أولا (واما محول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) فعيونا تمييز لابهام نسبة التفجير الى الارض والاصل وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المفعول الذي هو مضاف وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الارض ومثله غرست الارض شجرا (أو) محول (عن غيرهما) بان يكون محولا عن المبتدا وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) أصله مالي أكثر منك فحذف المضاف وانفصل الضمير المضاف اليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا (و) مثله نحو (زيد أكرم منك أبا وأجل منك وجها) الاصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجل منك وشرط نصب هذا التمييز أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما في هذه الامثلة والناصب له اسم التفضيل (أو غير محول) عن شيء أصلا وهو النوع الثاني (نحو امتلأ الاناء ماء) لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وأكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو ما أحسنه رجلا وأحسن به أبا وحسبك به ناصرا (ولله دره فارسا) أي لله در فروسيته وهو مدح له بكمال فروسيته والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه أي ما أعجب فعله ويحتمل التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل منه مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة والمؤلف رحمه الله مثل به للتمييز عن النسبة وانما يأتي اذا كان مرجع الضمير المضاف اليه معينا معلوما والا فهو من تمييز المفرد كما مثل به صاحب المفصل وكذا المرادي وقيل ان فارسا منصوب على الحال والمعنى أتعجب منه في حال كونه فارسا قال الدماميني والتمييز أولى لانه ثناء مطلق والحال ثناء مقيد بحالة وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على أنه تمييز (ولا يكون التمييز عند البصريين (الا نكرة) فان ورد بلفظ المعرفة أول بنكرة معنى كقوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو * (ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال) أي بان يقع بعد جملة تامة وان توقف حصول الفائدة عليه وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندي (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرون درهما عندي وصح عملها وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفسا أو شبهه نحو زيد متصبب عرقا وزيد أجل منك وجها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل (ولا يتقدم التمييز) مطلقا (على عامله مطلقا) أي جامدا كان أو متصرفا فلا يقال زيتا رطل ولا رجلا ما أحسنه ولا نفسا طاب محمد لما تقدم من أن المقصود هو الابهام أولا ثم التفسير وازالة الابهام وتقديمه على العامل ينافي ذلك المقصود (والله أعلم) وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله * وما نفسا بالفراق تطيب * وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي واختاره ابن مالك في شرح العمدة

والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا والمبين لابهام النسبة اما محول عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقا وتفقأ بكر شحما وطاب محمد نفسا وقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا واما محول عن مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا أو عن غيرهما نحو أنا أكثر منك مالا وزيد أكرم منك أبا وأجل منك وجها أو غير محول نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا ولا يكون التمييز الا نكرة ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال والناصب لتمييز الذات المبهمة تلك الذات ولتمييز النسبة الفعل المسند ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا والله أعلم

وأدوات الاستثناء ثمانية حرف باتفاق وهو الا واسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال فيها سوى كرضا وسوى كهدى وسواء كسماء وسواء كبنا وفعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا ويقال فيها حاش وحشا فالمستثنى بالا ينصب اذا كان الكلام تاما موجبا والتام هو ماذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذى لم يتقدم عليه نفى ولا شبهه نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا وكقولك قام القوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا سواء كان الاستثناء متصلا كما مثلنا أو منقطعا نحو قام القوم الاحمارا وان كان الكلام تاما غير موجب جاز فى المستثنى البدل والنصب على الاستثناء والارجح فى المتصل أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه فى اعرابه نحو قوله تعالى مافعلوه الا قليل منهم والمراد بشبه النفى النهى نحو ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك والاستفهام نحو من يقنط من رحمة ربه الا الضالون والنصب عربى جيد قرئ به فى السبع فى قليل

امرأتك

﴿باب المستثنى﴾

هو المذكور بعد الا أو احدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا (وأدوات الاستثناء) الذى هو اخراج مابعد الا أو احدى أخواتها من حكم ماقبلها ايجابا وسلبا (ثمانية) وهى أربعة أقسام الاول (حرف باتفاق وهو الا) وبدأ بها لانها أصل أدواته (و) الثانى (اسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها) الاربع (فانه يقال فيها سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضمها والقصر (كهدى وسواء) بفتحها والمد (كسماء وسواء) بكسرها والمد (كبناء) وهذه أغربها وقل من ذكرها (و) الثالث (فعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون) ذكر الاتفاق منتقد أما ليس فالخلاف فيها مشهور فمنهم من ذهب الى حرفيتها مطلقا ومنهم من خص ذلك بما اذا كانت للاستثناء والاصح أنها فعل كما تقدم فى صدر المقدمة وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلا فضلا عن أن يعد متفقا على فعليته لأنه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا ومن عده فعلا فقد تجوز فى الكلام (و) الرابع (متردد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) عند الجميع (وعدا) عند غير سيبويه (وحاشا) عند المبرد والمازنى ومن تبعهما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الاولى وقيد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثناء اذا علمت (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام) قبلها (تاما موجبا) بفتح الجيم تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدم عليه (و) الكلام (التام هو ماذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذى لم يتقدم عليه نفى ولا شبهه) من نهى أو استفهام (نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا) فقليلا مستثنى بالا وهو واجب النصب وماقبله وهو شربوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو فى شربوا وموجب لعدم تقدم نفى أو شبهه عليه (وكقولك قام القوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا) وينصب وجوبا بالشرط المذكور (سواء كان الاستثناء متصلا) بان كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا أو منقطعا) بان لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه نحو قام القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد أو لم يكن (نحو قام القوم الا حمارا) ولا بد حينئذ أن يكون ماقبل الا دالا على مايستثنى به على ماذكره بعضهم كما مثل ولهذا لا يحسن قام القوم الا ثعبانا وانما وجب نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لان المبدل منه فى حكم الساقط كذا قيل والناصب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل ماقبل الا من فعل أو شبهه بواسطة الا وقيل غير ذلك وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ماقبله وكثير من المتأخرين لما رأوا ان الا فيه بمعنى لكن قالوا انها هى الناصبة نصب لكن للاسماء وخبرها محذوف فى الغالب (وان كان الكلام) قبلها (تاما غير موجب) بان تقدمه نفى أو شبهه (جاز فى المستثنى) متصلا أو منقطعا (البدل) أى بدل بعض عند البصريين فيعرب باعراب ماقبله من رفع ونصب وجر (و) جاز فيه (النصب على الاستثناء و) لكن (الارجح فى) المستثنى (المتصل) البدل (أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه فى اعرابه نحو قوله تعالى مافعلوه الا قليل منهم) برفع قليل بدلا من الواو فى فعلوه بدل بعض من كل ونحو مارأيت القوم الا زيدا ومامررت بالقوم الا زيد وانما رجح الاتباع للمشاركة واذا تعذر الابدال على اللفظ المانع أبدل من المحل نحو ماجاءنى من أحد الا زيد برفع زيد على البدلية من محل أحد وهو الرفع لانه فاعل ولا يجوز جره حملا على اللفظ لان البدل فى نية تكرار العامل فيلزم زيادة من فى الاثبات وهو غير جائز عند الجمهور (والمراد بشبه النفى) فيما تقدم (النهى نحو ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع فى قراءة أبى عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل (والاستفهام نحو ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع فى قراءة الجميع فالضالون بدل بعض من فاعل يقنط المستتر فيه ولم يؤت معه ولا مع ماقبله بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عن الضمير فيندفع ماقيل انه لا يصح اعراب ماذكر بدلا لان بدل البعض لا بد فيه من ضمير (والنصب) فى المستثنى المتصل (عربى جيد) وقد (قرئ به فى السبع فى قليل) من قوله تعالى مافعلوه الا قليلا منهم (و) فى

(امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك وقيل بالنصب استثناء من أهلك لا من أحد واستشكل بان ذلك يمنع من الامراء بها وقد أسرى بها (وان كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب على الاستثناء (نحو) ما فيها أحد الا حمارا وعليه قراءة السبعة (مالهم به من علم الا اتباع الظن) بنصب اتباع (وتميم يرجحونه) أي النصب حيث أمكن تسلط لعامل على المستثنى (ويجيزون لاتباع) للمستثنى منه فى اعرابه (نحو ما قام القوم الا حمارا) بالنصب (والا حمار) بالرفع ونحو ما رأيت القوم الا حمارا بالنصب لا غير وما مررت باحد الا حمارا بالنصب والا حمار بالجر ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس ولا يجوز أن يقرأ بالجر على الابدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريبا وأما اذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما زاد هذا المال الا النقص اذ لا يقال ما زاد النقص ومثله ما نفع زيد الا الضر اذ لا يقال نفع الضر فالنصب واجب عند الجميع (وان كان الكلام) قبلها (ناقصا) وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه (و يسمى) حينئذ (استثناء مفرغا) لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها فالمستثنى مفرغ له (كان اعراب (المستثنى) الذى بعد الا (على حسب العوامل) المقتضية له اذ لا عمل لالا فى اللفظ (فيعطى ما يستحقه لولم توجد الا) من رفع ونصب وخفض (وشرطه كون الكلام غير ايجاب) بان يشتمل على نفى أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة (نحو ما قام الا زيد) برفع زيد على الفاعلية (وما رأيت الا زيدا) بنصبه على المفعولية (وما مررت الا بزيد) بجره بالباء كما لو لم توجد الا والاستثناء فى ذلك من اسم عام محذوف فتقدير ما قام الا زيد ما قام أحد الا زيد وكذا الباقى وهذه أمثلة النفى (و) أشار اليه بمثال من القرآن (كقوله تعالى وما محمد الا رسول) ومثال النهى (ولا تقولوا على الله الا الحق) فالحق منصوب على المفعولية بتقولوا (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن) فجر ما بعد الا بالباء لان ما قبلها يطلب مجرورا ومثال الاستفهام فهل يهلك الا القوم الفاسقون والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون فى الاحوال والظروف والمصادر وربما وقع بعد ايجاب عند وجود قرينة تدل على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرأت الا يوم الجمعة أى قرأت كل يوم من أيام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح بخلاف جاءنى الا زيد أى جاءنى كل أحد الا زيدا فانه معنى غير صحيح (والمستثنى بغير وسوى بلغاتها) المتقدمة (مجرور) دائما (بالاضافة) أى باضافتها اليه للازمتها الاضافة والمضاف اليه مجرور ولا غير والاصل فى غير أن تكون صفة بمعنى مغاير نحو جاءنى رجل غير زيد لكنها حملت على الا واستعملت فى الاستثناء كما حملت الا عليها واستعملت صفة نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ر السبب فى حمل كل منهما على الاخر دلالة كل منهما على المغايرة (و يعرب غير) لفظا (وسوى) تقديرا على ما اختاره ابن مالك (بما يستحقه المستثنى بالا) من الاعراب فى ذلك الكلام وقد عرفت تفصيله وكانهما لما جرهما المستثنى انتقل اعرابه اليهما (فيجب نصبهما) بعد الكلام الموجب كما (فى نحو قاموا غير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع) للمستثنى منه فى اعرابه (والنصب) بعد الكلام التام المنفى كما (فى نحو ما قاموا غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى ونصبهما والارجح الاتباع فى المتصل والنصب فى المنقطع عند تميم ان أمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما فيها أحد غير حمار وأوجبه الحجازيون واذا قيل ما قام القوم غير زيد وعمرو وجاز جر عمرو وعطفا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ (و يعربان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفى غير التام كما (فى نحو ما قام غير زيد وسوى زيد) برفعهما (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما (واذا مدت سوى) بان قيل سواء بالمد مع فتح السين وكسرها (كان اعرابها ظاهرا) فى آخرها (واذا قصرت) من غير همزة فى آخرها مع كسر السين وضمها (كان) اعرابها (مقدرا على الالف) أى فى الالف منع من ظهوره التعذر (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير) وانما وجب نصبه (لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا) بنصب زيد على انه

به من علم الا اتباع الظن وتميم يرجحونه ويجيزون الاتباع نحو ما قام القوم الا حمارا أو الا حمار وان كان الكلام ناقصا وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى استثناء مفرغا كان المستثنى على حسب العوامل فيعطى ما يستحقه لولم توجد الا وشرطه كون الكلام غير ايجاب نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد وكقوله تعالى وما محمد الا رسول ولا تقولوا على الله الا الحق ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن والمستثنى بغير وسوى بلغاتها مجرور بالاضافة ويعرب غير وسوى بما يستحقه المستثنى بالا فيجب نصبهما فى نحو قاموا غير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع والنصب فى نحو ما قاموا غير زيد وسوى زيد ويعربان بحسب العوامل فى نحو ما قام غير زيد وسوى زيد وما رأيت غير زيد وسوى زيد وما مررت بغير زيد وسوى زيد واذا مدت سوى كان اعرابها ظاهرا واذا قصرت كان مقدرا على الالف والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا

خبرهما واسمها ضمير مستتر فيهما وجوبا عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أي ليس القائم أولا يكون القائم زيدا وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور الثاني (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره) بها والجر بالاولين قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا (ونصبه بها) وهذا عند غير سيبويه أما عنده فالنصب متعين بعدا والجر بحاشا فانه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب (وخلا زيد) بالجر (وعدا زيدا) بالنصب (وعدا زيد) بالجر (وحاشا زيدا) بالنصب (وحاشا زيد) بالجر (فان جررت) بكل منها المستثنى (فهي حروف جر) غير متعلقة بشيء والاولى أحرف جر (وان نصبت) بكل منها (فهي أفعال) ماضية متعدية الى المستثنى وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا يعود الى ما عاد اليه اسم ليس ولا يكون وفي محل الجملة المستثنى بها البحث السابق فيهما ومحل جواز الوجهين اذا تجردت عن ما كما يعلم من كلامه الآتي (الا أن سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الا الجر) فالتزم حرفيتها وأوجبه كما تقدم ونفى النصب وغيره سمع النصب أيضا فجوزه والمثبت مقدم على النافي ولا يستثنى بها الا فيما فيه تنزيه نحو ضربت القوم حاشى زيدا ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشى زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قاله ابن الحاجب وجزم به الرضي وقد تستعمل للتنزيه فقط فتكون اسما مبنيا نحو وقلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (وتتصل ما) المصدرية (بعدا وخلا فيتعين) حينئذ (النصب) بهما المستثنى لان ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل وجوز الجر بهما بتقدير ما زائدة قال في المغني فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (ولا تتصل) ما (بحاشا) الا نادرا بخلاف عدا وخلا (تقول قام القوم ما عدا زيدا) بالنصب لا غير (وقال لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل) ومحل ما وصلتها نصب على الحال أي مجاوزين زيدا بالنصب أو على الظرفية على تقدير مضاف أي وقت مجاوزتهم زيدا قال أبو حيان والافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا (وأما خبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان وأخواتها واسم لا التي لنفي الجنس) نصا (فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطرادا فلا حاجة الى اعادتها (وأما التوابع) التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى) ولما أنهى الكلام على المنصوبات من الاسماء أخذ يتكلم على المخفوضات فقال

﴿ باب المخفوضات من الاسماء ﴾

ذكر الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز والمخفوضات أسماء مشتملة على علم المضاف اليه وهو الجر سواء كان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء (المخفوضات) المشهورة (ثلاثة مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة) أي بسببها لان الاصح ان المضاف هو العامل في المضاف اليه ومخفوض بالتبعية عند بعضهم وهذا هو المراد بقوله (وتابع للمخفوض) بالحرف أو المضاف وهو ضعيف لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل فيرجع الجر في التابع الى الجر بالحرف أو الاضافة وأما الجر بالمجاورة فهو شاذ ولهذا لم يذكره (فالمخفوض بالحرف هو ما يخفض بمن والى وعن وعلى وفي والباء والكاف واللام وحتى والواو) التي للقسم (والتاء) المثناة فوق له أيضا (ورب) بضم الراء (ومذ ومنذ) فهذه أربعة عشر حرفا كلها مستوية في الاختصاص بالاسماء والدخول عليها المعان في غيرها لم يتعرض لها المؤلف فاستحقت أن تعمل لما تقدم من أن الاصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به وتسمى حروف الجر اما لجرها معنى الفعل الى الاسم أولان عملها الجر فاضيفت الى الاعراب الذي هو أثرها واستظهر هذا الرضي قال كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب (فالسبعة الاولى) مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة (تجر) الاسم الظاهر زمانا أو غيره (و) تارة تجر (المضمر) ولهذا قدمها ممثلا من (نحو منك ومن نوح و) الى نحو (الى الله مرجعكم) اليه مرجعكم (و) عن (نحو لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا

والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره ونصبه بها نحو قام القوم خلا زيدا وخلا زيد وعدا زيدا وعدا زيد وحاشا زيدا وحاشا زيد فان جررت فهي حروف جر وان نصبت فهي أفعال الا أن سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الا الجر وتتصل ما بعدا وخلا فيتعين النصب ولا تتصل بحاشا تقول قام القوم ما عدا زيدا وقال لبيد * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وأما خبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان وأخواتها واسم لا التي لنفي الجنس فتقدم الكلام عليها في المرفوعات وأما التوابع فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى

﴿ باب المخفوضات من الاسماء ﴾

المخفوضات ثلاثة مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة وتابع للمخفوض فالمخفوض بالحرف وهو ما يخفض بمن والى وعن وعلى وفي والباء والكاف واللام وحتى والواو والتاء ورب ومذ ومنذ فالسبعة الاولى تجر الظاهر والمضمر نحو منك ومن نوح والى الله مرجعكم ونحو لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا

عنه وعليها وعلى الفلك وفى الارض آيات وفيها ماتشتهى الانفس آمنوا بالله آمنوا به لله مافى السموات له مافى

السموات والسبعة الاخيرة تختص الظاهر ولا تدخل على المضمر فمنها مالا يختص بظاهر بعينه وهو الكاف وحتى والواو نحو وردة كالدهان وزيد كالاسد وقد تدخل على الضمير فى ضرورة الشعر ونحو حتى مطلع الفجر وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر ونحو والله والرحمن ومنها مايختص بالله ورب مضافا للكعبة أولياء المتكلم وهو التاء نحو تالله وترب الكعبة وتربى وندر تالرحمن وتحياتك ومنها مايختص بالزمان وهو منذ ومذ نحو مارأيته منذ يوم الجمعة أومذ يومين ومنها مايختص بالنكرات وهو رب نحو رب رجل فى الدار وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو ربه فتية وقد تحذف رب ويبقى عملها بعد الواو كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله وبعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت

ومرضع وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه * وبدونهن أقل كقوله

عنه) وعلى نحو (وعليها وعلى الفلك) وفى نحو (وفى الارض آيات وفيها ماتشتهى الانفس) والباء نحو (آمنوا بالله آمنوا به) واللام نحو (لله مافى السموات له مافى السموات و) أما (السبعة الاخيرة) فهى (تختص بالظاهر) أى تخفضه (ولا تدخل على المضمر) وتنقسم بالنسبة الى عملها فيه أربعة أقسام (فمنها مالا يختص بظاهر بعينه) بل يجر أى ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو) مثال الكاف (نحو وردة كالدهان وزيد كالاسد وقد تدخل على الضمير فى ضرورة الشعر) كقوله * وأم أوعال كها أو أقربا * (و) مثال حتى (نحو حتى مطلع الفجر وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر) وقد تدخل فى الضرورة على الضمير أيضا كقوله * أتت حتاك تقصد كل فج * وانما قال بالجر لان مابعد حتى فى المثال يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتى ولا يجر بحتى الا آخر أو متصلا بآخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها وأتى بمثالين للاشارة الى أن الجر بها تارة يكون واجبا وذلك اذا كان مابعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالآية وتارة يكون جائزا وذلك اذا كان جزأ مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال وانما امتنع العطف بحتى فى الآية لانه انما نعطف بعضا على كل كما سيأتى (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف باء القسم (ومنها مايختص) جره (بالله) أى بلفظه (و) بلفظ (رب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أولياء المتكلم) وهو حرف واحد (وهو التاء) أى تاء القسم ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضا (نحو تالله) تفتؤ (و) نحو (ترب الكعبة وتربى) لافعلن والغالب دخولها على لفظ الجلالة (وندر) خفضها غير ذلك كقوله (تالرحمن وتحياتك ومنها مايختص) جره (بالزمان) المعين غير المستقبل (وهو) حرفان (منذ ومذ) ماضيا كان وهما فيه بمعنى من (نحو مارأيته منذ يوم الجمعة أومذ يومين) أو حاضرا وهما فيه بمعنى فى نحو مارأيته منذ أومذ يومنا ولا يدخلان على زمن مستقبل مخصوص ولا مبهم فان دخلا على جملة حكم بظرفيتهما واضافتهما اليها أو الى زمن مضاف اليها نحو مارأيته منذ جاءنى أومذ كان عندى أو على اسم مرفوع نحو مارأيته منذ يوم الجمعة أومذ شهرنا فاسمان مبتدآن بمعنى أول المدة أو جميعها ومابعدهما خبر وبالعكس (ومنها مايختص) جره (بالنكرات) غالبا (وهو) حرف واحد (رب) بضم الراء والغالب فى مجرورها وصفه اذا كان اسما ظاهرا وقيل بوجوبه لانها للتقليل نوع من جنس ومن وصفها نكرة يستفاد نوع الجنس واختاره ابن الحاجب (نحو رب رجل فى الدار) ولها صدر الكلام من بين حروف الجر لانها موضوعة لانشاء التكثير والتقليل واستعمالها فى الاول كثير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام * يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة * ومن الثانى * ألا رب مولود وليس له أب * وذكر فى المغنى أن رب حرف زائد لا يتعلق بشئ فمحل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفى رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما فى نحو هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا (وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للافراد) وان كان التمييز مثنى أو مجموعا (والتذكير) وان كان مؤنثا (والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو) قوله (ربه فتية) دعوت الى ما * يورث المجد دائما فاجابوا * ويجوز ربه رجلين وربه رجالا وربه امرأتين وربه نساء وأوجب الكوفيون مطابقة الضمير لتمييزه فيما ذكر والاصح الاول وانما لزم افراده وتذكيره لرجوعه الى مقدر فى الذهن كالضمير فى نعم رجلا (وقد تحذف رب) اذا كان مجرورها نكرة (ويبقى) بعد حذفها (عملها) وجوبا (بعد الواو كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله) * على بانواع الهموم ليبتلى

(وبعد الفاء كثيرا كقوله

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) * فالهيتها عن ذى تمائم محول

(وبعد بل قليلا كقوله * بل مهمه قطعت بعد مهمه * و) حذف رب وابقاء عملها (بدونهن) أى الواو والفاء وبل (أقل) منه بعد بل كقوله

رسم دار وقفت فى طلله * كدت أقضى الحياة من جلله

(وتزاد ما) كثيرا (بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر) فثال من (نحو مما خطيئاتهم و) مثال عن نحو (عما قليل) ومثال الباء نحو (فبما نقضهم وتزاد) ما (بعد الكاف ورب فالغالب أن تكفهما عن العمل) قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسمية والفعلية فالاسمية (كقوله

أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

و) الفعلية نحو (قوله * ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات

وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملها (كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل) * بين بصرى وطعنة نجلاء

(وقوله وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم

ويروى أيضا مظلوم عليه وظالم

(فصل) فى الثانى من المخفوضات (وأما المخفوض بالاضافة) وهى اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة التنوين مما قبله (فنحو) غلام زيد وضارب بكر فزيد مخفوض باضافة غلام اليه وكذا بكر مخفوض باضافة ضارب اليه (ويجب) عند قصد الاضافة (تجريد المضاف من التنوين) الظاهر (كما فى غلام زيد) أو المقدر كما فى هذه دراهمك (و) مما يشبهه (من نونى التثنية) أى المثنى (والجمع) المذكر السالم وشبههما (نحو غلاما زيد) واثناعشر (وكاتبو عمرو) وعشروزيد ووجه الشبه كونهما يليان علامة الاعراب كالتنوين بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها لا تحذف لانتفاء الشبه وانما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة لانهما يدلان على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشئ الواحد لا يكون كاملا ناقصا فى حالة واحدة وهذا هو معنى قول النجم سعيد انما حذف التنوين لئلا يجمع الاتصال والانفصال معا وما أحسن قول بعضهم كأنى تنوين وأنت اضافة * فحيث ترانى لا تحل مكانيا

وأحسن منه وألطف قول الآخر علمته باب المضاف تفاؤلا * ورقيبه يغريه بالتنوين

(والاضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام منها ما يقدر باللام) التى للملك أو الاختصاص (وهو الاكثر) فى كلامهم والاصل فى الاضافة بدليل ان كل اضافة امتنع جعلها بمعنى من أو فى فهى بمعنى اللام (نحو غلام زيد وثوب بكر) أى غلام لزيد وثوب لبكر (وما أشبه ذلك) وليس معنى غلام لزيد معنى غلام زيد كما يوهمه اطلاق قولهم هنا فى مثل غلام زيد انه بمعنى اللام كما نبه عليه الرضى وغيره وقال أيضا ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفى افادة التخصيص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله (ومنها ما يقدر بمن) البيانية (وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) مما الاول فيه بعض الثانى وصالح لان يخبر عنه به ألا ترى أن المضاف فى هذه الامثلة بعض المضاف اليه وصالح لان يخبر عنه بالمضاف اليه كأن يقال مثلا هذا الثوب خز (ويجوز فى هذا النوع) المقدر بمن (نصب المضاف اليه على التمييز) فتقول هذا خاتم حديدا وثوب خزا وباب ساجا فان المضاف فيه فرع عن التمييز (كما تقدم فى بابه) وقيل على الحال (ويجوز رفعه على انه تابع للمضاف) عطف بيان أو بدل أو نعت بتاويله بالمشتق ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها ما يقدر بفى) كما ذهب اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك وذلك حيث كان المضاف اليه ظرفا للاول (ولكنه قليل نحو بل مكر الليل و) نحو (ياصاحبى السجن) وفى الحديث فلا يجدون اعلم من عالم المدينة وأكثرهم نفى هذا القسم وما أوهم معنى فى فهو محمول على ان الاضافة فيه بمعنى اللام مجازا (والاضافة) مطلقا (نوعان لفظية) أى منسوبة الى اللفظ لافادتها أمرا لفظيا كما سيأتى

وعما قليل فبما نقضهم وتزاد بعد الكاف ورب فالغالب أن تكفهما عن العمل فيدخلا حينئذ على الجمل كقوله أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله ربما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات وقد لا تكفهما كقوله ربما ضربة بسيف صقيل وقوله وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

(فصل) وأما المخفوض بالاضافة فنحو غلام زيد ويجب تجريد المضاف من التنوين كما فى غلام زيد ومن نونى التثنية والجمع نحو غلاما زيد وكاتبو عمرو والاضافة على ثلاثة أقسام منها ما يقدر باللام وهو الاكثر نحو غلام زيد وثوب بكر وما أشبه ذلك ومنها ما يقدر بمن وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد ويجوز فى هذا النوع نصب المضاف اليه على التمييز كما تقدم فى بابه ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف ومنها ما يقدر بفى قليلا نحو بل مكر الليل وياصاحبى السجن والاضافة نوعان لفظية

(ومعنوية) أى منسوبة الى المعنى لافادتها معنى فى المضاف كما سيأتى ولو قدم هذا على قوله أولا والاضافة
على ثلاثة أقسام وجعل الثلاثة المذكورة أقساما للمعنوية كما أشرنا الى ذلك لكان أولى فان عبارته تقتضى
أن اللفظية كالمعنوية فى انقسامها الى ماذكر من الاقسام وليس الامر كذلك (فاللفظية ضابطها أمران)
أمر فى المضاف وأمر فى المضاف اليه فالاول (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع فى كونه للحال
والاستقبال (و) الثانى (أن يكون المضاف اليه معمولا لتلك الصفة) فاعلها أومفعولها قبل الاضافة
(والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو) هذا (ضارب زيد) الآن أوغدا فضارب اسم فاعل مضاف الى منصوبه
معنى (واسم المفعول نحو) هذا (مضروب العبد) الآن أوغدا فمضروب اسم مفعول مضاف الى مرفوعه
معنى (و) مثله (الصفة المشبهة) باسم الفاعل نحو زيد (حسن الوجه) أما الاضافة (المعنوية) فهى
(ما انتفى فيها الامران) أى كون المضاف صفة والمضاف اليه معمولها (نحو غلام زيد أو) انتفى (الاول)
أى كون المضاف صفة (نحو اكرام زيد) فان اكرام مصدر مضاف الى معموله وليس صفة (أو الثانى
فقط نحو) هذا (كاتب القاضى) فكاتب وان كان صفة لكنها غير مضافة الى معمولها ومثله هذا ضارب
زيد أمس فان اسم الفاعل لايعمل اذا كان بمعنى الماضى وكذا اضافة اسم التفضيل نحو زيد أفضل القوم
ومن المعنوية أيضا نحو هذا مضروب زيد لان المضاف اليه ليس معمولا للمضاف (و) كما (تسمى هذه
الاضافة) معنوية لافادتها أمرا معنويا لانها تنقل المضاف من الابهام الى التعريف أو التخصيص كما سيأتى
تسمى أيضا (محضة) لانها خالصة من تقدير الانفصال (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه
معرفة نحو غلام زيد) مشارا به الى غلام معين لان هيئة التركيب الاضافى موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
ومحل ماقاله المؤلف اذا لم يكن المضاف شديد الابهام كغير ومثل أو موضعه مستحقا للنكرة لاتقبل التعريف
كجاء وحده ورب رجل وأخيه فان كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف اليه (و) تفيد (تخصيص المضاف)
بالمضاف اليه (ان كان المضاف اليه نكرة) أو معرفة والمضاف كغير (نحو غلام رجل) ومثلك لايبخل وغيرك
لايجود فغلام وان كان غير معين لكنه بالاضافة تخصص بخروج غلام امرأة عنه اذ التخصيص تقليل الاشتراك
ولكون هذه الاضافة تفيد ماذكر وجب تجريد المضاف من التعريف لانه لو كان معرفة لم يحتج الى تعريف
فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا ان جرد الاول من أل وقدر الشيوع فى الثانى وكذا لايجوز اضافة المعرفة الى
النكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص وهنا التعريف الذى هو أقوى من التخصيص فتكون
الاضافة لغوا وأما المضمرات والموصولات وأسماء الاشارة فتمتنع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها (واما
الاضافة اللفظية) التى هى اضافة الوصف الى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفا) لوقوع المضاف فيها صفة
للنكرة نحو هديا بالغ الكعبة وحالا نحو ثانى عطفه ولدخول رب عليه كقوله * يارب غابطنا لو كان يطلبكم *
ومن ثم امتنع مررت بزيد حسن الوجه (ولا تخصيصا) لما يعلم مما سيأتى (وانما تفيد) أمرا لفظيا وهو
(التخفيف فى اللفظ) أما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيد فان أصله ضارب زيدا لاضارب
فقط لحذف التنوين للاضافة والتخصيص حاصل قبلها أو بحذف النون التالية للاعراب كضاربا زيد
وضاربو عمرو واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام فان أصله القائم
غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم وأضيف القائم للتخفيف فى المضاف اليه واما فى المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام أصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ولكون هذه الاضافة تفيد التخفيف فقط جاز نحو الضاربا زيد والضاربو
بكر وامتنع نحو الضارب زيد وكان القياس امتناع نحو الضارب الرجل ولكنهم أجازوه حملا له على الوجه المختار
فى الحسن الوجه (وتسمى) أيضا (غير محضة) لانها فى نية الانفصال كما علم مما مر وقد اختلفوا فى الجار للمضاف اليه

ومعنوية فاللفظية ضابطها أمران أن يكون المضاف صفة وأن يكون المضاف اليه معمولا لتلك الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب زيد واسم المفعول نحو مضروب العبد والصفة المشبهة نحو حسن الوجه والمعنوية ما انتفى فيها الامران نحو غلام زيد أو الاول نحو اكرام زيد أو الثانى فقط نحو كاتب القاضى وتسمى هذه الاضافة محضة وتفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل وأما الاضافة اللفظية فلا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد التخفيف فى اللفظ وتسمى غير محضة والصحيح

أن المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة وتابع المخفوض يأتي في التوابع ان شاء الله تعالى ﴿باب اعراب الافعال المضارعة﴾ تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وان الماضي والامر مبنيان وان المعرب من الافعال هو المضارع اذا لم يتصل بنون الاناث ولا بنون التوكيد المباشرة وتقدم أن الفعل يدخله من أنواع الاعراب ثلاثة الرفع والنصب والجزم اذا علم ذلك فالاعراب خاص بالمضارع وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب ينصبه أو جازم فيجزمه نحو اياك نعبد واياك نستعين * والنواصب التي تنصبه قسمان قسم ينصب بنفسه وقسم ينصب بأن مضمرة بعده فالاول أربعة أحدها أن ان لم تسبق بعلم ولا ظن نحو يريد الله أن يخفف عنكم وأن تصوموا خير لكم فان سبقت بعلم نحو علم أن سيكون فهي مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان محذوف والفعل مرفوع وهو وفاعله خبرها كما تقدم في باب النواسخ وان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ في السبعة بالنصب والرفع والثاني لن نحو لن نبرح عليه عاكفين والثالث كي المصدرية وهي المسبوقة باللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كي تكرمني فان لم تقدر اللام

على أقوال ثلاثة (والصحيح) منها (أن المضاف اليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله (لا بالاضافة) التي هي معنى على ما قيل لان المعنى انما يصار اليه في العمل عند تعذر اللفظ ولا بالحرف المقدر على ما قيل لان اضمار الجار ضعيف ولان معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد كما تقدم (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتي في التوابع ان شاء الله تعالى) ﴿باب اعراب الافعال المضارعة﴾ (تقدم) في صدر المقدمة (أن الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن) الفعل (الماضي و) فعل (الامر مبنيان) على ما تقدم فيهما (وان المعرب من الافعال) انما (هو المضارع لكن انما يعرب اذا لم تتصل بنون الاناث) فان تصل بها بني معها على السكون كامر (ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير حاجز فان اتصلت به من غير حاجز بني معها على الفتح كما تقدم (وتقدم أن الفعل) المضارع (يدخله من أنواع الاعراب) المتقدمة (ثلاثة) كما أن الاسم المتمكن يدخله منها ثلاثة (الرفع) بحركة أو حرف (والنصب) بحركة أو حذف حرف (والجزم) بحذف حركة أو حرف (اذا علم ذلك فالاعراب) المذكور (خاص بالمضارع) أي منفرد به عن قسيميه (وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع أبدا) ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر لا حروف المضارعة ولا حلوله محل الاسم و يستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) أو يعطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو يعطف على مجزوم مثال تجرده مما ذكر (نحو اياك نعبد واياك نستعين) يعلم ما تسرون وما تعلنون * ولما ذكر الناصب والجازم أخذ في بيان ذلك مقدما الاول فقال (والنواصب التي تنصبه قسمان قسم) متفق على نصبه وهو ما (ينصب) المضارع (بنفسه وقسم) مختلف في انه (ينصب) المضارع والاصح أن النصب (بان مضمرة بعده) وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا (ف) القسم (الاول) المتفق عليه (أربعة أحدها أن) المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون تنصب المضارع (ان لم تسبق بعلم ولا ظن) وهي مع ما في تأويل المصدر فتقع فاعلا نحو يعجبني أن تفعل ومفعولا (نحو يريد الله أن يخفف عنكم) ومبتدأ نحو (وان تصوموا خير لكم) ومجرورة نحو من قبل أن يأتي وقد تهمل حملا لها على ما المصدرية كقوله * أن تقرآن على أسماء ويحكما * كما أعملت ما المذكورة حملا عليها كالحديث كما تكونوا يولى عليكم ومن العرب من يجزم بها كقوله * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب * وتتصل بالماضي وكذا بفعل الامر على الاصح وان لم تؤول بالمصدر لفوات معنى الامر (فان سبقت بعلم) أي بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظه (نحو علم أن سيكون) أفلا يرون أن لا يرجع فهي مخففة من أن (الثقيلة) تنصب الاسم وترفع الخبر لا خفيفة تنصب المضارع (واسمها ضمير الشأن محذوف) وجوبا (والفعل) بعدها (مرفوع) بالتجرد (وهو وفاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدم في باب النواسخ) وقد تكون مخففة وان لم تسبق بعلم نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله (وان سبقت بظن فوجهان) أي جاز أن تكون ناصبة وأن تكون مخففة (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ في السبعة بالنصب) اجراء للظن على أصله لانه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع (والرفع) على تأويله بالعلم فيلائم ان المخففة الدالة على التحقيق والنصب أرجح لان التأويل خلاف الاصل ولهذا أجمعوا عليه في ألم أحسب الناس أن يتركوا (والثاني) مما ينصب بنفسه (لن وهي حرف بسيط) لا مركب لنفي المستقبل ولا يقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده ولا دعاء خلافا لمن زعم ذلك (نحو لن نبرح عليه عاكفين) لن تنالوا البر (والثالث كي المصدرية وهي المسبوقة باللام) التعليلية (لفظا نحو لكيلا تأسوا أو) باللام (تقديرا نحو جئتك كي تكرمني) اذا قدرت أن الاصل لكي تكرمني ولكن حذفت اللام استغناء عنها بنيتها (فان لم تقدر

اللام) قبلها (فكي جارة) تعليلية (والفعل منصوب بان مضمرة بعدها وجوبا) لا تظهر الا في الشعر وعلامة التعليلية ظهور أن بعدها كجئتك كي أن تكرمني أو باللام نحو جئتك كي لتكرمني اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية فان ظهرت اللام قبلها وأن بعدها جاز كونها مصدرية وكونها جارة كقوله

* أردت لكيما أن تطير بقربتي * وما أفهمه كلامه من أن كي حرف مشترك يكون ناصبا وجارا هو مذهب الجمهور وحيث قيد كي بالمصدرية فكان ينبغي أيضا تقييد أن بذلك لاخراج المفسرة والزائدة فانهما لا ينصبان المضارع (والرابع اذا) وهي حرف بسيط لا مركب من اذ وأن والقياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط لاعمالها ثلاثة أمور أشار الى الاول بقوله (ان صدرت في أول الكلام) الجاب بها فان وقعت حشوا فيه نحو أنا اذا أكرمك جوابا لمن قال أنا آتيك أهملت والى الثاني بقوله (وكان الفعل بعدها مستقبلا) فان كان بمعنى الحال كقولك لمن يحدثك اذا أظنك صادقا أهملت لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال والى الثالث بقوله (متصلا بها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية) فان فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر أهملت لضعفها مع الفصل في العمل فيما بعدها واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جيء به للتأكيد وبلا النافية لتنزلها منزلة العدم اذ النافي كالجزء من المنفي فاذا استوفت اذا الشروط الثلاث عملت نحو (اذا أكرمك) جوابا لمن قال أنا آتيك (أو اذن والله أكرمك) جوابا له أيضا وهذا مثال للفصل بالقسم (أو اذن لا أخيبك جوابا لمن قال أنا آتيك) مثال للفصل بلا النافية وقوله جوابا الى آخره متعلق بالامثلة الثلاثة (وتسمى) اذا (حرف جواب) لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره (وجزاء) لان مضمون ما هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وقد نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز الفصل به على قول ضعيف في ثلاثة أبيات ذكرتها في شرح القطر (و) القسم (الثاني) وهو (ما ينصب المضارع باضمار أن بعده قسمان) باعتبار جواز الاضمار ووجوبه (ما تضمر أن بعده جوازا) ولو أظهرت في الكلام جاز (وما تضمر أن بعده وجوبا) فيمتنع اظهارها (فالاول خمسة) من الحروف (وهي لام كي) التعليلية حيث لم يكن معها الا وأضيفت الى كي لانها تخلفها في افادة التعليل عند حذفها كجئتك لازورك ولام التعليل تصدق بلام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وبلام التأكيد عند بعضهم (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) فنسلم منصوب بان مضمرة جوازا بعد اللام وانما أضمرت بعدها أن ليكون حرف الجر داخلا على الاسم (و) الاربعة الباقية هي (الواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص) أي (ليس في تأويل الفعل) أي لم يقصد به معنى الفعل مثال الواو (نحو قوله) الاولى قولها (ولبس عباءة وتقر عيني) * أحب الي من لبس الشفوف

فتقر منصوب بان مضمرة معطوف على لبس وانما أضمرت ان لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم (و) مثال الفاء (قوله) لولا توقع معتر فارضيه) * ما كنت أوثر أترابا على ترب

فارضيه بالنصب على تقديره أن لعطفه على توقع (و) مثال ثم (قوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله) * كالثور يضرب لما عافت البقر

فاعقله بالنصب على تقدير أن لعطفه على قتلي (و) مثال أو (قوله تعالى) وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) في قراءة من نصب يرسل بان مضمرة لعطفه على وحيا وخرج بقوله خالص نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فان يغضب معطوف على الاسم وهو الطائر لكنه لا ينصب لان الاسم المذكور في تأويل الفعل أي الذي يطير (و) القسم (الثاني وهو ما تضمر أن بعده وجوبا ستة) من الحروف أحدها (كي الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريبا في الكلام على كي المصدرية (و) ثانيها (لام الجحود) وهي المسبوقة بكون منفي ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط (نحو وما كان الله ليعذبهم) لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب منصوب بان مضمرة وجوبا بعد اللام وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف هو خبر كان

اللام فكي جارة والفعل منصوب بان مضمرة بعدها وجوبا والرابع اذا ان صدرت في أول الكلام وكان الفعل بعدها مستقبلا متصلا بها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية نحو اذن أكرمك أو اذن والله أكرمك أو اذن لا أخيبك جوابا لمن قال أنا آتيك وتسمى حرف جواب وجزاء والثاني ما ينصب المضارع باضمار أن بعده قسمان ما تضمر أن بعده جوازا وما تضمر أن بعده وجوبا فالاول خمسة وهي لام كي نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين والواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص ليس في تأويل الفعل نحو قوله ولبس عباءة وتقر عيني وقوله لولا توقع معتر فارضيه وقوله اني وقتلي سليكا ثم أعقله وقوله تعالى أو يرسل رسولا والثاني وهو ما تضمر أن بعده وجوبا ستة كي الجارة كما تقدم ولام الجحود نحو وما كان الله ليعذبهم

وتقديره وما كان الله مريداتعذيبهم ولم يكن الله مريداغفرانهم وسميت بذلك لملازمتها الجحد أى النفى من تسمية العام بالخاص اذ الجحد لغة انكار ماتعرفه لامطلق الانكار (و) ثالثها (حتى) الجارة وانما ينصب المضارع باضمار أن (ان كان الفعل) بعدها (مستقبلا) بالنسبة الى ماقبلها وان كان بالنسبة الى زمن التكلم حالا أو مستقبلا أوماضيا (نحو) لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع الينا موسى) فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين ونحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة من نصب فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم ونحو سرت أمس حتى أدخل البلد فالدخول مستقبل بالنظر الى ماقبله وأما بالنظر الى زمن التكلم فيحتمل أن يكون ماضيا وحالا أو مستقبلا والغالب فيها أن تكون للغاية كالآيتين السابقتين وعلامتها صلاحية الى موضعها وقد تكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كى موضعها و يحتملهما المثال السابق وانما أضمرت أن بعدها لتكون مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز اظهار أن بعدها لافى شعر ولافى نثر وقد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم أيضا فالنصب واجب حينئذ وان كان بالنسبة الى ماقبلها خاصة فالوجهان فان انتفى الاستقبال بان أريد بما بعدها الحال تحقيقا أوحكاية فهى حرف ابتداء لاجارة وما بعدها واجب الرفع لعدم الناصب والجازم و يجب مع ذلك أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظى فيما بينهما وجب تحقق الاتصال المعنوى لتتحقق الغاية التى هى مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الآن (و) رابعها (أو بمعنى الى) بان صلحت مكانها وذلك اذا كان ماقبلها ينقضى شيأ فشيأ (أو) بمعنى (الا) بان صلحت مكانها فالاول نحو لالزمنك أو تعطينى حقى أى لاأفارقك الى أن تعطينى حقى و (كقوله لاستسهلن الصعب أوأدرك المنى * فما انقادت الآمال الالصابر) والثانى نحو لاقتلن الكافر أو يسلم أى الاأن يسلم (وقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم * (كسرت كعوبها أوتستقيما)

أى الاأن تستقيم والفعل فى هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل أى ليكونن لزوم منى أواعطاء منه وليكونن كسر منى لكعوبها أواستقامة منها وبهذا يظهر لك ان المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة المؤلف (و) خامسها (فاء السببية) وهى التى قصد بها الجزاء بان يكون ماقبلها سببا لما بعدها (و) سادسها (واو المعية) أى التى تفيد معنى مع بان يكون ماقبلها مصاحبا لما بعدها حالة كونهما (مسبوقين بنفى محض) أى خالص من معنى الاثبات (أوطلب بالفعل) أى بصيغته لاصالته فى ذلك بخلاف النفى المحض لافرق فيه بين ان يكون بالفعل أو الحرف أو الاسم مثال الفاء بعد النفى (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) ونحو ماتأتينا فتحدثنا ان قصدت السببية أى ماتأتينا محدثا فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو ماتأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الاول (و) مثال الواو بعده أيضا (نحو) ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (و يعلم الصابرين و) مثال الفاء بعد الطلب نحو (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى) والواو بعده نحو (لاتأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب أى لايكن منك أكل السمك مع شرب اللبن والطلب يشمل سبعة أشياء الامر نحو زرنى فأكرمك والنهى كما تقدم والدعاء نحو اللهم تب على فأتوب والاستفهام نحو وهل تأتينى فأكرمك والعرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا والتحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر لك والتمنى ليت لى مالا فأحج منه فهذه سبعة مع النفى المتقدم تصير ثمانية وهى المعبر عنها بالاجوبة الثمانية ومابعد الفاء فى هذه الامثلة فى تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر متصيد مما قبل الفاء وألحق الفراء الترجى بالتمنى وتبعه ابن مالك قال ابنه و يجب قبوله لثبوته سماعا كقراءة حفص عن عاصم نحو لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب وأمثلة الواو هى

امثلة

وحتى ان كان الفعل مستقبلا نحو حتى يرجع الينا موسى
وأو بمعنى الى أو الا كقوله
لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى
فما انقادت الآمال الا لصابر وقوله
كسرت كعوبها أو تستقيما
وفاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفى محض أوطلب بالفعل نحو لايقضى عليهم فيموتوا ونحو ويعلم الصابرين ولاتطغوا فيه فيحل عليكم غضبى لاتأكل السمك وتشرب اللبن

أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو وقال أبو حيان فى الارتشاف ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو فى الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء فلا ينبغى أن يقدم على ذلك الا بسماع وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لاخراج العاطفتين على صريح الفعل والمستأنفتين و بسبق النفى أو الطلب لاخراج نحو زيد يأتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه والنفى بالمحض لاخراج النفى المنتقض بالا نحو ما تأتينا الا فتحدثنا والنفى المتلو بنفى نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والنفى التالى لاستفهام تقريرى نحو ألم تأتنى فأحسن اليك فيمتنع النصب فيها والطلب بالفعل لاخراج الطلب بغيره فيمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فأحسن اليك أو بالمصدر نحو سقيا فيرويك أو بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس (والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر) جازما وترجع الى خمسة عشر كما سيظهر لك (وهى نوعان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالاول سبعة) لا خلاف فى حرفيتها (وهى لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فلم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ويلد مجزوم بلم وكذا ما بعده (و) ثانيها (لما) أختها فى افادة ما ذكر (نحو لما يقض ما أمره) لكنها تمتاز عنها باتصال نفيها بالحال و يتوقع ثبوته و بجواز حذف مجزومها و بعدم مصاحبتها لاداة الشرط بخلاف لم فان النفى بها لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون متصلا نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا وقد يكون منقطعا نحو لم يكن شيأ مذكورا أى ثم كان وقد يكون مستمرا كالآية السابقة ولا يجوز حذف مجزومها الا فى ضرورة و يجوز اتصالها باداة شرط نحو ان لم ولو لم و يجوز رفع الفعل بعدها فى لغة بخلاف لما (و) ثالثها (ألم) هى لم والهمزة لا مدخل لها فى العمل وان دخلت لمعنى ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء منها (نحو ألم نشرح) لك صدرك ألم تر أن الله وقرئ ألم نشرح بنصب نشرح واستدل به بعضهم على أن لم تنصب فى لغة قال ابن مالك وهو عند العلماء محمول على انه مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت (و) رابعها (ألما) هى لما قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم فى ألم

(كقوله   على حين عاتبت المشيب على الصبا * فقلت ألما أصح والشيب وازع)

وقوله   اليكم يا بنى بكر اليكم * ألما تعرفوا منا اليقينا

ألما تعرفوا منا ومنكم * كتائب تطعن وترتمينا

(و) خامسها (لام الامر) وهى التى يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهى فى الحقيقة لام الامر ولكن سميت بذلك تأدبا (نحو لينفق ذو سعة) مثال للام الامر (ليقض علينا ربك) مثال للام الدعاء ولام الطلب محركة بالكسر تشبيها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر نعم ان وليت عاطفا جاز تسكينها نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وتدخل على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بصيغة أفعل ولا تجوز حذفها الا فى ضرورة الشعر (و) سادسها (لا) المستعملة (فى النهى) وهى التى يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة (نحو لا تحزن) لا تخافوا مثال للا الناهية ونحو ربنا (لا تؤاخذنا) مثال للا الدعائية وعملت لا الجزم لانها نقيضة لام الامر أو نظيرتها بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم كقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد * بها أبدا ما دام فيها الجراضم

(و) سابعها (الطلب) فى قول ضعيف (اذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) أى الطلب (وقصد به الجزاء) للطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه (نحو) قل (تعالوا أتل) فأتل فعل مضارع تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فان التلاوة مسببة عن اتيانهم فجزم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو والاصح أن الجزم باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالوا فان تأتونى أتل عليكم

(و) مثله نحو (قوله

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(والجوازم) ثمانية عشر وهى نوعان جازم لفعل واحد و جازم لفعلين فالاول سبعة وهى لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحو ولما يقض ما أمره و ألم نحو ألم نشرح لك صدرك وألما كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا . فقلت ألما أصح والشيب وازع

ولام الامر والدعاء نحو لينفق ذو سعة من سعته ليقض علينا ربك ولا فى النهى والدعاء نحو لا تحزن لا تؤاخذنا والطلب اذا سقطت الفاء من مضارع بعده وقصد به الجزاء نحو قل تعالوا أتل وقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

أى ان تقفا نبك فالبكاء مسبب عن وقوفهما والطلب كما تقدم شامل للامر كما مثل والنهى نحو لاتدن من الاسد
تسلم والدعاء نحو رب اغفرلى أدخل الجنة والاستفهام نحو هل تكرمنى أكرمك والتمنى نحو ليت لى مالا نفقه
والعرض نحو ألاتنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو لولا تأتينا تحدثنا ولا يشترط فى الطلب هنا أن يكون
بالفعل بل نجزم الفعل فى جوابه وان كان بغير الفعل نحو أين بيتك أزرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله
* مكانك تحمدى أو تستريحى * ويشترط فى الجزم بعد النهى صحة اقامة شرط منفى مقامه نحو لاتكفر تدخل
الجنة فلا يقال لاتكفر تدخل النار وخالف الكسائى فى هذا الشرط فجوز الجزم فى المثال بتقدير ان بغير نفى
محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم لاترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح تقدير لا فيه مع
أنه ورد مجزوما وهذا ونحوه محمول عند غيره على ابدال الفعل من الفعل ولا حجة له فى قراءة بعضهم ولا تمنن
تستكثر لجواز كونه وصل بنية لوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن جعله بدلا مما
قبله لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثانى فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفى
أو بعده ولم يقصد بما بعدها الجزاء تعين الرفع (و) النوع (الثانى) وهو (ما يجزم فعلين) بدخوله عليهما
ليدل على أن الاول منهما سبب والثانى مسبب (أحد عشر) جازما وتسمى أدوات الشرط لافادتها أن ما يليها
شرط سبب لما يليه (وهو ان) موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (نحو ان يشأ يذهبكم) ان
تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (وما) موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو
وما تفعلوا من خير يعلمه الله) ما ننسخ من آية أو ننسها نأت (ومن) موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط
(نحو من يعمل سوأ يجز به) ومن يتق الله يجعل له مخرجا (ومهما) هو كما فيما وضع له (كقوله)

أغرك منى أن حبك قاتلى * (وأنك مهما تأمرى القلب يفعل)

وقولك مهما تعطنى أثبك عليه (واذ ما) هو كان (نحو اذ ما تقم أقم) وقوله

وانك اذ ما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

(وأى) بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه فتكون لمن يعقل فى نحو أيهم يقم أقم معه ولما لا يعقل فى نحو
أى الدواب تركب أركب وللمكان فى نحو أى مكان تجلس أجلس وللزمان فى نحو أى يوم تصم أصم معك وقد
مثل لاى بمثال ليس الجواب فيه فعلا لافادة أن ذلك غير لازم فيه كما علم أيضا مما سيأتى (نحو أياما تدعوا فله
الاسماء الحسنى) فجملة له الاسماء الحسنى من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط (ومتى) موضوع للدلالة
على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (كقوله * متى أضع العمامة تعرفونى *) وقوله

متى تأته تعشو الى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد

(وأيان) هو كمتى (كقوله * أيان ما تعدل به الريح تنزل *) وقوله

أيان نؤمنك تأمن غيرنا ومتى * لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

(وأين) موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (نحو أينما تكونوا يدرككم الموت) وقوله
* أينما الريح تميلها تمل * (وأنى) هو كأين (كقوله)

فاصبحت أنى تأتها تستجر بها * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وقوله خليلى أنى تأتيانى تأتيا * أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

(وحيثما) هو كأين (كقوله * حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا) فى غابر الازمان (وهذه الادوات الاحدى
عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما (الا ان واذ ما فانهما حرفان) الاول باتفاق والثانى على الاصح
واذا كان ما عداهما اسما فلا بد له من محل من الاعراب اما النصب أو الرفع لان أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط
أو للابتداء لا غير فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو فى محل نصب على الظرفية بفعل الشرط وما كان غير ذلك

و لثانى ما يجزم فعلين
أحد عشر وهو ان نحو
ان يشأ يذهبكم وما نحو
وما تفعلوا من خير
يعلمه الله ومن نحو من
يعمل سوأ يجز به ومهما
كقوله
وانك مهما تأمرى
القلب يفعل واذ ما نحو
اذ ما تقم أقم وأى نحو
أياما تدعوا فله الاسماء
الحسنى ومتى كقوله
متى أضع العمامة
تعرفونى وأيان كقوله
أيان ما تعدل به الريح
تنزل
وأين نحو أينما تكونوا
يدرككم الموت وأنى
كقوله
فاصبحت أنى تأتها
تستجر بها
تجد حطبا جزلا ونارا
تأججا
وحيثما كقوله
حيثما تستقم يقدر لك
الله نجاحا
وهذه الادوات الاحدى
عشرة كلها أسماء الا
ان واذ ما فانهما حرفان

فهو فى محل رفع بالابتداء ان كان فعل الشرط غير متعد نحو من يقم أقم معه والا فان وقع عليه نحو من تضرب أضرب أو على ضميره أو متعلقه نحو من رأيته أو أخاه فأكرمه فهو فى محل نصب و يجوز فى المثال الرفع أيضا على الابتداء وقد أفهم كلامه أن الجزم بحيث واذ مخصوص باقترانه ما بهما كما لفظ به وأما غيرهما فهو قسمان قسم لا يلحقه ما وهو من ومهما وما وأنى وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقى (و يسمى الفعل الاول) من الفعلين المجزومين باحدى هذه الادوات (شرطا) لتعليق الحكم عليه ولا يكون ماضى المعنى لانه مفروض حصوله فى المستقبل فيمتنع مضيه فلا تقول ان قام زيد أمس وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين انى كنت قلته (و يسمى الثانى) منهما (جوابا) لترتبه على الاول ترتب الجواب على السؤال (وجزاء لان مضمونه جزاء لمضمون الاول وهو كالشرط لا يكون ماضى المعنى لان حصوله معلق على حصول الشرط فى المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل وأما قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت فالمعنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها ثم الفعلان ان كانا مضارعين فالجزم للفظهما أو ماضيين فالجزم لمحلهما أو مختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فلكل منهما حكمه ولا يكون الشرط الا جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد أو تنفيس أو ناف غير لا ولم وأما الجواب فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها وجملة اسمية (واذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا) بان كان أحد الامور التى لا يصح ان تقع شرطا كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبى أو منفى بغير لا ولم (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه مثال الجملة الاسمية نحو (وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) والفعلية التى فعلها طلبى نحو (ان كنتم تحبون الله فاتبعونى) والتى فعلها مقرون بناف نحو (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ونحو فان توليتم فما سألتكم من أجر فالفاء فى هذه الامثلة ونحوها واجبة الذكر ولا يجوز تركها الا فى ضرورة أو ندور وهى متعينة للربط فيما عدا الجملة الاسمية أما فيها فلا تتعين له بل يجوز الربط بها (أو باذا الفجائية) لشبهها بها فى الدلالة على التعقيب وفى عدم الابتداء بها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) و يعتبر فى الجملة المقترنة باذا أن لا تكون انشائية نحو ان عصى زيد فويل له وأن لا تقترن باداة نفى نحو ان قام زيد فما بكر قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان بشرا قائم فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها اذا واستغنى المؤلف عن ذكرها احالة على المثال فانه جامع لها وقد اقتضت عبارته ان الجواب اذا صلح أن يجعل شرطا لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز و به صرح ابن الحاجب فيما اذا كان الجواب مضارعا مثبتا أو منفيا بلا وقال الرضى الجزاء ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه و بين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه (وذكر صاحب الآجرومية فى الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل) والمشهور فيها عدم الجزم (والجزم بها مذهب كوفى) وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها لازمة لعموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناه على أى حال وكيفية تقرأ أقرأ أنا مثلها وهذا المعنى متعذر لان رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب فى قراءته أمر صعب ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفى باتصال ما بها قال المؤلف كالدمامينى (ولم نقف لها على شاهد) مثال (فى كلام العرب وقد يجزم باذا) لكن لا يقع ذلك الا (فى ضرورة الشعر كقوله)

استغن ما أغناك ربك بالغنى * (واذا تصبك خصاصة فتجمل)

بالجيم أو بالحاء المهملة وقوله

واذا تصبك خصاصه فارج الغنى * والى الذى يعطى الرغائب فارغب

وهو أيضا شاذ للمنافاة بين اذا وان الشرطية وذلك ان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام والشك وكلمة اذا موضوعة للتحقيق فهما متنافيان * ولما أنهى الكلام على ما يعرب بالاصالة والاستقلال أخذ يتكلم على ما يعرب تبعا لغيره وهو أربعة أشياء و بدأ منها بالنعت فقال

و يسمى الفعل الاول شرطا و يسمى الثانى جوابا وجزاء واذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير ان كنتم تحبون الله فاتبعونى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو باذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون وذكر صاحب الآجرومية فى الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل والجزم بها مذهب كوفى ولم نقف لها على شاهد فى كلام العرب وقد يجزم باذا فى ضرورة الشعر كقوله * واذا تصبك خصاصة فتجمل *

المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم والمراد بالمؤول بالمشتق اسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا واسم الموصول نحو مررت بزيد الذي قام وذو بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذي مال وأسماء النسب نحو مررت برجل دمشقي ومن ذلك الجملة وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وكذلك المصدر ويلزم افراده وتذكيره تقول مررت برجل عدل وبامرأة عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره ثم ان رفع ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضا في تذكيره وتأنيثه وفي افراده وتثنيته وجمعه تقول قام زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل ومررت بزيد العاقل وجاءت هند العاقلة ورأيت هندا العاقلة ومررت بهند العاقلة وجاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل وجاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وجاء الزيدون العاقلون ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين

﴿باب النعت﴾

ويقال له الوصف والصفة (النعت هو التابع) أي التالي لما قبله فلا يتقدم عليه وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع وقوله (المشتق أو المؤول به) مخرج لغيره منها ماعدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فانه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق) مادل على حدث وصاحبه وهو (اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم) بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها العدم دلالتها على ذلك وان كانت مشتقة من المصدر للدلالة على معنى منسوب اليه (والمراد بالمؤول بالمشتق) مايفيد من المعنى ما يفيده المشتق وهو (اسم الاشارة) غير المكاني (نحو مررت بزيد هذا) أي الحاضر (واسم الموصول) غير من وما (نحو مررت بزيد الذي قام) أي المعلوم قيامه (وذو بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذي مال) أي صاحبه ومثلها ذو الطائية (وأسماء النسب نحو مررت برجل دمشقي) أي منسوب الى دمشق ونظرت الى رجل تمار أي منسوب الى التمر (ومن ذلك) أي المؤول بالمشتق (الجملة) فانها قد ينعت بها نحو جاءني رجل قام أبوه لان ذلك في معنى قائم أبوه وشرطها أن تكون خبرية مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ليحصل به تخصيصه والا لكانت أجنبية عنه (وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة) أو مافي معناها لانها في حكم النكرة تأولها بالمفرد النكرة فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة (نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله) فجملة ترجعون في محل نصب نعت ليوما وهو نكرة وقوله * ولقد أمر على اللئيم يسبني * فجملة يسبني في محل جر نعت للئيم وهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة معنى فجاز أن ينعت نظرا الى معناه وان نظر الى لفظه فهي حال (وكذلك المصدر) ينعت به كثيرا ولكنه مع ذلك سماعي وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق وعند البصريين على تقدير مضاف (و) على كل من القولين (يلزم افراده وتذكيره تقول مررت برجل عدل وبامرأة عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل) وانما التزم ذلك على القول الاول لان المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على أصله وأما على الثاني فكأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله برجل ذي عدل وامرأة ذات عدل وبرجلين ذوي عدل وبرجال ذوي عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه على ما كان عليه (والنعت) حقيقيا كان أو سببيا (يتبع المنعوت) في اثنين من خمسة أي (في رفعه ونصبه وخفضه) أي في واحد منها (و) في (تعريفه وتنكيره) أي في واحد منهما فلا تنعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساو يا له أو دونه (ثم ان رفع) النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضا) في اثنين من خمسة أي (في تذكيره وتأنيثه) أي في واحد منهما (وفي افراده وتثنيته وجمعه) أي في واحد منها فيصير بهذه مع مامر مطابقا له في أربعة من عشرة سواء كان معناه له كالامثلة الآتية أم لسببيه نحو جاء الرجل الحسن الوجه بنصب الوجه (تقول) في النعت الجاري على مدلوله حالة الرفع مع التذكير والافراد والتعريف (قام زيد العاقل و) حالة النصب (رأيت زيدا العاقل و) حالة الخفض (مررت بزيد العاقل و) تقول مع التأنيث والافراد والتعريف (جاءت هند العاقلة) في الرفع (ورأيت هندا العاقلة) في النصب (ومررت بهند العاقلة) في الخفض (و) تقول مع التنكير والافراد والتذكير (جاء رجل عاقل) في الرفع (ورأيت رجلا عاقلا) في النصب (ومررت برجل عاقل) في الخفض (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف (جاء الزيدان العاقلان) في الرفع (ورأيت الزيدين العاقلين) في النصب (ومررت بالزيدين العاقلين) في الخفض وتقول مع التثنية والتذكير والتنكير جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف (جاء الزيدون العاقلون) في الرفع (ورأيت الزيدين العاقلين) في النصب (ومررت بالزيدين العاقلين) في الخفض وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير

والافراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل فان كان فاعله مؤنثا أنث وان كان المنعوت به مذكرا وان كان فاعله مذكرا ذكر وان كان المنعوت به مؤنثا ويستعمل بلفظ الافراد ولايثنى ولايجمع تقول جاء زيد القائمة أمه وجاءت هند القائم أبوها وتقول مررت برجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وتقول مررت برجلين قائم أبواهما ومررت برجال قائم آباؤهم الا أن سيبويه قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الاخير فالاحسن فى النعت ان يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام آباؤهم ومررت برجل قعود غلمانه فهو أفصح من قائم آباؤهم وقاعد غلمانه بالافراد والافراد كما تقدم أفصح من جمع التصحيح نحو مررت برجال قاعدين آباؤهم وبرجل قاعدين غلمانه

جاء رجال عاقلون ورأيت رجالا عاقلين ومررت برجال عاقلين (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف (جاءت الهندان العاقلتان) فى الرفع (و رأيت الهندين العاقلتين) فى النصب (ومررت بالهندين العاقلتين) فى الخفض وتقول مع التثنية والتأنيث والتنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف (جاءت الهندات العاقلات) فى الرفع (و رأيت الهندات العاقلات) فى النصب (ومررت بالهندات العاقلات) فى الخفض وتقول مع الجمع والتأنيث والتنكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات والنعت فى ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر و يسمى نعتا حقيقيا (وان رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت) فى الخمسة الاخيرة أى (فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل تعطى النعت حكم الفعل) الحال محله فيجب افراده لرفعه ماذكر وموافقته فى التذكير والتأنيث لمرفوعة لا لمنعوته ولهذا قال (فان كان فاعله مؤنثا أنث) النعت (وان كان المنعوت به مذكرا) كمررت برجل حسنة أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكر) النعت (وان كان المنعوت به مؤنثا) كمررت بامرأة قائم أبوها (و يستعمل) النعت (بلفظ الافراد) وجوبا لما تقدم (ولايثنى ولايجمع) لحلوله محل الفعل وان كان المنعوت مثنى أو مجموعا (تقول) فى التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه (وجاءت هند القائم أبوها) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها (وتقول) فى التنكير والافراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (و بامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (وتقول) فى التثنية مع التنكير (مررت برجلين قائم أبواهما) كما تقول قام أبواهما ومع التعريف مررت بالزيدين القائم أبواهما (و) تقول فى الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم آباؤهم) كما تقول قام آباؤهم ومع التعريف مررت بالمسلمين القائم آباؤهم (الا أن سيبويه) استثنى من كونه كالفعل فى الافراد مسئلة واحدة فانه (قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الاخير فالاحسن فى النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام آباؤهم (ومررت برجل قعود غلمانه فهو أفصح من) قولك مررت برجال (قائم آباؤهم و) برجل (قاعد غلمانه بالافراد) للنعت الذى هو قياس الفعل (والافراد كما تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح نحو مررت برجال قائمين آباؤهم و برجل قاعدين غلمانه) بل هو ضعيف لا فصيح لانه يشبه يقومون آباؤهم و يقعدون غلمانه وهذا ضعيف أيضا لاختصاصه بلغة طيء (هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت و يسمى نعتا سببيا الجريانه على غير من هو له (ومثال) النعت (الرافع للضمير البارز قولك جاءنى غلام امرأة ضارب بته هى) كما تقول ضربته هى (وجاءتنى أمة رجل ضاربها هو) كما تقول ضربها هو (وجاءنى غلام رجلين ضاربه هما) كما تقول ضربه هما (وجاءنى غلام رجال ضاربه هم) كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضوار به هم أفصح من جمع التصحيح كما تقدم حرفا بحرف (و) النعت (فائدته) حقيقيا كان أو سببيا (تخصيص المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل صالح) فصالح خصص الرجل ورفع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) فى المعارف (ان كان معرفة نحو جاء زيد العالم) فيما اذا كان زيدان أو زيود فالعالم أخرج زيدا عن الابهام وأظهر المراد به والفرق بين التخصيص والتوضيح ان التناول فى التخصيص بحسب المعنى وفى التوضيح بحسب اللفظ والاصل فى النعت أن يؤتى به لاحد هذين المعنيين (وقد يكون لمجرد المدح) أى مدح المنعوت أى الثناء عليه وذلك فيما اذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحو بسم

هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر ومثال الرافع للضمير البارز قولك جاءنى غلام امرأة ضارب بته هى وجاءتنى أمة رجل ضاربها هو وجاءنى غلام رجلين ضاربه هما وجاءنى غلام رجال ضاربه هم وفائدته تخصيص المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل صالح وتوضيحه ان كان معرفة نحو جاء زيد العالم وقد يكون لمجرد المدح نحو بسم

الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو للتوكيد نحو عشرة كاملة وإذا

كان المنعوت معلوما بدون النعت جاز في النعت الاتباع والقطع ومعنى القطع ان ترفع النعت على أنه خبر لمبتدأ

الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم) له اذا تعين كذلك (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم) عليه (نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو التوكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (نحو) تلك (عشرة كاملة) فان معنى النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمنا وفائدة ذكره تاكيد ذلك المعنى (واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت) حقيقة أو ادعاء (جاز في النعت الاتباع) لما قبله في اعرابه وهو الاصل (و) جاز فيه (القطع) عنه اذا لم يكن للتأكيد أو جاريا على مشار به (ومعنى القطع أن ترفع) النعت الجاري على وفق ما قبله من نصب أو جر (على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو تنصبه) ان كان على وفق ما قبله من رفع أو جر (بفعل محذوف) فيقطع من الجر الى الرفع أو النصب (نحو الحمد لله الحميد) فقد (أجاز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) وهو الاصل (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ والحميد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير أمدح) ويجوز القطع من النصب الى الرفع ومنه الى الرفع أيضا فيصير في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه والمنصوب وجهان ثم النعت المقطوع ان كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ أو الفعل وان كان لغير ذلك جاز ذكره ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده (واذا تكررت النعوت) أي تعددت (لواحد فان كان المنعوت معلوما بدونها) بان استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها) وجاز الجمع بينهما (و) هو (اتباع البعض وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع وانما اشترط ذلك لان الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه (وان لم يعرف) مسماه (الا بمجموعها) أي بجميعها بان احتاج اليها في تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) لها لتنزلها منه منزلة الشئ الواحد (وان تعين ببعضها) بان استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به (الاوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو النصب والجمع بين الاتباع والقطع بشرط تقديم المتبع وتعين الاتباع في البعض الذي تعين به

﴿باب العطف﴾

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحا (نوعان عطف بيان وعطف نسق) ولكل واحد منهما أحكام تخصه معرفتها بعد معرفته (فعطف البيان) أي فمعطوف البيان (هو التابع) لما قبله (المشبه للنعت في توضيح متبوعه ان كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضحه بحسب الذات (نحو) قوله (أقسم بالله أبو حفص عمر) * ما مسها من نقب ولا دبر * فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لايضاحه (و) في (تخصيصه ان كان نكرة) بناء على تجويزه في النكرات (نحو هذا خاتم حديد) فحديد (بالرفع) عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وانما قال بالرفع لانه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم وخرج بقوله المشبه للنعت النعت فان شبه الشئ غيره و بما بعده بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا مخصصة وفهم منه أن البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتنكيرا وسمى هذا عطف بيان لان المتكلم رجع الى الاول فاوضحه به ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول (ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق أو مؤول بمشتق) لانه يدل على معنى منسوب الى غيره والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع (ويوافق) عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في أربعة من عشرة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتنكير وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة هي التي مرت في النعت (ويصح في عطف البيان) أي ويصح فيما حكم عليه بانه عطف بيان باعتبار كونه موضحا أو مخصصا لمتبوعه (ان يعرب بدل كل من كل) باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل لافادة تقرير

محذوف أو تنصبه بفعل محذوف نحو الحمد لله الحميد أجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أمدح وإذا تكررت النعوت لواحد فان كان المنعوت معلوما بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع وان لم يعرف الا بمجموعها وجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة

﴿باب العطف﴾

والعطف نوعان عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان هو التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه ان كان معرفة نحو أقسم بالله أبو حفص عمر وتخصيصه ان كان نكرة نحو هذا خاتم حديد بالرفع ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق أو مؤول بمشتق ويوافق متبوعه في

أربعة من عشرة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتنكير وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل من كل

معنى

في الغالب وأما عطف النسق فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة وهي الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وإما وبل ولا ولكن فالسبعة الاولى تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط فان عطفت بها على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت نحو صدق الله ورسوله ومن يطع الله ورسوله آمنوا بالله ورسوله وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم * والواو لمطلق الجمع نحو جاء زيد وعمرو وقبله أومعه أو بعده * والفاء للترتيب والتعقيب

معنى الكلام وتوكيده (في الغالب) أي في غالب استعمالهم وخرج به ما اذا وجب ذكره أو امتنع احلاله محل الاول ففي هاتين المسئلتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية فالاولى نحو قولك هند قام زيد أخوها فاخوها عطف بيان لزيد لا بدل منه لان البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالمبتدا الثانية نحو يازيد الحرث فالحرث عطف بيان لا بدل اذ لا يحل محل الاول لاستلزامه اجتماع أل وحرف النداء وهو ممتنع وقد يتعين في التابع أن يعرب بدلا لا عطف بيان وذلك اذا كان الاول أوضح من الثاني نحو قرأ قالون عيسى فعيسى بدل لا عطف بيان لان البيان لا يكون دون مبينه في الايضاح بل مثله أو أوضح (وأما عطف النسق) أي المعطوف بالحرف عطف نسق بفتح السين والنسق ما جاء على نظم واحد يقال هذا على نسق هذا أي على نظمه فيسمى التابع المذكور نسقا لان ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في اعرابه (فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) فقوله التابع يتناول سائر التوابع وقوله الذي يتوسط الى آخره مخرج لما عداه والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثاني للاول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة أخرى لان التبعية حاصلة فيهما لغير الحرف واطلاق العاطف عليه مجاز وقد صرح ابن الحاجب في أماليه بان مثل جاء زيد العالم والعاقل ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف بنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (وهي الواو والفاء وثم وحتى) في بعض المواضع (وأم وأو وإما) في رأي ضعيف (وبل ولا ولكن) وهذه الحروف قسمان لانها اما أن تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى أو في الاعراب فقط (فالسبعة الاولى) وهي الواو واما وما بينهما (تقتضي التشريك في الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الاعراب من رفع أو غيره (والمعنى) لان ما قبلها ان كان مثبتا أو منفيا فما بعدها يشاركه في ذلك (والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط) أي دون المعنى فاذا تقرر أن هذه الحروف تشرك ما بعدها فيما قبلها في الاعراب (فان عطفت) أنت (بها على مرفوع) لفظا أو تقديرا من اسم أو فعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظا أو تقديرا (أو على منصوب) كذلك (نصبت) ذلك المعطوف كذلك (أو على) اسم (مخفوض) كذلك (خفضت) ذلك المخفوض كذلك (أو على) مضارع (مجزوم) كذلك (جزمت) ذلك المعطوف كذلك فتبعية عطف النسق تكون في جميع الاعراب لوروده في الاسماء والافعال بخلاف النعت وما شابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالاسماء وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد نوعاهما في الفعلية أم اختلف (نحو صدق الله ورسوله) مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع ونحو (ومن يطع الله ورسوله) مثال في النصب ونحو (آمنوا بالله ورسوله) مثال في الخفض ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون وفي النصب نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه (و) في الجزم نحو (وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) وانما تعددت هذه الحروف لتعدد معانيها (و) ذلك ان (الواو لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة فيها بقيد معية ولا غيره وان كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ولهذا قال في المغني وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل مجيئهما معا وسبق زيد لعمرو بمهلة وبدونها والعكس ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو وقبله أومعه أو بعده) قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير وعكسه قليل والقول بانها للترتيب يرده قولك اختصم زيد وعمرو وتضارب بكر وخالد والمال بين هذا وابني وقد ترد للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله * كما الناس مجروم عليه وجارم * وذكر ابن مالك أن استعمالها فيه أجود من أو (والفاء) للجمع بين المتعاطفين في الحكم و (للترتيب) المعنوي بان يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه (والتعقيب) أي وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا

مهلة نحو (أماته فاقبره) والتعقيب فى كل شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وان كانت مدته متطاولة وتقول دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا لان المعنى أردنا اهلاكها وقد تكون الفاء للترتيب الذكرى وهو أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط لا أن معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون هذا فى عطف مفصل على مجمل هو هو فى المعنى نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وتقتضى السببية كثيرا ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو زنى ماعز فرجم (وثم) كالفاء فى افادتها (ا) لجمع و (الترتيب و) لكنها تخالفها فى أنها للمهلة أى (التراخى) بان يكون المعطوف بها متراخيا عن المعطوف عليه فى حكمه بالزمان (نحو) فاقبره (ثم اذا شاء أنشره) وأما قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم فالتقدير خلقنا أباكم ثم صورناكم بحذف مضاف وقد تتخلف عن التراخى تقول أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعته أمس أعجب لان ثم فى ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخى بين الاخبارين (والعطف بحتى قليل) فى كلامهم وأنكره الكوفيون بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على اضمار عامل وهى كالواو للجمع بين المتعاطفين وفى افادتها للترتيب خلاف وجعل فى التسهيل القول بعدم افادتها له هو الاصح واقتصر عليه ابن هشام فى المغنى (و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا) كما أن ذلك شرط مجرورها فلا يقال قام الناس حتى أنا وكونه ظاهرا لم يشترطه الا ابن هشام الخضراوى قال فى المغنى ولم أقف عليه لغيره (وان يكون بعضا من المعطوف عليه) حقيقة أو حكما ليفيد قوة أو ضعفا فلا يقال جاء زيد حتى عمرو ولا الرجال حتى النساء (و) ان يكون (غاية له) أى للمعطوف عليه ومعنى الغاية آخر الشئ نحو قوله

قهرناكم حتى الكماة فانتمو * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

وقولك (اكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعدها بتقدير كونها عاطفة ولا خلاف حينئذ فى وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها (ويجوز الجر) له (على أن حتى) فى المثال (جارة كما تقدم) ذلك (فى المخفوضات) وفى دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان (ويجوز الرفع) له (على أن حتى) فيه (ابتدائية) أى يكون ما بعدها مستأنفا لا تعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أى حتى رأسها مأكول) وانما جاز فيها ذلك لان ما بعدها جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله وقد منع بعض البصريين الرفع فى هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور لئلا يلزم تهيؤ العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون غاية فى زيادة حسية نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف أو معنوية نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى نقص كذلك نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال ذرة ونحو غلبك الناس حتى الصبيان (وأم) موضوعة (لطلب التعيين) من المخاطب (ان كانت) واقعة (بعد همزة داخلة على أحد المستويين) فى الحكم فى ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده فاذا قيل أزيد عندك أم عمرو فهو عالم بان أحدهما عند المخاطب والسؤال بام والهمزة انما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لانه هو المطلوب المستفهم فيقال فى الجواب عن السؤال المذكور زيد أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم ولا أحدهما عندى * واعلم ان أم نوعان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى المسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين كما مثلنا أو بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر سواء كانت هى والجملة المعطوف عليها فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ونحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وسميت أم فيهما متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يغنى أحدهما عن الآخر والفرق بينهما أن المسبوقة بهمزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب لانه خبر ولا يقع الا بين جملتين هما معها فى تأويل المصدر بخلاف أم التى ذكرها المؤلف فى جميع ذلك * وأما المنقطعة

نحو أماته فاقبره * وثم للترتيب والتراخى نحو ثم اذا شاء أنشره * والعطف بحتى قليل ويشترط فيه أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا وان يكون بعضا من المعطوف عليه وغاية له نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب ويجوز الجر على أن حتى جارة كما تقدم فى المخفوضات ويجوز الرفع على أن حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أى حتى رأسها مأكول وأم لطلب التعيين ان كانت بعد همزة داخلة على أحد المستويين

فهي الخالية من ذلك ومعناه الاضراب كبل ولم يتعرض لها المؤلف وتختص بالجمل نحو أم هل تستوي الظلمات أي بل هل (وأو) موضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء مبهما مفيدة (للتخيير) بعد الطلب وقيل ما يمتنع فيه الجمع مع ماقبله (أو الاباحة بعد الطلب أيضا) وقيل ما يجوز فيه الجمع مع ماقبله فالاول (نحو تزوج هندا أو أختها) و يمتنع الجمع بينهما ومن التخيير آيتا الكفارة والفدية (و) الثاني (نحو جالس العلماء أو الزهاد) و يجوز الجمع بينهما واذا أدخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا أي لا تطع واحدا منهما لانها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير (و) مفيدة (للشك) من المتكلم بعد الخبر وشك المخاطب ناشئ عنه (أو الابهام) على السامع بعد الخبر أيضا مع علم المتكلم بالحال و يعبر عنه بالتشكيك أي ايقاع السامع في الشك (أو التفصيل) في ذي النسبة بعد الخبر أيضا فالاول نحو (لبثنا يوما أو بعض يوم) والثاني نحو (واما أو اياكم لعلى هدى) والثالث نحو (كونوا هودا أو نصارى) أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقد تأتي للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف والاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون ولمطلق الجمع كقوله * لنفسي تقاها أو عليها فجورها * أي وعليها (واما) بكسر الهمزة المسبوقة بمثلها (مثل أو) مفيدة (بعد الطلب) التخيير أو الاباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الابهام أو التفصيل (نحو تزوج اما هندا واما أختها) مثال للتخيير (و بقية الامثلة واضحة) نحو تعلم اما فقها واما نحوا ونحو جاء اما زيد واما عمرو ونحو اما شاكرا واما كفورا وقد يستغنى عن اما الثانية بالا كقوله

فاما أن تكون أخي بصدق * فاعرف منك غثا من سميني

والا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عنها وعن الواو باو نحو قام اما زيد أو عمرو وقد يستغنى عن الاولى كقوله

سقته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدما

(وقيل) اما غير عاطفة كالاولى وان أفادت ما أفادته أو و (ان العطف انما هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغوا (وان اما حرف تفصيل كالاولى فانها حرف تفصيل) لا عطف باتفاق واختار هذا القول ابن مالك وأجيب بان الواو تعطف اما الثانية على اما الاولى واما تعطف ما بعدها على ما بعد اما المتقدمة قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب (و بل) موضوعة (للاضراب غالبا) وشرط العطف بها افراد معطوفها وان يسبق بايجاب أو أمر أو نفي أو نهي ومعناها بعد الاولين صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف (نحو قام زيد بل عمرو) أي بل قام عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلهذا اصرف عنه ببل ومعناها بعد الاخيرين تقرير حكم ماقبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو أي بل قام عمرو وزيد منفي عنه القيام وأجاز المبرد مع هذا صرف حكم ماقبلها الى ما بعدها والمعطوف عليه كأنه مسكوت عنه فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما أجازه (ولكن) موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو وهي كبل بعدهما في أنها تقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه الى ما بعدها (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) أي لكن مررت برجل طالح فان وقعت بعد ايجاب أو أمر أو تلت واوا أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء لاستدراك (ولا) موضوعة (لنفي الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه اذ لا يعطف بها الا بعد ايجاب (نحو جاء زيد لا عمرو) فالمجيء ثابت لزيد منفي عن عمرو وأو أمر نحو اضرب زيدا لا عمرا أو نداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي ومحل العطف بها ما اذا لم تقترن بعاطف فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة

وأو للتخيير أو الاباحة بعد الطلب نحو تزوج هندا أو أختها وجالس العلماء أو الزهاد وللشك أو الابهام أو التفصيل بعد الخبر نحو لبثنا يوما أو بعض يوم واما أو اياكم لعلى هدى كونوا هودا أو نصارى * واما بكسر الهمزة مثل أو بعد الطلب والخبر نحو تزوج اما هندا واما أختها و بقية الامثلة واضحة وقيل ان العطف انما هو بالواو وأن اما حرف تفصيل كالاولى فانها حرف تفصيل و بل للاضراب غالبا نحو قام زيد بل عمرو * ولكن للاستدراك نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح * ولا لنفي الحكم عما بعدها نحو جاء زيد لا عمرو

﴿باب التوكيد﴾

و يقال له التأكيد وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف وعرفه ابن مالك فى شرح الكافية بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (والتوكيد ضربان) توكيد (لفظى) منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره (و) توكيد (معنوى) منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظى اعادة اللفظ الاول بعينه) وانما يكون عند ارادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أوظنه بالمتكلم الغلط وهو جار فى كل لفظ (سواء كان اسما نحو جاء زيد زيد أوفعلا) خاليا عن الفاعل (نحو) قولك (أتاك أتاك اللاحقون) أومع فاعله المضمر نحو (احبس احبس أوحرفا نحو) قوله

(لا لا أبوح بحب بثنة انها * أخذت على مواثقا وعهودا)

ولافرق فى اللفظ المكرر بين أن يكون مفردا كما تقدم أومركبا اضافيا أومزجيا (أو جملة) اسمية أوفعلية والاكثر اقترانها بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقد يتعين تركه اذا توهم التعدد (نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) قيل وجريانه فى كل لفظ مناف لتعريف التابع بانه كل ثان أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ثم التوكيد اللفظى ليس مقصورا على اعادة الاول بعينه بل يكون أيضا تقوية للاول بموافق له معنى نحو سبلا فجاجا لان معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلفا لفظا قال الدماميني أو بموافق فى الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان (و) التوكيد (المعنوى) وهو تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أوالشمول وله (ألفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ أخر (وهى النفس والعين) و يؤكد بهما لرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع ألا ترى أن قولك جاء زيد ظاهر فى نسبة المجىء الى زيد ومحتمل لان يكون الجائى خبره أومتاعه أوغير ذلك بارتكاب مجاز فاذا أتيت بالنفس أوالعين المعبر بها عنها وقلت جاء زيد نفسه أوعينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازى وأثبت الفعل الحقيقة المؤكدة (وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه يؤكد بها لرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فانك اذا قلت جاء أهل مكة احتمل مجىء الكل وهو ظاهر واحتمل ارادة مجىء علمائهم وأشرافهم بما ظاهره العموم فبقولك كلهم أو جميعهم أوعامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازى وعلم أن المراد جميعهم ولم يتخلف منهم أحد وكذا اذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما أفاد ذكر كلا وكلتا رفع احتمال أن الجائى أحد الزيدين أواحدى المرأتين والتوكيد بجميع وعامة غريب (و) هذه الالفاظ كلها (يجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا لترتبط به وليدل على من هو له (نحو جاء الخليفة نفسه أوعينه) وهند نفسها وعينها والقوم كلهم أوجميعهم والقبيلة كلها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما (ولك ان تجمع بينهما) أى النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس) على العين لان النفس هى الجملة والعين مستعارة لها فتقول جاء زيد نفسه عينه (و يجب افراد النفس والعين) الاولى افرادهما (مع المفرد) المذكر والمؤنث اذ يؤكد بهما كما تقدم (وجمعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين (مع المثنى) المذكر والمؤنث أوما فى معناه (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) فى تثنية المذكر (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسهما أوأعينهما) وفى تثنية المؤنث جاءت الهندان أوهند وسعدى أنفسهما أوأعينهما وكان القياس نفساهما أوعيناهما لكنهم عدلوا عن ذلك فى اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشئ الواحد (و) تقول فى جمع المذكر (جاء الزيدون) أوزيد وعمرو و بكر (أنفسهم أوأعينهم) وفى جمع المؤنث جاءت الهندات أوهند وسعدى وسلمى أنفسهن أو أعينهن (وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب) ومع المثنى راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز معه افرادهما وتثنيتهما نحو جاء الزيدان نفسهما أوعينهما أونفساهما أوعيناهما والحاصل ان لفظ النفس والعين طبق المؤكد فى الافراد والجمع وأما فى التثنية فيجوز فيه الجمع والافراد والتثنية وكل وجه أفصح

﴿باب التوكيد﴾ والتوكيد ضربان لفظى ومعنوى فاللفظى اعادة اللفظ الاول بعينه سواء كان اسما نحو جاء زيد زيد أوفعلا نحو أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس أوحرفا نحو لا لا أبوح بحب بثنة انها أخذت على مواثقا وعهودا أوجملة نحو ضربت زيدا ضربت زيدا والمعنوى ألفاظ معلومة وهى النفس والعين وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا ويجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه ولك أن تجمع بينهما بشرط أن تقدم النفس ويجب افراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على أفعل مع المثنى والجمع تقول جاء الزيدان أنفسهما أوأعينهما وجاء الزيدون أنفسهم أوأعينهم وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب

مما بعده (وكل وجميع وعامة يؤكد بها) أى بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث ان تجزأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والامة جميعها لانها لرفع توهم ارادة الخصوص فلابد من القيد المذكور ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة لان زيدا لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله (والجمع) المذكر والمؤنث لصحة قيام الحكم ببعض أجزائه (ولا يؤكد بها المثنى) استغناء بكلا وكلتا (تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن و) أما (كلا وكلتا) فانما يؤكد بهما المثنى خاصة لانهما مثنيان معنى فلا يستعملان فى المفرد والجمع وانما يؤكد بهما المثنى ان صح حلول المفرد محله ليمكن توهم ارادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندات كلتاهما) فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما اذ لا يحتمل ارادة أحدهما ولا بد مع ذلك أن يتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما (واذا أريد تقوية التأكيد) عند احتياج المقام اليه (فيجوز أن يؤتى بعد كله) أى بعد لفظة كله (باجمع و بعد كلها بجمعاء و بعد كلهم باجمعين و بعد كلهن بجمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والنساء كلهن جمع) ولما كان الغالب فى هذه الالفاظ أن لا يؤكد بها الا بعد كل جىء بها غير مضافة الى ضمير المؤكد كامثل والتوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف نحو أكتعين أو أبصعين وسيأتى وقيل ان كل ترفع احتمال التخصيص وأجمع برفع احتمال التفريق ورد بقوله تعالى لاغوينهم أجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت (وقد يؤكد باجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أى بكل منها استقلالا أى (بدون كل) وهو وان كان كثيرا فى نفسه لكنه قليل بالنسبة الى التوكيد بها مع كل (نحو لاغوينهم أجمعين) ان جهنم لموعدهم أجمعين انا لمنجوهم أجمعين ولو شاء لهداكم أجمعين قال الدماميني وما صرح به فى المغنى من أنه انما يؤكد باجمع وأخواته بعد التوكيد بكل سهو (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه وهى أكتع وأبصع) بالصاد المهملة (وأبتع نحو جاء) الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع وجاء (القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) والجميع توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهى) أى ألفاظ التوكيد (بمعنى واحد) أى متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض اذا اجتمعت) بل تورد متتابعة من غير فصل (لان الشئ الواحد لا يعطف على نفسه) بخلاف الصفات يجوز أن تتعاطف لتعدد معانيها وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقدم توابع أجمع عليه وهو كذلك لانه أدل على المقصود وهو الجمعية وذكرها دونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها فى حال الافراد وكما يؤتى بعد أجمع بماذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء و بصعاء و بتعاء و بعد جمع بكتع و بصع و بتع وظاهر كلام بعضهم أنه يتعين الاتيان بها على هذا النمط ومجيئها على خلافه نادر (والتوكيد) أى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (فى رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره لان ألفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها لضمير المؤكد لفظا ومالم يضف منها فهو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية واذا كان كذلك فلا تجرى الا على المعارف (و) لهذا (لا يجوز توكيد النكرة) بها (عند البصريين) مطلقا وأجازه بعض الكوفيين ان كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كصمت أسبوعا كله وعليه جاء قوله * ياليت عدة حول كله رجب * بخلاف صمت زمنا كله لانتفاء الشرط الاول و بخلاف نحو صمت شهرا نفسه لانتفاء الشرط الثانى واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام فى توضيحه ولم يتعرض المؤلف للجزم اذ لا مدخل له هنا لان الالفاظ المذكورة لا يؤكد بها الا الاسماء

وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن وكلا وكلتا يؤكد بهما المثنى نحو جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما واذا أريد تقوية التأكيد فيجوز أن يؤتى بعد كله باجمع و بعد كلها بجمعاء و بعد كلهم باجمعين و بعد كلهن بجمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والنساء كلهن جمع وقد يؤكد باجمع وجمعاء وأجمعين وجمع بدون كل نحو لاغوينهم أجمعين وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه وهى أكتع وأبصع وأبتع نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون وهى بمعنى واحد ولذلك لا يعطف بعضها على بعض لان الشئ الواحد لا يعطف على نفسه والتوكيد تابع للمؤكد فى رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه ولا يجوز توكيد النكرة عند البصريين

﴿باب البدل﴾
هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع اعرابه والبدل على أربعة أقسام الاول بدل الشئ من الشئ ويقال له بدل الكل من الكل نحو جاء زيد أخوك قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر * الثانى بدل البعض من الكل سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولابد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه اما مذكور كالامثلة أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع أى منهم * الثالث بدل الاشتمال نحو أعجبنى زيد علمه ولابد من اتصاله بضمير اما مذكور كالمثال أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار أى فيه * الرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط وبدل النسيان وبدل الاضراب نحو رأيت زيدا الفرس لانك ان أردت أن تقول رأيت الفرس

﴿باب البدل﴾

ويسمى بالتكرير (هو التابع) شامل لجميع التوابع وقوله (المقصود بالحكم) دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ماعدا المعطوف ببل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة والمعطوف بلا وببل بعد النفى وبلكن ليس مقصودا بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ماقبله وأما المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وان صدق عليه أنه مقصود به اذ المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه وخرج بقوله (بلا واسطة) المعطوف ببل بعد الاثبات فانه وان كان مقصودا بالحكم لكن بواسطة وظاهر التعريف المذكور ان المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه والبدل جار فى الاسماء والافعال وحكمه التشريك فى الاعراب ولهذا قال (واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم لانه من جملة التوابع فيوافق متبوعه فى واحد مما ذكر وسيأتى الكلام على بقية العشرة (والبدل) من حيث هو (على أربعة أقسام الاول بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ هما متحدان فيما صدق عليه لا فى المفهوم (ويقال له بدل الكل من الكل) والبدل المطابق والاولى ان يقال بدل كل من كل وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى كما سيأتى وانما يطلق الكل على ذى أجزاء وهو ممتنع هنا (نحو جاء زيد أخوك) فاخوك بدل من زيد بدل شئ من شئ ويصدقان على ذات واحدة وان اختلفا مفهوما (قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل الشئ من الشئ (وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر) فالاسم الكريم بدل من العزيز الحميد بدل المطابق ولا يقال فيه بدل كل ولا يحتاج هذا البدل الى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما (الثانى بدل البعض من الكل) بان يكون مدلول الثانى بعضا من مدلول الاول (سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا) أو مساويا خلافا لمن زعم انه لا يكون الا فيما دون النصف (نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وضربت زيدا رأسه (ولابد من اتصاله بضمير يرجع) منه (للمبدل منه) ليحصل به الربط بينهما (اما مذكور) ذلك الضمير (كالامثلة) المذكورة (أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع) اليه سبيلا فمن استطاع بدل بعض من الناس والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أى منهم) وجعل ابن مالك اتصاله به كثيرا لا شرطا (الثالث بدل الاشتمال) بان يكون بينه وبين الاول ملابسة بغير الكلية والجزئية سواء اشتمل الاول على الثانى أو العكس وشرطه ان تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة اليه (نحو أعجبنى زيد علمه) وسلب عمرو ثوبه وسمى بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه فانك اذا قلت أعجبنى زيد فمعلوم أن ذاته لم يكن معجبا لك فكانك قلت أعجبنى شئ من زيد وهذا المعنى بطريق الاجمال شامل للعلم وغيره وهذا الوجه فى التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال (ولابد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل) منه (اما مذكور كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار) فالنار بدل اشتمال من الاخدود والضمير العائد اليه مقدر (أى) النار (فيه) وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيرا لا شرطا كبدل البعض ولابد فيه من امكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولاجل ذلك جعل نحو أعجبنى زيد أخوه بدل اضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالاول وكذلك نحو أسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه فى الحذف فلا يحسن استعمال مثله وان جاء شئ منه حمل على الاضراب أو الغلط (الرابع البدل المباين) للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه (وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط) ان لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسيان) ان قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضراب) بان قصد كل منهما قصدا صحيحا (نحو رأيت زيدا الفرس) هذا مثال يصلح للثلاثة (لانك ان أردت أن) تذكر المقصود بالنسبة بان (تقول) ابتداء (رأيت الفرس

فغلطت) بان سبق لسانك الى غيره (فقلت) رأيت (زيدا) الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة أى بدل عما
ذكر غلطا وهو المبدل منه لا البدل ولهذا قالوا بدل الغلط ولم يقولوا البدل الغلط ولا يقع هذا فى فصيح الكلام
(وان قلت رأيت زيدا) قاصدا الاخبار عن رؤيته (ثم لما نطقت به) تبين لك فساد ذلك القصد بان (تذكرت
انك انما رأيت فرسا) الاحسن الفرس (فابدلته) أى لفظ الفرس (منه) أى من زيد (فهذا بدل النسيان)
أى بدل شئ ذكر نسيانا وهذا لا يقع أيضا فى فصيح الكلام ومتعلقه الجنان و بدل الغلط متعلقه اللسان وكثير
من النحويين لم يفرقوا بينهما وسموا القسمين بدل الغلط (وان أردت الاخبار أولا بانك رأيت زيدا ثم
بدا لك) أن تضرب عنه من غير أن يتبين لك فساده بـ(أن تخبر بانك رأيت الفرس) ويكون الاول فى حكم
المتروك (فهذا بدل الاضراب) و يسمى أيضا بدل البداء بالدال المهملة والمدلان المتكلم يخبر بشئ ثم يبدو له
أن يخبر بشئ آخر من غير ابطال الاول والاحسن فى هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع ببل فيكون من عطف
النسق لان بل تشعر بان ما قبلها ذكر عن قصد الا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط
أو نسيان ﴿تنبيه﴾ ذكر بعض النحاة قسما خامسا وهو بدل كل من بعض واحتج له بقوله

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فيمن رواه بنصب طلحة على أنه بدل من أعظما وأجيب بانه على تقدير مضاف أى أعظم طلحة وعلى أن المراد
بها الذات تسمية للكل بالجزء وعلى كل فهو من بدل الكل وأما نحو رأيت درجة الاسد برجه فهو داخل فى
بدل الاشتمال لان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وكذلك قولك نظرت الى القمر فلكه فان الفلك ملابس
القمر بغير الكلية * ولما ان ذكر المؤلف أمثلة الاقسام الاربعة المتعلقة بابدال الاسم من الاسم أشار الى
ابدال الفعل من الفعل بقوله (ومثال) ابدال (الفعل من الفعل قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له
العذاب) فيضاعف بدل كل من يلق لان مضاعفة العذاب هى لقى الآثام والفعلان مجزومان الاول بالحذف
والثانى بالسكون وقد أجرى الشاطبى الاقسام الاربعة فى الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كما مثل
و بدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك و بدل الاشتمال نحو من يصل الينا يستعن بنا يعن و بدل الغلط
نحو ان تأتنا تسألنا نعطك وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة اذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى
المقصود من الاولى نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام و بنين وقوله * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * واعلم أنه
اذا أبدل اسم من اسم وجب موافقته له فى واحد من أوجه الاعراب كما تقدم وفى واحد من التذكير والتأنيث
وواحد من الافراد والتثنية والجمع فى غير بدل البعض ما لم يمنع مانع ولا يجب موافقته له فى التعريف والتنكير
والاظهار والاضمار فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ومن النكرة نحو صراط مستقيم صراط الله
والنكرة من النكرة نحو مفازا حدائق (و يجوز ابدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه) فهذه أربعة أقسام والبدل أربعة أيضا فى أربعة بستة عشر و يجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر
والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيتك اياك ومن الظاهر كرأيت زيدا اياه وخالف فى ذلك ابن مالك فمنع
وقوع الضمير بدلا فان وقع فى الكلام ما يوهم الثانى فهو توكيد والثالث فمن وضع النحويين وابدال
الظاهر من المضمر نحو ضربته زيدا ثم لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا أفاد الاحاطة نحو تكون
لنا عيدا لاولنا وآخرنا فهذه أقسام أربعة أيضا مع الاقسام الاربعة للبدل يصير ستة عشر على ما عرفت وأمثلة
جميع ذلك ظاهرة لمن تأمل

﴿باب الاسماء العاملة عمل الفعل﴾

(اعلم أن أصل العمل للافعال) وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل (فيعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة)
المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل ولم يتعرض
لاسم المصدر لندرة اعماله بل منع البصريون اعماله نظرا الى أن الاصل وضعه لغير المصدر وأولوا ما أوهم ذلك ولا

فغلطت فقلت زيدا
فهذا بدل الغلط وان
قلت رأيت زيدا ثم
لما نطقت به تذكرت
انك انما رأيت فرسا
فابدلته منه فهذا بدل
النسيان وان أردت
الاخبار أولا بانك
رأيت زيدا ثم بدا لك
أن تخبر بانك رأيت
الفرس فهذا بدل
الاضراب ومثال الفعل
قوله تعالى ومن يفعل
ذلك يلق أثاما يضاعف
له العذاب و يجوز ابدال
النكرة من المعرفة نحو
يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه

﴿باب الاسماء العاملة
عمل الفعل﴾

اعلم أن أصل العمل
للافعال فيعمل عمل
الفعل من الاسماء سبعة

للظرف والمجرور المعتمد بن للاختلاف فى اعمالهما (الاول) منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل و بدأ به لانه أصل الفعل فى الاشتقاق ولانه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل و ينصب المفعول لكن بشرطين وجودى وعدمى أشار الى الاول بقوله (بشرط أن يحل محله فعل مع أن) المصدرية ان أريد به المضى أو الاستقبال (أو) فعل (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال فالاول (نحو يعجبنى ضربك زيدا) غدا أو أمس والتقدير (أى أن تضرب زيدا) غدا أو أن ضربته أمس (و) الثانى (نحو يعجبنى ضربك زيدا) الآن التقدير (أى ما تضرب به) الآن فان لم يحل محله ذلك أو حل محله الفعل وحده امتنع اعماله فلا يصح نصب زيدا بضرب باق نحو ضربت ضربا زيدا ولا فى نحو ضرب ا زيدا خلافا لابن مالك فى الثانى ووجه ما ذهب اليه أن المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه وأما الشرط العدمى فهو أن لا يكون المصدر مصغرا فلا يقال أعجبنى ضربيك زيدا ولا مضمرا فلا يقال ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح ولا محدودا بالتاء فلا يقال أعجبنى ضربتك أوضربتاك أوضرباتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يقال أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا مفصولا من معموله باجنبى فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يقال أعجبنى زيدا ضربك (وهو ثلاثة أقسام مضاف) لما بعده (ومنون) أى مجرد من أل والاضافة (ومقرون بأل) وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل (فاعماله مضافا) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه أو الى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) فى كلامهم (من اعمال القسمين) الباقيين واضافته الى الفاعل أكثر من اضافته الى المفعول لان نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه (كالمثالين) المتقدمين فى المتن (وكقوله تعالى ولولا دفع الله الناس) أى لولا أن يدفع الله الناس أو أن دفع الله الناس ومن اضافته الى المفعول قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير وقوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (وعمله) حالة كونه (منونا أقيس) من عمله مضافا أو مقرونا بأل لانه حينئذ يقوى شبهه بالفعل لكونه نكرة (نحو أو اطعام فى يوم ذى مسبغة يتيما) فاطعام مصدر منون فاعله محذوف و يتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما (وعمله) حالة كونه (مقرونا بأل شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل وكان ينبغى أن لا يدخل عليه أل لانه مؤول بان والفعل وأل لا تدخل عليهما لكن لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك

(كقوله ضعيف النكاية أعداءه ❊ يخال الفرار يراخى الاجل)

فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والتقدير ضعيف نكايته أعداءه واعترض بان الاضافة كالتعريف بأل فهلا بعد معها المصدر عن الفعل وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل ❊ واعلم أن ما أضيف اليه المصدر ان كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل وان كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل اذ علمت ذلك فلك فى تابع الفاعل الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر أو الظريف بالرفع وفى تابع المفعول الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر وان شئت والخبز بالنصب ان قدر المصدر بان والفعل (الثانى) من الاسماء التى تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث وصيغته من مصدر الثلاثى على وزن فاعل (كضارب) وعامل وشاكر ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمدحرج (ومكرم) ومستخرج و يعمل عمل فعله لازما ومتعديا (فان كان) مقرونا (بال عمل مطلقا) أى سواء كان بمعنى الماضى أو الحال أو الاستقبال وسواء اعتمد أم لم يعتمد (نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا) لانه حينئذ صلة للموصول فهو فعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصورة ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وان كان مجردا

❊ الاول المصدر بشرط أن يحل محله فعل مع أن أو مع ما نحو يعجبنى ضربك زيدا أى أن تضرب زيدا ونحو يعجبنى ضربك زيدا أى ما تضرب به وهو ثلاثة أقسام مضاف ومنون ومقرون بال فاعماله مضافا أكثر من اعمال القسمين كالمثالين وكقوله تعالى ولولا دفع الله الناس وعمله منونا أقيس نحو أو اطعام فى يوم ذى مسبغة يتيما وعمله مقرونا بال شاذ كقوله

ضعيف النكاية أعداءه

❊ الثانى اسم الفاعل كضارب ومكرم فان كان بال عمل مطلقا نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وان كان مجردا

من أل عمل) عمل فعله (بشرطين) أحدهما (كونه للحال) أي بمعنى الحال تحقيقاً أو حكاية (أو الاستقبال) أي بمعناه لا بمعنى الماضي (و) ثانيهما (اعتماده) ولو تقديرا (على) واحد من أمور خمسة (نفي أو استفهام أو مخبر عنه) في الحال أو في الاصل (أو موصوف) أو ذي حال (نحو ماضارب زيد عمرا) الآن أو غدا امثال اعتماده على نفي (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أو غدا امثال اعتماده على الاستفهام (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أو غدا امثال اعتماده على المخبر عنه (و) نحو (مررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الموصوف ومثال ما اعتمد على ذي حال نحو جاء زيد ضاربا عمرا الآن أو غدا ومثال ما اعتمد على مقدر نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أي أمهين نحو ومختلف ألوانه أي صنف ونحو ياطالعا جبلا أي يارجلا ومحل اعمال اسم الفاعل اذا لم يصغر ولم يوصف فان صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ وانما اشترط في المجرد من أل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما أشبهه في لفظه بجريانه عليه في الحركات والسكنات واعتماده على ماذكر لتقوى مشابهته له لان كلا منهما يقربه منه ثم الشرطان المذكوران معتبران لعمله في المنصوب كما في المغني واذا وجدا لا يتعين عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله الذي يليه تخفيفا نحو هذا ضارب زيد الآن أو غدا بخفض زيد بالاضافة وان شئت نصبته وقد قرئ بالوجهين نحو ان الله بالغ أمره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاسي زيد ثوبا الآن أو غدا وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله أن اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل بل يجب اضافته لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي فهو مشبه له معنى لا لفظا فان كان له معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل اليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو زيد معطي خالد درهما أمس فدرهما منصوب باعطى المقدر كانه لما قيل زيد معطي خالد قيل ما أعطاه فقيل درهما أي اعطاه درهما (الثالث) من الاسماء التي تعمل عمل الفعل (أمثلة المبالغة) ولو مثناة أو مجموعة (وهي ما) حول للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير صيغته الى صيغة أخرى بان (كان على وزن فعال) بتشديد العين (أو فعول) بضم العين (أو مفعال) بكسر الميم (أو فعيل أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين (وهي كاسم الفاعل) في العمل وشرط عمله حتى عدم التصغير والوصف (فما كان) منها (صلة لال) بان كان مقرونا بها (عمل مطلقا) أي ماضيا أو حالا أو مستقبلا اعتمد أولا (نحو جاء الضراب) أو الضروب أو المضراب (زيدا) أمس أو الآن أو غدا (وان كان) الانسب وما كان (مجردا منها) أي من أل (عمل بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضي والاعتماد ولو تقديرا على واحد مما مر (نحو ماضراب زيد عمرا) وحكى سيبويه أما العسل فانا شراب وانه لمنحار بوائكها وقال بعضهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر

حذر أمورا لا تضير وآمن ＊ ماليس ينجيه من الاقدار

ويجري في هذه الامثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشرطين لا يوجبان عملها فتجوز اضافتها الى مفعولها وانما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقامها وعدها قسما ثالثا على تقدير ان تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (الرابع) من الاسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو مثنى أو هو مجموعا وما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول (نحو مضروب) ومأكول ومشروب ومن غيره على صيغة المضارع المجهول بابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره نحو مدحرج (ومكرم) ومستخرج (ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل فان كان من متعد لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ماسواه (وشرط عمله كاسم الفاعل) أي كشرطه فان كان صلة لال عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غدا فعبده مرفوع باسم المفعول كما ترفعه بالفعل المبني للمفعول اذا قلت زيد ضرب عبده وان كان مجردا من أل عمل بشرط عدم المضي

من أل عمل بشرطين كونه للحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف نحو ماضارب زيد عمرا وأضارب زيد عمرا وزيد ضارب عمرا ومررت برجل ضارب عمرا ＊ والثالث أمثلة المبالغة وهي ما كان على وزن فعال أو فعول أو مفعال أو فعيل أو فعل وهي كاسم الفاعل فما كان صلة لال عمل مطلقا نحو جاء الضراب زيدا وان كان مجردا منها عمل بالشرطين نحو ماضراب زيد عمرا ＊ الرابع اسم المفعول نحو مضروب ومكرم ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول وشرط عمله كاسم الفاعل جاء المضروب عبده

والاعتماد على واحد مما سبق ولو تقديرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده) مرفوع باسم المفعول لانه (نائب الفاعل فى المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ويجوز لك أن تحول اسناده عن مرفوعه الى ضمير وصوفه ثم تضيفه الى مرفوعه معنى أو تنصبه لانه صار فضلة تقول زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه لانك أسندت اسم المفعول الى ضمير زيد وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (الخامس) من الاسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولهذا اعملت عمله وان كان الاصل أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدى ويشترط لصحة عملها اذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال لانها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه لان ما لا يدل على حدث لا تعلق له بالزمان والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت (كحسن وظريف) فان كلا منهما صفة مشتقة لمن قام به الفعل على معنى الثبوت اذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره فى سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد وحادث فاذا أريد الحدوث حولت الى بناء اسم الفاعل وقيل حاسن وعلى هذا القياس فرح وفارح وجزع وجازع (ولمعمولها ثلاث حالات) لا يخلو عن احداها الاولى (الرفع) له اما (على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) أو على البدلية من الضمير فيها بعد تحويل اسنادها اليه (و) الثانية (النصب) اما (على التشبيه بالمفعول) به (ان كان معرفة) بال أو بالاضافة (نحو مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه) عليه أو (على التمييز ان كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجها و) الثالثة (الجر على الاضافة) بالمضاف (نحو مررت برجل حسن الوجه) الا اذا كانت الصفة بال وهو عار عنها فلا تجره فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجه أبيه ولا زيد الحسن وجه ولا زيد الحسن وجه بالجر فى شئ لامتناع اضافة ما فيه أل الى شئ من ذلك والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بصرى وذهب الكوفى الى أن النصب على التمييز فى الجميع لانه يجوز تعريفه * واعلم أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد فى العمل ولا تنقص عنه كافرادها وتثنيتها وجمعها وتذكيرها وتأنيثها ست وثلاثون مسئلة لان الصفة اما نكرة أو معرفة وعلى كل اما رافعة أو ناصبة أو جارة فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين فى ثلاثة ومعمولها فى كل واحد منها اما بال أو مضاف لما هى فيه أو للضمير أو للمضاف للضمير أو مجرد من أل والاضافة أو مضاف للمجرد منهما فهذه أيضا ستة واذا ضربت ستة فى ستة كان المجموع ستا وثلاثين يمتنع منها الاربع التى أشرنا اليها بالاستثناء والبقية جائزة وان تفاوتت فى الحسن والقبح وقد أنهى بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات (ولا يتقدم معمول) هذه (الصفة) الذى هو فاعل فى المعنى (عليها) لانها فرع اسم الفاعل الذى هو فرع الفعل فى العمل فقصرت عنه فلم تعمل فى متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن وبهذا فارقت اسم الفاعل (و) من وجوه الافتراق أيضا أن معمولها لا يكون أجنبيا بل (لابد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما فى زيد حسن وجهه أو معنى نحو مررت برجل حسن الوجه) أى منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لان الصفة لازمة وقد جرت على الاسم فلا تقتضى حينئذ الا ضميره أو سببيه كما فى اسم الفاعل القاصر كمررت بزيد القائم أو القائم أبوه ومما امتازت به أيضا أنها للحال الدائم أى الماضى المستمر الى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل (السادس) من الاسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) وهو الوصف المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل المشتق هو منه فدخل فى ذلك خير وشر لكونهما فى الاصل على أخير وأشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال ولا يبنى الا من فعل ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) أو متعديا كاعلم وأضرب (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا (المفعول به اتفاقا) لانه التحق بافعال

و زيد مضروب عبده فعبده نائب الفاعل فى المثالين * الخامس الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد كحسن وظريف ولمعمولها ثلاث حالات الرفع على الفاعلية مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه والنصب على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة نحو مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه وعلى التمييز ان كانت نكرة نحو مررت برجل حسن وجها والجر على الاضافة نحو مررت برجل حسن الوجه ولا يتقدم معمول الصفة عليها ولا بد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما فى زيد حسن وجهه أو معنى نحو مررت برجل حسن الوجه السادس اسم التفضيل نحو أكرم وأفضل ولا ينصب المفعول به اتفاقا

بافعال الغريزة فلا يقال زيد أشرب الناس لبنا وانما يصل اليه بالحرف فان كان من متعد لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو زيد أكسى الناس الفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب وأما قوله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله فمن منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم أي يعلم المضلين ودعوى المؤلف رحمه الله الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر وفيه نظر بيناه في شرحنا عليه ويرفع الفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد أفضل منك (ولا يرفع) غالبا الفاعل (الظاهر) ولا ضميرا منفصلا فلا يقال جاءني رجل أحسن منه أبوه أو هو اذ ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله (الا في مسئلة الكحل) فيجوز ذلك فيها اجماعا (وضابطها أن يكون في الكلام نفي) أو شبهه (وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم) أجنبي عن الموصوف مرفوع (مفضل) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قولهم (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) ألا ترى أن رجلا اسم جنس تال لنفي وموصوف باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو أجنبي من الموصوف لعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين اذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وانما لم يرفع الظاهر الا عند اجتماع هذه الامور لانه حينئذ لا يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كان يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وهذان التركيبان مؤداهما واحد بحسب الامر العرفي لا الوضع اللغوي ولانا لو لم نعرب المرفوع فاعلا بل أعربناه مبتدأ ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين أفعل ومن باجنبي وهو الكحل وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (ويعمل) اسم التفضيل (في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا) وأعز نفرا لان التمييز ينصب بما يخلو عن معنى الفعل كرطل زيتا (وفي الجار والمجرور والظرف) لانهما يكفيهما رائحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وفي الحال نحو زيد أحسن الناس مبتسما الذلك ولا يستعمل الا مع من أو اللام أو الاضافة لان الغرض منه الزيادة على غيره وهو حاصل باحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لمطابقته لموصوفه وعدمها (السابع) من الاسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل وقد تقدم انه مبني لشبهه بالحرف (وهو ثلاثة أنواع) الاول (ما هو بمعنى الامر وهو الغالب) ولهذا قدمه (كصه بمعنى اسكت) فاذا قلت صه فكانك قلت اسكت (ومه بمعنى انكفف) لا بمعنى اكفف فاذا قلت مه فكانك قلت انكفف وآمين (بمعنى استجب) فاذا قلت آمين فكانك قلت استجب (و) منه (عليك زيدا) وهو في الاصل جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزمه) فاذا قلت عليك زيدا فكانك قلت الزم زيدا قال تعالى عليكم أنفسكم (ودونك) هو في الاصل ظرف مضاف لضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى خذه) فاذا قلت دونك بكرا فكانك قلت خذه ومنه رويد وهو منقول من مصدر أرود مصغرا تصغير الترخيم ومعناه أمهل فاذا قلت رويدا زيدا فكانك قلت أمهل زيدا (و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه (كهيهات) مثلث التاء وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون على ما قيل وكلها (بمعنى بعد) ومن فتح التاء وقف بالهاء ومن كسرها وقف بالتاء ومن ضمها فقيل يقف بالهاء وقيل بالتاء (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه (بمعنى افترق و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وذلك (نحو أوه) بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات (بمعنى أتوجع) ويقال فيها أواه (وأف) بضم الهمزة وتشديد الفاء وفيها أربعون لغة وكلها (بمعنى أتضجر) وكون الاسم بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لان أسماء الافعال مبنية لمشابهتها فعل الامر والماضي ولو كانت بمعنى المضارع لاعربت فاوه وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مرادا بهما الانشاء وقد علمت فيما سبق أنها تبنى لشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقيل مدلوله لفظ الفعل فصه مثلا اسم لاسكت وهو الاصح وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد وقيل مدلوله المصدر

ولا يرفع الظاهر الا في مسئلة الكحل وضابطها أن يكون في الكلام نفي وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ويعمل في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا وفي الجار والمجرور والظرف نحو زيد أفضل منك اليوم * السابع اسم الفعل وهو ثلاثة أنواع ما هو بمعنى الامر وهو الغالب كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف وآمين بمعنى استجب وعليك زيدا بمعنى الزمه ودونك بمعنى خذه وما هو بمعنى الماضي كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وما هو بمعنى المضارع نحو أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر

فصه اسم لقولك سكوتا واختاره ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان الآن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصه اسم لمعنى الفعل وعليه جرى المؤلف رحمه الله وقد أفهم كلامه ان اسم الفعل قسمان ما وضع من أول الامر كذلك كهيهات وشتان وما نقل من غيره كعليك ودونك (و يعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا و يتعدى الى المفعول بنفسه و بحرف الجر ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما كان بمعنى ائت فى نحو حيهل الثريد وبالباء لما كان بمعنى عجل فى نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وبعلى لما كان بمعنى أقبل فى نحو حيهل على كذا (ولا يضاف) كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا فى نحو بله زيد ورويد زيد بالجر انهما مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب ولكنه يخالف مسماه فان الفعل يعمل محذوفا و يتقدم معموله المنصوب عليه واسم الفعل لا يعمل محذوفا (ولا يتقدم معموله عليه) بل يجب تأخيره عنه لضعفه فى العمل فلا تقول زيدا دونك كما تقول زيدا خذ خلافا للكسائى فى اجازة ذلك الحاقا للفرع باصله (وما نون منه فنكرة) كواها وويها (وما لم ينون) منه (فمعرفة) كنزال ودراك وما استعمل بالوجهين فهو فى حال تنوينه نكرة وفى حال عدم تنوينه معرفة كصه ومه وأف فصه مثلا اذا أردت به اسكت سكوتا ما نونته وحكمت عليه بانه نكرة أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بانه معرفة

﴿باب التنازع فى العمل﴾

و يسمى أيضا باب الاعمال (وحقيقته ان يتقدم عاملان) فعلان متصرفان أو شبههما أو فعل وشبهه (أو أكثر) منهما اتفقا فى العمل أو اختلفا فيه (و يتأخر) عنهما أو عنها (معمول فأكثر و يكون كل واحد من) العاملين المتقدمين يطلب أو (العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولا له على البدل مع وقوعه فى ذلك الموضع والطلب اما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معا أو مع التخالف فيهما مثال الفعلين فى طلب الفاعلية نحو قام وقعد زيد وفى طلب المفعولية (نحو قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا) فآتونى يطلب قطرا مفعولا ثانيا وأفرغ يطلبه مفعولا به وأعمل الثانى فيه والاول فى ضميره وحذف لكونه فضلة والاصل آتونيه ولو أعمل الاول لقيل أفرغه (و) فى طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية نحو ضرب وأكرم من (قولك ضربنى وأكرمت زيدا) وفى طلبهما معا نحو ضرب وأهان زيد عمرا ومثال تنازع الاسمين قوله * عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * والمختلفين نحو قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يتنازع ثلاثة معمولا واحدا (و) ذلك (نحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد) وقد يكون مع ذلك المتنازع فيه متعددا كما فى الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة فى اثنين ظرف ونائب مصدر وشرط التنازع أن يكون بين العاملين ارتباط اما بعاطف أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا أو يكون ثانيهما جوابا للاول كالآية التى ذكرها المؤلف أو نحو ذلك من أوجه الارتباط قاله فى المغنى وقد علم مما قررناه أنه لا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ولا فى معمول متقدم أو متوسط ولا فيما اذا كان أحد العاملين مؤكدا للآخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول وقد يعلم منه أيضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعمول ضميرا متصلا لانه متصل بالثانى وهو مع كونه متصلا به لا يجوز أن يكون معمولا للاول كما لا يخفى سواء كان ضميرا متكلم أو مخاطب أو غائب (ولا خلاف) بين البصريين والكوفيين (فى جواز اعمال أى العاملين أو العوامل شئت) فى الاسم المتنازع فيه لكن لا يحفظ من كلامهم اعمال الثانى من الثلاثة قاله المرادى وقال أبو حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرئ (وانما الخلاف فى الاولى) منهما (فاختار البصريون اعمال الثانى) المجاور (لقربه) من المعمول وكثرة استعماله فى كلامهم نثرا ونظما (واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه) واحترازا عن الاضمار قبل الذكر واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث

و يعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه ولا يضاف ولا يتقدم معموله عليه وما نون منه فنكرة وما لم ينون فمعرفة

(باب التنازع فى العمل)

وحقيقته ان يتقدم عاملان أو أكثر و يتأخر معمول فأكثر و يكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر نحو قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا وقولك ضربنى وأكرمت زيدا ونحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد ولا خلاف فى جواز اعمال أى العاملين أو العوامل شئت وانما الخلاف فى الاولى فاختار البصريون اعمال الثانى لقربه واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه

و يترددالنظر فى المتوسط هل يلحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامران (فان) تنازع اثنان (وأعملت الاول) فى المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثانى) المهمل (فى ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مطابقا له مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لان مرجعه وان تاخر لفظا متقدم رتبة لانه معمول للاول وجوز بعضهم حذف غير المرفوع وهو ضعيف (فتقول قام وقعدا أخواك) باعمال الثانى فى الضمير المرفوع المحل الراجع الى أخواك لتقدمه رتبة (وضربنى وأكرمته زيد وضربنى وأكرمتهما أخواك) باعماله أيضا فى الضمير المنصوب المحل العائد لما بعده (ومر بى ومررت بهما أخواك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد) باعمال الثانى والثالث فى الضمير المجرور المحل العائد لما بعده (وان أعملت الثانى) فى الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح (فان احتاج الاول) المهمل (الى مرفوع أضمرته) وجوبا أى جئت به ضميرا مطابقا للمتنازع فيه فان كان مفردا استتر فى الفعل وان كان مثنى أو مجموعا برز ولا تحذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لمجيئه فى غير هذا الباب كما تقدم فى باب الضمير وفى هذا الباب كقوله * جفونى ولم أجف الاخلاء اننى * و (تقول) ضربنى وأكرمنى زيد و (قاما وقعد أخواك) وأوجب الكسائى حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ومنع الفراء اعمال الثانى مع اقتضاء الاول الفاعل لما يلزم على اعماله من حذف العامل أو الاضمار قبل الذكر وأوجب اعمال الاول فان اقتضى الثانى الفاعل أيضا أضمرته أو المفعول حذفته أو أضمرته ولا يلزم حينئذ محذور و يروى عنه أيضا تشريك الرافعين أو اضماره بعد الظاهر كما فى صورة تأخير الناصب نحو ضربنى وأكرمنى زيد هو وضربنى وأكرمت زيدا هو (وان احتاج) الاول (الى منصوب أو مجرور حذفته) وجوبا ان استغنى عنه (كالآية) المتقدمة أول الباب كما أشرنا اليه ثم (وكقولك ضربت وضربنى أخواك ومررت ومر بى أخواك) ولا يجوز اضماره لان الاضمار قبل الذكر انما جاز فى الفاعل لكونه عمدة فان لم يستغن عنه بان أوقع حذفه فى لبس كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما أو كان عمدة فى الاصل بان كان العامل من باب كان أو ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظننى وظننت زيدا قائما اياه وجب اضماره متأخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس فى الاول ولكون المنصوب عمدة فى الاصل فى الثانى لكن يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله باجنبى وتاخير جزء من المعطوف عليه

﴿باب التعجب﴾

وهو استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره (و) له صيغ كثيرة تدل عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فاحياكم سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره فارسا والمبوب له فى النحو (صيغتان) وضعا لانشاء التعجب لاطرادهما فى كل معنى يصح التعجب منه وهما لا زمان لصيغة الماضى (احداهما ما أفعل زيدا) وهذه الصيغة غير محصورة فى تركيب خاص (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله وما اعلمه) وما أكرمه فاذا أردت اعراب هذه الصيغة باعتبار الاصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الآن وهو انشاء التعجب (فما مبتدأ) وهى نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال (بمعنى شئ عظيم وأفعل فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به (وفاعله ضمير مستتر) فيه (وجوبا يعود الى ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (والاسم المنصوب) بافعل (المتعجب منه) وهو زيدا (مفعول) به لتعدى أفعل اليه بهمزة النقل (والجملة) الفعلية وهى أفعل زيدا فى محل رفع على انها (خبرما) والتقدير شئ عظيم حسن زيدا وهذا مذهب سيبويه وقيل ما موصولة فى محل رفع بانها مبتدأ وما بعدها صلة والخبر محذوف وجوبا أى الذى جعله حسنا شئ عظيم ورد باستقلاله كلاما من غير افتقاره الى محذوف وقيل ما استفهامية مبتدأ والجملة بعدها خبر قال الرضى وهو قوى من حيث المعنى كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين (والصيغة الثانية) هى (أفعل بزيد) بكسر العين وهى كالاولى غير محصورة (نحو أحسن بزيد وأكرم

فان أعملت الاول أعملت الثانى فى ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه فتقول قام وقعدا أخواك وضربنى وأكرمته زيد وضربنى وأكرمتهما أخـواك ومر بى ومررت بهما أخواك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد وان أعملت الثانى فان احتاج الاول الى مرفوع أضمرته تقول قاما وقعد أخواك وان احتاج الى منصوب أو مجرور حذفته كالآية وكقولك ضربت وضربنى أخـواك ومررت ومر بى أخواك

(باب التعجب)

وله صيغتان احداهما ما أفعل زيدا نحو ما أحسن زيدا وما أفضله وما أعلمه فما مبتدأ بمعنى شئ عظيم وأفعل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوبا يعود الى ما والاسم المنصوب المتعجب منه مفعول به والجملة خبر ما والصيغة الثانية أفعل بزيد نحو أحسن بزيد وكرم

به فاعل افعل لفظه لفظ الامر ومعناه التعجب وليس فيه ضمير و بزيد فاعله وأصله قولك أحسن زيد أحسن زيد أى صار ذا حسن

نحو أورق الشجر ثم غيرت صيغته الى صيغة الامر فقبح اسنادها الى الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ﴿باب العدد﴾

اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام الاول ما يجرى على القياس فيذكر مع المذكر و يؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل تقول فى المذكر واحد واثنان وثان وثالث الى عاشر وفى المؤنث واحدة واثنتان أوثنتان وثانية وثالثة الى عاشرة وكذا اذا ركبت مع العشرة أو غيرها لانك تأتى باحدى واحد وحادى وحادية فتقول فى المذكر أحد عشر واثنا عشر وحادى عشر وثانى عشر وثالث عشر الى تاسع عشر وفى المؤنث احدى عشرة وثنتا عشرة وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة الى تاسعة عشرة وتقول احدى وعشرون واثنان وعشرون والحادى والعشرون والثانى والعشرون الى التاسع والتسعين واحدى وعشرون واثنتان وعشرون والحادية والعشرون والثانية والعشرون

به) واذا أردت اعرابها بحسب أصل التركيب (فافعل فعل) باتفاق ثم قال البصريون (لفظه لفظ الامر) وليس بامر اذ لا معنى للامر هنا (ومعناه التعجب) كانك قلت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لان الاسم المذكور بعده (و) هو (بزيد فاعله) والباء زائدة لازمة (وأصل قولك أحسن بزيد أحسن زيد) بصيغة الماضى والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل (أى صار ذا حسن نحو أورق الشجر) أى صار ذا ورق (ثم غيرت صيغته) من الماضى (الى صيغة الامر) مع بقاء المعنى الخبرى والتزم ذلك لان فى الامر تعظيما والتعظيم يناسب معنى التعجب (فقبح اسنادها الى) الاسم (الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل) لاصلاح اللفظ وهذا التزمت الا اذا كان الفاعل أن أو أن وصلتها وضعف هذا القول بان استعمال الامر بمعنى الماضى غير معهود و بان استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا قليل وكذا زيادة الباء فى الفاعل وقال جمع لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير يرجع الى المخاطب والتزم افراده وتذكيره لجريانه مجرى المثل و بزيد مفعوله والباء للتعدية ان جعلت الهمزة للصيرورة أو زائدة ان جعلت للتعدية ولا يتصرف فى صيغتى التعجب بتقديم فلا يقال ما زيدا أحسن ولا زيدا ما أحسن ولا بزيد أحسن لتضمنهما معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف ولا يتصرف فيهما أيضا بايقاع فصل بين العامل والمعمول كالفصل بالحال أو المنادى نعم يغتفر الفصل بالظرف وعديله لما سمع من العرب ما أحسن بالرجل أن يصدق

﴿باب﴾ حكم ألفاظ (العدد)

تذكيرا وتأنيثا (اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام الاول ما يجرى على القياس) دائما (فيذكر مع المذكر و يؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل) من ألفاظ العدد (تقول فى المذكر واحد واثنان و) جزء (ثان وثالث) وهكذا (الى عاشر و) تقول (فى المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان و) مقالة (ثانية وثالثة) وهكذا (الى عاشرة وكذا) الحكم (اذا ركبت) هذه الالفاظ (مع العشرة أو) مع (غيرها) بعد مجاوزة العشرين فانها تجرى على القياس (الا انك تأتى باحد واحدى) بابدال الواو همزة فيهما فى مكان واحد وواحدة (وحادى وحادية) للتخفيف (فتقول فى المذكر) عندى (أحد عشر) رجلا بتذكير الجزأين و بنائهما على الفتح (واثنا عشر) رجلا بتذكيرهما أيضا واعراب الاول (وحادى عشر) رجلا (وثانى عشر) عبدا (وثالث عشر) غلاما وهكذا (الى تاسع عشر) بتذكير الجزأين وبنائهما (و) تقول (فى المؤنث) عندى (احدى عشرة) أمة بتأنيث الجزأين و بنائهما (وثنتا عشرة) جارية بتأنيثهما واعراب الاول (وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (الى تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين و بنائهما ولك فى الشين من عشرة الاسكان والفتح (وتقول) اذا جاوزت عشرين فى المذكر عندى (أحد وعشرون) رجلا (واثنان وعشرون) غلاما (و) عندى الجزء (الحادى والعشرون و) الجزء (الثانى والعشرون) وهكذا (الى) الجزء (التاسع والتسعين) بتذكير الاول (و) فى المؤنث عندى (احدى وعشرون أمة) واثنتان وعشرون جارية (و) المقالة (الحادية والعشرون والثانية والعشرون) وهكذا (الى) المقالة (التاسعة والتسعين) بتأنيث الاول (و) القسم (الثانى ما يجرى على عكس القياس) أى على خلافه (فيؤنث مع المذكر و يذكر مع المؤنث وهو) من ألفاظ العدد (الثلاث والتسعة وما بينهما) مطلقا أى (سواء أفردت) عن العشرة (نحو) عندى (ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة) تركها (وقوله تعالى) سخرها عليهم (سبع ليال وثمانية أيام أو ركبت مع العشرة نحو) عندى (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر رجلا) فى المذكر (وثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية (الى تسع عشرة امرأة) فى المؤنث (أو ركبت مع العشرين وما بعده)

الى التاسعة والتسعين والثانى ما يجرى على عكس القياس فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء أفردت نحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة وقوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام أو ركبت مع العشرة نحو ثلاثة عشر وأربعة عشر الى تسعة عشر رجلا وثلاث عشرة وأربع عشرة الى تسع عشرة امرأة أو ركبت مع العشرين وما بعده بالعطف

بالعطف (نحو) عندى (ثلاثة) وعشرون رجلا (الى تسعة وتسعين) غلاما فى المذكر (وثلاث وعشرون) أمة (الى تسع وتسعين) جارية فى المؤنث قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر فى هذا القسم لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق *ومحل ماذكره المؤلف اذا كان المعدود مذكورا فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر كما فى الحديث وأتبعه بست من شوال وحكى الفراء أفطرنا خمسا (و) القسم (الثالث ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة ان ركبت) مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحو) عندى (أحد عشر رجلا واثنا عشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر) بتذكير العشرة فى المذكر (و) نحو عندى (احدى عشرة) أمة (واثنتا عشرة وثلاث عشرة) جارية وهكذا (الى تسع عشرة) بتأنيث العشرة فى المؤنث (وان أفردت جرت بخلاف القياس) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (نحو) عندى (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة) بتركها وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها على حذف مضاف أى عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من المضاف اليه التأنيث *(تنبيه)* صرحوا بان ألفاظ العدد المفتقرة الى تمييز لا يثنى منها ولا يجمع الا مائة وألف وان العشرين وأخواتها اذا استعملت مع النيف قبلها وجب عطفها بالواو وقضية ذلك أنه لا يقال حادى عشرين ولا ثانى عشرين وهكذا من غير عطف وكذا لا يقال ثالث عشرين ولا رابع عشرين كذا الا بصيغة التثنية ولا بصيغة الجمع وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبى الفتح البعلى تلميذ العلامة ابن مالك فقال فى تعليقة له انه جرى فى بعض المحافل بدمشق المحروسة كلام فى كتاب أرخ برابع عشرى رمضان فقرأه القارئ عشرى بفتح الراء فرد عليه انما هو عشرى بكسر الراء والذى ظهر لى فى ذلك ان كليهما خطأ لان المراد من هذا التاريخ انه كتب فى يوم مضى قبله ثلاثة وعشرون يوما ورابع عشرى لا يؤدى ذلك لا على التثنية ولا على الجمع لان رابع ونحوه مضاف الى عشرى فاضافته اما بمعنى اللام أو من أو فى لا جائز أن تكون بمعنى اللام لان التقدير كتبت برابع العشرى كذا ورابع لعشرين ما قبله ثلاثة منها او بعده ستة عشر يوما ونظير هذا رابع الشهر ما قبله ثلاثة و بعده ستة وعشرون يوما ولا يخفى ما فى هذا من فساد ولا جائز أن تكون بمعنى من أو فى لعدم صدق ضابط كل منهما على ذلك كما لا يخفى فتعين أن ذلك ليس من كلام العرب وانه لحن واشتهار وقوع مثل ذلك فى كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا التركيب لان المرجوع فى الصواب والخطأ فى كل علم الى أربابه فما صوبوه فهو الصواب وما خطؤه فهو الخطأ ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة فى باب التاريخ بل نصوا على خلافه ولا سماع ولا قياس يقتضيان ذلك والله أعلم

(باب الوقف)

هو قطع النطق عند آخر اللفظة (يوقف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور) بالسكون أى (بحذف الحركة والتنوين) من غير ابدال (نحو جاء زيد ومررت بزيد) باسكان آخرهما (و) يوقف (على المنون المنصوب بابدال التنوين) منه (ألفا نحو رأيت زيدا) اذ ليس فى ابداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور وما ذكره من التفصيل فى الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات والثانية الوقف عليه مطلقا بالحذف والاسكان نحو هذا زيد ورأيت زيد ومررت بزيد ومنه قوله

ألا حبذا غنم وحسن حديثها * لقد تركت قلبى بها هائما دنف

والثالثة الوقف عليه مطلقا بابدال التنوين من جنس حركة ما قبله نحو هذا زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدى (وكذلك) أى كما يبدل تنوين المنصوب ألفا فى الوقف (تبدل نون اذا) الجوابية (ألفا فى الوقف) تشبيها لاذا باسم منصوب وبه قرأ السبعة فى ولن تفلحوا اذا أبدا واختار ابن عصفور تبعا لبعضهم أن الوقف عليها بالنون

نحو ثلاثة وعشرون الى تسعة وتسعين وثلاث وعشرون الى تسع وتسعين والثالث ماله حالتان وهو العشرة ان ركبت جرت على القياس نحو أحد عشر رجلا واثنا عشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة الى تسع عشرة وان أفردت جرت بخلاف القياس نحو عشرة رجال وعشر نسوة

(باب الوقف)

يوقف على المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين نحو جاء زيد ومررت بزيد وعلى المنون المنصوب بابدال التنوين ألفا نحو رأيت زيدا وكذلك تبدل نون اذا ألفا فى الوقف

(وكذلك نون التوكيد الخفيفة) اذا قلبت فتحة تبدل ألفا في الوقف مالم يحصل لبس (نحو لنسفعا) من نحو لنسفعن بخلاف ما اذا قلبت ضمة أو كسرة فانها اذا وقف عليها تحذف و يرد ما كان حذف لاجل الحاقها كقولك في نحو اخرجن ياهؤلاء واخرجن ياهند اخرجوا اخرجي (و) كما يوقف على المنون المنصوب واذا ونحو لنسفعا بالالف (يكتبن كذلك) اذ الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولهذا كتب زيدا بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمه بالهاء لان الوقف عليه كذلك ومن النحاة من يكتب اذا بالنون لانها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا التي للظرفية (و يوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه) اذا لم يكن محذوف العين أو الفاء (نحو جاء قاض ومررت بقاض) باسكان آخرهما فان كان المنقوص محذوف العين كمر اسم فاعل من أرى أو محذوف الفاء كيف علما لم يوقف عليه الا بالرد الى الياء لئلا يكثر الحذف (و يجوز اثباتها) أي الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي ومالهم من دونه من والي وما عند الله باقي (و يوقف) على المنقوص المنون (في النصب بابدال التنوين) منه (الفا) ولا يحذف ياؤه (نحو رأيت قاضيا) ومثله ماسقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جواري وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات أجود (وان كان) المنقوص (غير منون فالافصح في الرفع والجر الوقف عليه باثبات الياء نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي) لعدم الموجب لحذفها اذ الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها (و يجوز حذفها) على قلة فيقال جاء القاض ومررت بالقاض وعليه قراءة غير ابن كثير الكبير المتعال لينذر يوم التلاق (وان كان منصوبا فبالاثبات) أي فيوقف عليه باثبات الياء ساكنة (لاغير) نحو رأيت القاضي وكلامه يقتضي أن المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة كالمعرف منه بال وكلام غيره يشعر بان الحذف فيه أرجح من الاثبات واستعمال لاغير في كلام المصنف كثير وله مستند وان قال في المغني انه لحن وفي شرح الشذور لان العرب لم تتكلم به (واذا وقف على مافيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير عما كانت عليه (نحو قامت) مما فيه تاء لاحقة للفعل لئلا يلتبس بهاء الضمير لو وقف بالهاء ومثلها التاء اللاحقة للحرف نحو ثمت وربت (وان كانت متحركة فان كانت في جمع) المؤنث السالم (نحو المسلمات) والهندات أو فيما ألحق به كعرفات واذرعات (فالاصح الوقف بالتاء) من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية معا فكرهوا ابطال صورتها (و بعضهم يقف) على ذلك (بالهاء) أي بابدال التاء هاء كقول بعضهم دفن البناه من المكرماه ومثل هذه التاء تاء هيهات ولات في أنه يوقف عليها بالتاء و بعضهم بالهاء (وان كانت في مفرد فالافصح الوقف بالهاء) أي بابدال التاء هاء (نحو رحمة وشجرة) من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كصلاة وزكاة فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل فان كان ماقبل التاء ساكنا صحيحا كاخت و بنت وقف عليهما من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف (و بعضهم يقف) على نحو رحمت وشجرت (بالتاء) من غير قلب ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت وقول أبي النجم

والله أنجاك بكفي مسلمت ✽ من بعدما و بعدما و بعدمت

كادت نفوس القوم عند الغلصمت ✽ وكادت الحرة أن تدعى أمت

(وقد قرأ به بعض السبعة في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين)

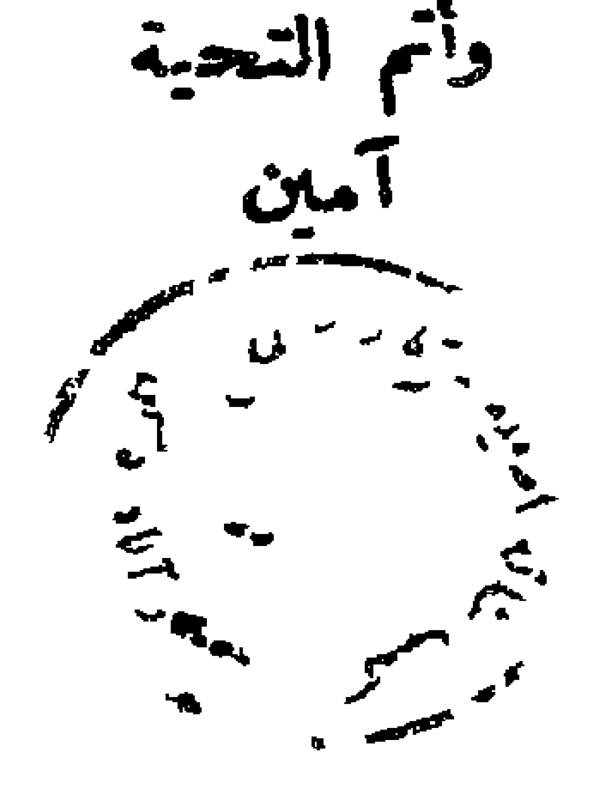
✽(قال المؤلف)✽ وليكن هذا آخر ماتيسر جمعه على هذه المقدمة جعله الله خالصا لوجه الله الكريم وموجبا للفوز لديه بجنات النعيم بمنه وكرمه وحسبنا الله ونعم الوكيل ولاحول ولاقوة الا بالله العلي العظيم أنهاه مؤلفه تبييضا يوم الاحد عاشر شهر رجب الفرد سنة ست وخمسين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين

وكذلك نون التوكيد الخفيفة نحو لنسفعا و يكتبن كذلك و يوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه نحو جاء قاض ومررت بقاض و يجوز اثباتها و يوقف في النصب بابدال التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وان كان غير منون فالافصح في الرفع والجر الوقف عليه باثبات الياء نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي و يجوز حذفها وان كان منصوبا فبالاثبات لاغير واذا وقف على مافيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير نحو قامت وان كانت متحركة فان كانت في جمع نحو المسلمات فالافصح الوقف بالتاء و بعضهم يقف بالهاء وان كانت في مفرد فالافصح الوقف بالهاء نحو رحمه وشجره و بعضهم يقف بالتاء وقد قرأ به بعض السبعة في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿يقول راجي غفران المساوي رئيس لجنة التصحيح بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى
محمد الزهري الغمراوي﴾

نحمدك اللهم يامن رفعت من انتصب لجلالك وخفضت من تباعد عن مهبط أسرارك فلم يصغ لمقالك
ونصلي ونسلم على سيدنا محمد المبين لمرادك بأفصح اللغات والمخصوص منك بابهى النور وأزهى المعجزات
وعلى آله خير آل وصحبه المقتفين سبيله على أوضح منوال أما بعد فقد تم بحمده تعالى طبع شرح الفواكه
الجنيه على متن متممة الآجرومية للعلامة الفاضل والملاذ الكامل الشيخ عبد الله بن أحمد
الفاكهي رحمه الله وأثابه من رضوانه فوق متمناه وهو شرح جمع من علم النحو زبدته
وصفت قواعده فأفاد كل من ثنى اليه رغبته فهو وان صغر حجما كر معنى وافاده
وخاص من الشوائب حتى يوصل الى القلوب بمجرد السماع مراده وقد
تحلت غرره وتوشت طرره بمتنه المذكور للعلامة الكبير والاستاذ
الشهير الشيخ شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني
الشهير بالحطاب المكي المالكي تغمده الله برحمته
وأسكنه فسيح جنته وذلك بمطبعة دار الكتب
العربية الكبرى بمصر وذلك في شهر
صفر سنة ١٣٢٧ هجريه على
صاحبها أزكى الصلاة
وأتم التحية
آمين





﴿فهرست الفواكه الجنيه على متممة الآجرومية للعلامة الفاكهي رحمه الله تعالى﴾

صحيفة

صحيفه

تمت